

أريكت

ديوان الثقافتين العربية والأرمنية

يناير ٢٠٢٤

السنة الرابعة عشرة

عدد رقم ٩٥



آرتساخ (ناجورنو كاراباخ) ويبقى الأمل...

أريك

نشرة غير دورية تصدرها
جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة

رئيس التحرير:

علي ثابت صبري

سكرتير التحرير:

عطا أحمد درغام

العنوان: ٢٦ ش مراد بك - صلاح الدين
مصر الجديدة - القاهرة

تليفون: ٢٢٩١٦٤٤٤ (٠٢)

رابط مجلة أريك الإلكتروني:

<https://me-qr.com/I/ArekArabic>

رقم الإيداع: ٢٠١٠/١٨٣٧٤



Scan Me

إعداد وتصميم:



مؤسسة فكر
للتصميم والإعلان
Fikr Foundation For design
and advertising .

١

الافتتاحية

الإنسانية في ورطة آرتساخ (ناجورنو كاراباخ) شاهدة عيان
بقلم: علي ثابت صبري

٥

قانون دولي

اتفاقية إبادة الجنس البشري الثابت القانونية والثغرات المعيارية
بقلم: د.أ.د / محمد رفعت الإمام

١٦

حوار

حوار مع السيدة / بولا يعقوبيان عضو مجلس النواب اللبناني
أجري الحوار: عطا درغام

٢٠

للتاريخ

الحاج خليل والتاريخ
بقلم: كيفوك أوهانيس

٢٢

قوة مصر الناعمة

كنوز مصرية يجب ألا تهدر
بقلم: جاكين جرجس

٢٧

شخصية مصر

جدل التنوع الثقافي في الوحدة المصرية
بقلم: د. سحر حسن

٣١

رواد

الآثار المصرية بين الأستاذ والتلميذ
بقلم: أحمد أبورية

٣٥

فكر

الثائرون أحياء صحوة المحكومين في مصر الحديثة (٢/٢)
بقلم: أحمد محمد إنبيوه

٤٣

المرأة الأرمنية

سيلفا كابوتيكيان (شاعرة كل الأرمن)
بقلم: عطا درغام

٤٩

دراسات أرمنية في القانون الدولي

الجرائم ضد الإنسانية والمسؤولية الدولية عنها (القضية الأرمنية نموذجاً)
بقلم: د. ملاك نجدى أبوضابة

٥٣

ذكريات

القهوة و المتصوفين .. صراع التحريم والاعتقاد
بقلم: هدير مسعد

٥٦

أرمينيا والأرمن

أخبار ومتابعات
بقلم: رباب محمد سليمان

٥٩

الأرمن في الأدب المصري

صُورَةُ الأرْمَنِ بَيْنَ التَّارِيخِ وَالسَّرْدِ الرَّوَائِيِّ - الرِّوَايَةُ المِصْرِيَّةُ بِالْأَلْفَبَةِ الجَدِيدَةِ
نُموذجاً
بقلم: د. ملاك نجدى أبوضابة

السادة القراء الراغبون في الحصول على هذا الإصدار مجاناً، الرجاء موافاتنا بالبيانات الآتية:

الاسم:

المهنة:

العنوان:

البريد الإلكتروني:

التليفون:



بقلم: علي ثابت صبري

الإنسانية في ورطة

آرتساخ (ناجورنو كاراباخ) شاهدة عيان



إذا نظرنا بدقة للثالوث الأذربيجاني التركي الإسرائيلي، سنجد النفط ووقود الطائرات الأذريين نقطتي ارتكاز للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ومحاولات إبادة شعبها، ومن ناحية أخرى، تشن تركيا حرباً ضد الشعب الكردي في شمال سوريا محاولة إبادته، ثم نجد الثالوث مجتمعاً على أرض آرتساخ ضد الشعب الأرمني مسانداً لأذربيجان لوضع قدماً وساق في الأراضي الخاصة بمستقبل الصراع العالمي الجديد - آسيا الوسطى والقوقاز - ، والاستفادة من كمية الموارد الطبيعية الضخمة. أما تركيا فمازالت مُصرة على تفعيل العثمانية الجديدة، ولكن هذه المرة في آسيا الوسطى والقوقاز من خلال قاعدة مرتكزها الجمهوريات الإسلامية السوفيتية - سابقاً -.

في ظل التوترات التي يشهدها العالم عن قصد، نجح الثالوث - الأذربيجاني التركي الإسرائيلي - في اتخاذ تدابير كأن من شأنها تنفيذ حملة إبادة عرقية ممنهجة ضد الشعب الأرمني في إقليم آرتساخ (ناجورنو كاراباخ)، بدأت بوضع سكان الإقليم الأرمن في ظروف معيشية قاسية، ونجحت باكو وشريكها في ٢٠٢٠ في بسط سيطرتها العسكرية على معظم أرض الإقليم، ثم الحرب الخاطفة في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي لم تستغرق سوى ٢٤ ساعة بالكاد، تاركة منطقة قره باغ بأكملها تحت سيطرة أذربيجان بعد أشهر من الحصار. جميع الأرمن الذين كانوا يعيشون في الإقليم، ويبلغ عددهم نحو ١٢٠ ألف شخص، قد فروا بالفعل إلى أرمينيا، خوفاً من التطهير العرقي الكامل أو الفظائع الجماعية، وعند هذا الحد، تم تفريغ الإقليم من الشعب الأرمني، وظلت حملات التهجير القسري مستمرة حتى مطلع العام الجاري. ومثلما واجه الأجداد أول إبادة في القرن العشرين، واجه الأحفاد أول إبادة عرقية في القرن الواحد والعشرين، ورغم أن هناك إبادات تجرى الآن ضد الشعب الفلسطيني في غزة، والشعب الكردي في شمال سوريا، إلا أن الإبادة العرقية التي تمت بحق الشعب الأرمني في آرتساخ هي الأولى في القرن الواحد والعشرين، نظراً لأنها تمت بتفريغ الإقليم تماماً من سكانه الأرمن.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو كيف أسهمت إسرائيل في الإبادة العرقية ضد الشعب الأرمني في آرتساخ؟

تعكس تجارة الأسلحة بين إسرائيل وأذربيجان العلاقة الدبلوماسية بينهما، والتي وُصفت ذات مرة في برقية دبلوماسية أمريكية مسربة بأنها "مثل جبل جليدي، تسعة أعشاره تحت السطح. وعلى الرغم من عقود من التعاون الثنائي، لم تفتح أذربيجان سفارة لها في إسرائيل إلا العام الجاري. أضف أيضاً، أن إسرائيل اشترت ٦٥٪ من نفطها الخام من أذربيجان في عام ٢٠٢١. وحسب موقع CNN فإن الدولتين يتبادلان المعلومات الاستخبارية حول إيران، العدو اللدود لإسرائيل، والتي تشترك معها أذربيجان في الحدود، والتي تضم عددًا كبيرًا من السكان من العرق الأذربيجاني الذين يشكلون أكبر أقلية في البلاد. وحسب إفرايم إنبار، الخبير في العلاقات الإسرائيلية-الأذربيجانية ورئيس معهد "القدس للاستراتيجية والأمن"، قال إن "مبيعات النفط والأسلحة مستمرة. ووفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، فإن أذربيجان وإسرائيل شريكان عسكريان وثيقان وأكثر من ٦٠٪ من واردات الأسلحة الأذربيجانية جاءت من إسرائيل بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠، لتشكّل ١٣٪ من الصادرات الإسرائيلية خلال الفترة نفسها. يكشف بحث SIPRI أن أذربيجان اشترت مجموعة واسعة من الطائرات بدون طيار والصواريخ وقذائف الهاون من إسرائيل بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠.

ووفق تصريح إفرايم إنبار، الخبير في العلاقات الإسرائيلية-الأذربيجانية ورئيس معهد "القدس للاستراتيجية والأمن". أن "مبيعات الأسلحة لا تحظى بالكثير من الدعاية". لكن مساهمة الطائرات بدون طيار الإسرائيلية في حرب أذربيجان معروفة جيدًا. الإسرائيليون فخورون بأسلحتهم. تعتبر مبيعات الأسلحة مفيدة لإسرائيل. ومع ذلك، على الرغم من ظهورها بشكل كبير في قره باغ، فإن دور الطائرات بدون طيار لا ينبغي أن يطغى على دور

محلل الشؤون الدفاعية في معهد بحوث السياسات التطبيقية في أرمينيا. وقال: "يعتبرها الناس نوعًا من الأسلحة الفائقة. بالطبع هي مهمة جدًا، لكن هناك أدوارًا لأنواع أخرى من الأسلحة، ومن بينها صواريخ LORA الإسرائيلية، والتي اشترتها أذربيجان لأول مرة من إسرائيل في عام ٢٠١٧.

أما عن شهود العيان فقد ذكر الصحفي ماروت فانيان المقيم في ستيباناكرت - التي كانت ذات يوم أكبر مدينة في (آرتساخ) عاصمة الإقليم- (تقرير CNN) عندما شنت أذربيجان حربًا استمرت ٤٤ يومًا للسيطرة على الأراضي والمناطق المحيطة بها بمساعدة الأسلحة التركية والإسرائيلية. وأضاف أن المخلفات التي تركتها الأسلحة. التقط فانيان مقطع فيديو للسماء فوق ستيباناكرت، وهي رمادية وغائمة، وأزيز المروحيات واضحًا في الخلفية، ونشره على منصة "إكس" (تويتر سابقًا).

أضف شهادة ليونيد نرسيسيان، وهو محلل للشؤون الدفاعية وباحث في معهد أبحاث السياسات التطبيقية (APRI) في أرمينيا، وهو مركز أبحاث مستقل، " فقد كان صوت "هاروب" من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، المعروفة بالضوضاء الخارقة التي تنتجها. استخدمت القوات الأذربيجانية طائرة "هاروب" - التي يشار إليها غالبًا باسم "طائرة انتحارية بدون طيار" - وغيرها من الطائرات الإسرائيلية بدون طيار طوال حرب عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من أن العلاقة بينهما سرية نسبيًا، تشكل المعدات الإسرائيلية معظم واردات الأسلحة الأذربيجانية، وفقًا لباحثين في مجال الأسلحة. ووصف المسؤولون الأذربيجانيون أسلحة إسرائيل بأنها جزء لا يتجزأ من نجاح بلادهم في ناجورنو قره باغ خلال حرب عام ٢٠٢٠.

نستخلص من هذا، أن تركيا هي بوابة إسرائيل



لشؤون أوروبا والشؤون الآسيوية الأوروبية، وأكد الوفد الأمريكي على الدعم لديمقراطية أرمينيا وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، والالتزام بتلبية الاحتياجات الإنسانية التي نتجت عن الوضع في آرتساخ . وأضافت سامانثا أنه يساور الولايات المتحدة الأمريكية قلقاً بالغاً إزاء التقارير عن الأوضاع الإنسانية في الإقليم.

ويُعد الموقف الفرنسي الأكثر وضوحاً في قضية آرتساخ بعيداً عن التنديد والشجب الدوليين، حيث أعلنت فرنسا أنها ستقدم دعماً عسكرياً إلى أرمينيا، فيما قامت الحكومة الأرمينية بخطوة أكثر تحدياً لموسكو وبافكو، حيث وقعت اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي تسمح بوجود قوات فصل تابعة للاتحاد في المنطقة الحدودية الفاصلة بين أرمينيا وأذربيجان، فيما اتهم الرئيس الأذري فرنسا بأنها تُمهّد الأرض في منطقة القوقاز لحرب جديدة بعد مد أرمينيا بالأسلحة الفرنسية، وقال : " إن باريس تتبع سياسة ذات نزعة عسكرية من خلال تسليح أرمينيا، وتشجع القوى الانتقامية في أرمينيا، وتمهيد الأرضية لإثارة حروب جديدة فيها".

لدرجة أن الرئيس الأذري في محادثة هاتفية مع رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي شارل ميشيل، أنه في حالة ظهور صراعات جديدة في جنوب القوقاز فإن فرنسا ستكون الجاني. أما على الجانب الآخر، فإنه خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في أكتوبر ٢٠٢٣ لوزارة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا ونظيرها الأرمني آارات ميرزويان في يريفان، أعلنت فيه : " أود أن يوجه الاتحاد الأوروبي وكافة الدول الأعضاء فيه ابتداءً من هذه اللحظة، مثل ما نقوم به

إلى آسيا الوسطى والقوقاز، فلا نغفل تاريخياً التقارب التركي اليهودي، ومن ثم التقارب التركي الصهيوني فإن التواجد في هذه المنطقة التي تمثل مستقبل الطاقة والموارد الطبيعية بحق، فهي سوق متميز للاستثمارات والتحكم في جزء كبير من العالم، بنفس أهمية السوق الإفريقي، الذي يتواجد فيه التحالف ذاته بنفس الدرجة من البشاعة . وارتكازاً على أن كل مشروع استيطاني يستهدف مص دماء الشعوب يكون له ضحايا، إلا أن المفارقة العجيبة أن نفس الشعوب التي دفع ثمن هذه المشاريع في القرن العشرين، هي ذاتها التي تدفع الثمن في القرن الواحد والعشرين، بدأت بالشعب الأرمني في آرتساخ، والآن الفلسطينيين والأكراد. بيد أن، الأرمن مازالوا هم الأبرز في تقديم الضحايا في القرن المنصرم ، والقرن الجاري، لأن اقتلاع شعب من جذوره التاريخية أمر لا يقبله التاريخ ولا الإنسانية.

أما عن الموقف الدولي وضعت روسيا كتيبة لحفظ السلام منذ حرب ٢٠٢٠ في إقليم آرتساخ - ذات الغالبية الأرمينية - ، ولكن هذه الكتيبة لما تتدخل بشكل أو آخر لوقف الحرب الخاطفة التي استمرت ٢٤ ساعة في سبتمبر ٢٠٢٣، هذا ما دفع رئيس الوزراء الأرمني نيكول باشينيان إلى توجيه الاتهام نحو روسيا بالتخلي عن القيام بدورها كحافظ للسلام، وقال: " لا أعتقد أن علينا تجاهل إخفاق كتيبة حفظ السلام في آرتساخ". إلا أن التخلي الروسي عن القضية كان رداً على اتجاه الحكومة الأرمينية نحو الغرب ، رغم أن الأفضلية كانت للأرمن في الإقليم منذ تسعينات القرن المنصرم بفضل الدعم الروسي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد توجهت مسؤولتان كبيرتان بالإدارة الأمريكية في سبتمبر الماضي إلى يريفان تزامناً مع النزوح القسري لسكان آرتساخ، فيما تضمن الزيارة السيدة/ سامانثا باور مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية



الحاكمة، لإسرائيل تبحث عن إسرائيل الكبرى، وتركيا تبحث عن الدولة العثمانية الجديدة، لذا، وقعت شعوب المنطقة بين المطرقة الإسرائيلية والسندان التركي، ولكن يبقى الأمل في أن تنتفض الإنسانية لنصرة نفسها أولاً، وكل المؤمنين بمبادئها ثانياً، ولعل ما فعلته جنوب إفريقيا في محكمة العدل الدولية ضد الإبادة الإسرائيلية في غزة، إيذاناً بأن الإنسانية سوف تنهض من جميع أرجاء العالم لنصرة مبادئها، وسيبقى الأمل في أن يستعيد الشعب الأرمني حقوقه، ويعود شعب آرتساخ لأرضه، وسيبقى الأمل في أن تنعم شعوب المنطقة بالتعايش السلمي.



إشارة واضحة لجميع من يحاولون انتهاك سلامة أراضي أرمينيا، وأكدت على الاتفاق الفرنسي الأرمني سيسمح بتوريد معدات عسكرية لأرمينيا". كما أرسلت فرنسا ملحقاً عسكرياً إلى يريفان تمهيداً لفتح قنصلية فرنسية في سيونيك - محافظة أرمينية تفصل بين أذربيجان وإقليم نخجوان الذاتي الحكم، والذي لديه ممر ضيق حدودي مع تركيا -.

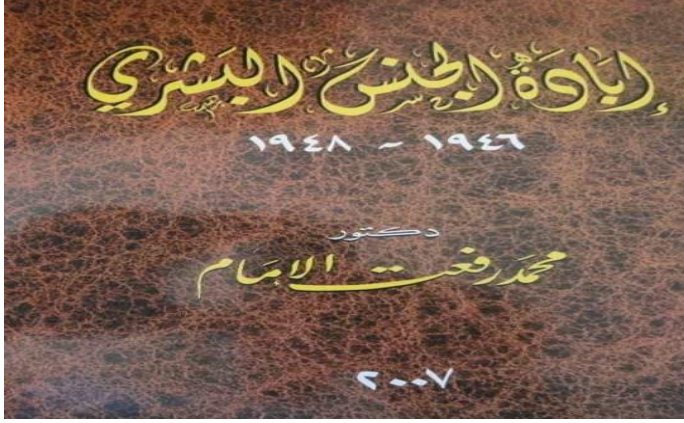
المؤامرة الكبرى

على نحو ما سبق، فإن المنظومة الدولية الحاكمة في القرنين الماضيين والقرن الجاري، واجهت مشكلات بوجود الشعوب التاريخية التي مثلت حجرة عثرة أمام المشاريع الاستيطانية، فمثلت هذه الشعوب خط المواجهة الأول ضد تلك المخططات، لذا، عملت وتعمل وستعمل المنظومة الدولية الحاكمة على طمس هوية تلك الشعوب، واقتلاع جذورها، حتى تتمهد الأرض لنجاح تلك المخططات. فتجد الشعب الأرمني صاحب التاريخ الضارب بجذوره في عمق التاريخ، يواجه ضربات متتالية، تهجير قسري، إبادة جماعية، فقد أجزاء حيوية من أراضيه، وتشنت حول العالم. إلا أن الشعوب صاحبة التاريخ والأرض، فشلت معها مخططات المحو والطمس، لأنها سريعاً ما تستعيد قوتها انطلاقاً من تاريخها الإنساني. ويُعاني الشعب الفلسطيني في غزة، ويُعاني الشعب الكردي في شمال سوريا، يحدث كل هذا تحت مرأى ومسمع العالم كله، أبو بالأحرى بمباركة المنظومة الدولية



بقلم: أ.د. / محمد رفعت الإمام
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة دمنهور

اتفاقية إبادة الجنس البشري الثوابت القانونية والثقرات المعيارية



تصدم الضمير الجمعي في الصميم، وباختصار لأنها تسلب من الإنسان جوهر وجوده: الحق في الحياة. وتجدر الإشارة إلى أن "الإبادة" تضرب بجذورها في عمق التاريخ الإنساني ذاته، وقد تمخضت عن الحروب والاحتلالات والصراعات الدينية. بيد أن القرن العشرين قد تميز إبدياً إثر ما طرأ عليها من مفاهيم سياسية وتطورات تقنية. ومع بزوغ دول القوميات الحديثة، انفجر صراع العرقيات، وبذا شهد القرن العشرون ليس فقط صراعات عرقية، بل تكريس العرقيات الأحادية المتطرفة التي اختزلت بدقة في "إبادة الجنس". ومن ثم، أنكرت العرقيات الأكبر والأقوى وجود "عرقيات أخرى"، وسعت لاجتثاثها من منطلق أنهم "أعداء عرقيون"، وبإيجاز ارتكبت إبادات القرن العشرين في سياق قدرات نافذة للنخب القومية المتطرفة الحاكمة بما امتلكته من وسائل فريدة لبلوغ غايتها الإبادية.

يشهد العالم حالياً والشرق الأوسط حصرياً مجموعة متنوعة من الإبادات، والإنسانية أصبحت في ورطة حقيقية، والتوأم التركي الإسرائيلي مازال يُمارسا أفعالهما الإبادية ضد شعوب المنطقة، ونأمل في أن يُنصف القانون الدولي قضايا شعوب المنطقة التي تتعرض يومياً للقتل والتهجير القسري واستهداف كل ما هو إنسان، وفي هذا الشأن، نوجه التحية لدولة جنوب إفريقيا على موقفها العظيم وتمسكها بمبادئ الإنسانية، حيث أقامت دعوى ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية تضمنت اتهام الأخيرة بممارسة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة، وتحدد يوم الخميس الموافق ١١ يناير ٢٠٢٤ لمرافعة جنوب إفريقيا، والتي أبلى فيها الفريق القانوني (أحفاد مانديلا) بلاءً حسناً.

لذا، يُسعد مجلة أريك أن تقدم لقرائها بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس والعقاب عليها - والتي تستند إليها جنوب إفريقيا في دعواها ضد إسرائيل، هذا المقال المهم عن اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس والعقاب عليها .

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٣، مرت خمسة وسبعون عاماً على ميلاد "اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس والعقاب عليها". وفي الواقع، تمثل جريمة "إبادة الجنس" أخطر وأضخم الجرائم ضد الإنسانية، ولذا، تُوصف علي نحو دقيق بأنها "الجريمة النموذج" ضد الإنسانية، بل و "جريمة الجرائم"، نظراً للتداعيات الناجمة عنها. إذ غُن الأفعال الإبادية، بما تحمله من نية إجرامية للقضاء علي جماعة بشرية بذاتها أو إعاقها إلى الأبد،

ولذا، فلا غرو أن وصفت الأدبيات هذا القرن بـ "القرن الدموي" و "قرن الإبادة". وفي هذا الصدد، كانت الفظائع النازية دافعاً مباشراً، كي تبني منظمة الأمم المتحدة إجراءات دولية، بغية الحيلولة دون وقوع مثل هذه الفظائع وضمان معاقبتها، فيما أثمر عن ميلاد "اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس والعقاب عليها": ولكن منذ إقرارها، غرقت في بحر الظلمات، بعد أن ركزت حركات حقوق الإنسان علي فظائع أكثر "حادثة"، مثل التمييز العنصري والتعذيب وإفناء الضحايا ولهذا وسمتها الأدبيات بـ "الاتفاقية المنسية".

بيد أن أحداث العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين قد أحييت الاتفاقية وأعادت إليها الروح، إذا استرعت الأفعال الإبادية في رواندا والبوسنة الانتباه الدولي. كما أن التطورات التشريعية والمجادلات الفقهية الناتجة عن هذه الأحداث قد شجعت الدوائر البحثية والتشريعية والقضائية وغيرها علي معاودة الاهتمام، ليس فقط بنصوص الاتفاقية وتأويلاتها، بل – وربما يكون هو الأهم – البحث في خلفيات صياغة النصوص وفيما وراءها. وفي هذا السياق، يركز هذا المقال علي تقييم اتفاقية الإبادة بعد مرور ستة عقود علي إقرارها، ويكشف الأضواء علي ماهية مفهوم "إبادة الجنس" الذي أقرته، مع بيان إيجابياته وسلبياته ومدي الحاجة إلي مراجعته .

رافائيل ليمنك وصياغة مفهوم إبادة الجنس :

ابتكر مصطلح "إبادة الجنس" القانوني البولندي رافائيل جوزيف ليمنك (١٩٠٠ - ١٩٥٩) نتاجاً لبيئته الثقافية وانشغالاته العامة وحياته العملية، وأثر تداعيات ظهور النازية علي الخريطة الأوروبية عموماً، وعلي بولندا خصوصاً. وبين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٣ عكف علي كتابة عمله الأشهر "حكم المحور في أوروبا المحتلة" ويُعد الفصل التاسع الذي حمل عنوان "إبادة الجنس.. مصطلح

جديد ومفهوم جديد لتدمير الأمم " أوسع موضوعات الكتاب انتشاراً وأكثرها مرجعية، وفيه أبتكر ليمنك – لأول مرة – مصطلح genocide من كلمة Geno اليونانية بمعنى جماعة واللاحقة اللاتينية Cide بمعنى "قتل" ليكون المعني عرف : ليمنك "إبادة الجنس" بأنها: "لا تعني بالضرورة الإجهاز المباشر علي أمة ما أو جماعة عرقية إذا ارتكبت من خلال عمليات القتل الجماعي لأعضائها، بل إنها تعني خطة منهجية تستهدف تدمير البنية الأساسية لحياة جماعة قومية بغرض إبادة هذه الجماعة بذاتها.

وتهدف هذه الخطة إلي إفناء المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية واللغوية والمشاعر القومية والدينية والكيان الاقتصادي، وتدمير الحرية والصحة والكرامة الشخصية، بل وحتى حياة الأفراد الذين ينتمون إلي هذه الجماعة. وبذا، تستهدف الإبادة جماعة قومية بأكملها. وتتأني الأفعال الموجهة ضد الأفراد لانتمائهم إلي هذه الجماعة القومية بعينها وليست لصفاتهم الشخصية." وهكذا، كانت التجربة النازية سبباً مباشراً وراء ابتكار "ليمنك" مصطلح "إبادة الجنس" وصياغة مفهومه: "تدمير أمة أو أية جماعة قومية"، شريطة وجود خطة منظمة ومنفذة ترمي إلي إفناء هذه الجماعة برمتها. وعرف الإبادة البيولوجية بأنها: "منع التكاثر فيها."

ورغم ريادة "ليمنك" في مضمار "إبادة الجنس"، فإن تعريفه قد اتسّم بالضيق، عندما قصره علي الجرائم الموجهة ضد "جماعات قومية" حصرياً وليست ضد "جماعات" مطلقة بصفة عامة. وفي الوقت ذاته، اتسم هذا المفهوم بالاتساع، حيث لم يقف عند حد الإبادة المادية فحسب، بل شمل الأفعال الرامية إلي إفناء حضارة الجماعة وسبل معيشتها. علي أية حال، أغري نجاح وانتشار كتاب "حكم المحور" لاسيما فصله التاسع، "ليمنك": بالوثوب قفزة أعلي نحو تجريم "إبادة الجنس"

عليها القانون الدولي ويدينها العالم المتحضر وتستوجب العقاب علي إقرارها. وفي هذا الصدد، أخفق في إقناع مندوبي القوي العظمي - عدا مؤازرة معنوية من الولايات المتحدة - وفشل مع ممثلي الدول التي عانت من ويلات الحرب العالمية الثانية، ولكنه نجح في إقناع وفود كوبا والهند وبنما بتبني فكرته وطرحها في جدول أعمال الجمعية وحرر لهم مسودة القرار.

ولذا، تقدمت الوفود أنفة الذكر بـ "مشروع قرار خاص بإبادة الجنس" إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إبان دور انعقادها الأول في خريف ١٩٤٦. وقد تمخضت الجهود عن قرار الجمعية العامة في ٩ نوفمبر ١٩٤٦ بتبني مصطلح "إبادة الجنس"، وأحالت مشروع القرار إلى "اللجنة السادسة" المنوط بها القضايا القانونية لدراسة إمكانية إعلان "إبادة الجنس" جريمة دولية. وبعد سلسلة من المناقشات والمجادلات والاقتراحات، اعتمدت اللجنة السادسة بالإجماع "مشروع قرار" خاصاً بإبادة الجنس يوم ٩ ديسمبر ١٩٤٦، ورفعته إلى الجمعية العامة التي أقرته بالإجماع يوم ١١ ديسمبر ١٩٤٦، وصار يحمل رقم (٩٦١). وقد عرفت ديباجة القرار بإبادة الجنس بأنها: "إنكار حق الوجود لجماعات بشرية بأكملها" علي عكس جريمة القتل التي تعد إنكار حق الحياة لفرد من الجنس البشري. وفي ضوء هذه الديباجة، أعلنت الجمعية العامة أن "إبادة الجنس جريمة تقع تحت طائلة القانون الدولي ويدينها العالم التمدن، ومن ثم يخضع مرتكبوها للعقاب، سواء كانوا فاعلين أساسيين أو شركاء وسواء كانوا أشخاصاً عاديين أو موظفين حكوميين أو رجال سلطة، وسواء كانت الجريمة قد ارتكبت علي أساس ديني أو عنصري أو سياسي أو علي أي أساس آخر". وكلفت الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد الدراسات الضرورية بغية وضع مسودة الجمعية العامة.

وهكذا، يعد القرار رقم ٩٦١ بمثابة الأساس المرجعي الذي انطلقت منه وبنيت عليه خطوات تدشين الاتفاقية المبتغاة. وتفعيلاً لهذا القرار، أخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينشغل بتقنين جريمة "إبادة الجنس". وتجدر الإشارة إلي وجود ثلاث مسودات لاتفاقية "منع إبادة الجنس والعقاب عليها" قبل إقرار الأمم المتحدة لها، وهي: مسودة وفد المملكة العربية السعودية التي أعدها محمد عبد المنعم رياض بك المصري (doc.A/C/٦٨/١٦)، ومسودة الأمين العام للأمم المتحدة (doc.٤٤٧)،

علي مستوي القانون الدولي، مستغلاً تعيينه خلال عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ مستشار لمحكمة



الولايات المتحدة العليا ومستشار "لقاضي محاكمات نورمبرج، روبير جاكسون. وفي أثناء العمليات التحضيرية لمحاكمات نورمبرج، ناضل ليتمكن من أجل إدراج مصطلح "إبادة الجنس" في جدول المحاكمة. ولكنه وإن أخفق في جعل الإبادة جريمة دولية قائمة بذاتها، فإنه نجح في إدخالها ضمن ميثاق محكمة نورمبرج كنوع من أنواع "الجريمة ضد الإنسانية"، مما يعد خطوة مهمة علي درب تجريم الإبادة دولياً. وفي ١٨ أكتوبر ١٩٤٥، صدرت عريضة الاتهام ضد مرتكبي جرائم الحرب الرئيسيين من الألمان، وقد نصت علي أن عرقية وقومية.... وبذا، تكون هذه العريضة أول وثيقة دولية تستخدم كلمة "إبادة جنس."

وهكذا، دخل مصطلح "إبادة الجنس" لغة القانون عقب الحرب العالمية الثانية، عندما استخدم للمرة الأولى في مستندات محكمة نورمبرج الخاصة بالمسؤولية القانونية الجنائية ومحكمة كبار مجرمي الحرب من الألمان وغيرهم. وفي ظل هذا النجاح الجزئي، سعي ليتمكن للدفع بأفكاره قدماً إلي الأمم، واتجه إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في محاولة لحمل المنظمة الوليدة علي إدانة أفعال "إبادة الجنس" كجريمة دولية ثابتة.

بذل "ليمكن" جهوداً واسعة من أجل تكوين لوبي داخل منظمة الأمم المتحدة بغية استصدار قرار، أو بالأحرى قانون يجرم - إن لم يمنع - محاولات جديدة للقضاء علي أمة ما. وتطلع إلي أن تعلن الجمعية العامة، بموجب قرار تتخذه، أن "إبادة الجنس" جريمة يُعاقب

وبعد دراسة تفصيلية، وفي مستهل ديسمبر ١٩٤٨، رفعت اللجنة السادسة تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة، متضمناً مسودة الاتفاقية التي أعدتها اللجنة المختصة بإبادة الجنس. وعلي مدار جلستين، ناقشت الجمعية العامة مشروع الاتفاقية. وأخيراً، وبموجب القرار رقم ٢٦٠٣ الصادر يوم ٩ ديسمبر ١٩٤٨، وافقت الجمعية العامة بإجماع الحاضرين علي "اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس" أو "اتفاقية الإبادة" في الأجزاء التالية من المقال وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٢ يناير ١٩٥١، بعد أن صدقت عليها "٢٠" دولة طبقاً لنص المادة الثالثة عشرة .

وبذلك، يرجع الفضل في ظهور هذه الاتفاقية إلى الجهود الحثيثة التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه المعنية بأمر "إبادة الجنس" وكذا الجمعية العامة، علاوة علي الدور العلني والخفي لفقيه القانون رافائيل ليمكن. وتعد هذه الاتفاقية أول اتفاقية إنسانية عامة متعددة الأطراف تظهر عقب الحرب العالمية الثانية، وتنتمي إلى ما سماه الفقه القانوني بـ "الاتفاقيات الإنسانية" التي تُبرم، كما يستدل من مسماها، لخدمة مصالح الإنسانية. ولذا، لا يتعلق الأمر بدول تسعى إلى مصالح فردية أو قومية، ولا بتأمين حقوق أو امتيازات فردية بقوة تلك الاتفاقيات. وارتكزت الاتفاقية علي التراضي الجماعي لقطاع يمثل بشكل كافٍ المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع القوي العظمي، إذ صاغها جميع الأعضاء في الأمم المتحدة وأقرتها الجمعية العامة بالإجماع.

ولا ريب في أن "اتفاقية الإبادة" تمثل المرجعية القانونية ذات الحجة فيما يخص جريمة "إبادة الجنس"، إذ أنها قد عرفت المصطلح وأرست مدلوله كأذى إجرامي دولي وشملت مواد ناصة على منع الجريمة وأخرى للعقاب عليها. ويستشف من ديباجة الاتفاقية أنها تبغي حماية

الجنس البشري وتحريره من "هذه الآفة البغيضة" التي كبدت الإنسانية خسائر فادحة على مر التاريخ، وضمان الأمن والحقوق الأساسية لجماعات بعينها من الناس قد اختيرت " لتكون ضحايا لأشيع الجرائم قاطبة. وتتكون الاتفاقية من "١٩" مادة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات (المواد الجوهرية من ١-٤، المواد الإجرائية من ٥-٩، والمواد الفنية من ١٠-١٩) .

تحليل مفهوم إبادة الجنس:

بعد معركة ضارية، وبعد سلسلة من "التسويات الدبلوماسية"، استقرت اللجنة السادسة نهائياً- وهو ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٤٨- على أن يكون مفهوم الاتفاقية لجريمة "إبادة الجنس" حسبما ورد في مادتها الثانية: "أي من الأفعال التالية المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه:

- أ - قتل أعضاء من الجماعة.
 - ب- إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.
 - ت - فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة
 - ث - نقل أطفال عنوة من الجماعة إلى جماعة أخرى.
- وعلى المستوى العقابي، تنص المادة الثالثة من الاتفاقية على معاقبة الأفعال الآتية: اقرار إبادة في حد ذاتها على نحو ما حددته المادة الثانية، التآمر على اقرارها، الشروع في اقرارها، الاشتراك في اقرارها. من وجهة المسؤولية الجنائية، تؤكد المادة الرابعة معاقبة مرتكبي "إبادة الجنس" أو الأفعال الواردة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكاماً أو موظفين عموميين أو مواطنين عاديين. وبذا، استبعدت الاتفاقية أي دور للدول أو الحكومات في ارتكاب جريمة "إبادة الجنس".

وبذلك، أعدت الاتفاقية مفهوماً قانونياً معترفاً به دولياً لجريمة الإبادة، قوامه أربعة أركان محورية هي:

فعل جنائي ، تعتمد تدمير كلياً أو جزئياً، جماعة قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية، مستهدفة.

ووفقاً لهذا المفهوم، تتكامل أركان الجريمة في " إبادة الجنس" مادياً ومعنوياً، إذ يتوافر الركن المادي في تدمير أعضاء الجماعة المستهدفة كلياً أو جزئياً بإيتاء أحد- أو أكثر- الأفعال الخمسة المحصورة في المادة الثانية. ولا يشترط لوقوع هذه الجريمة إن يقود الفعل إلى غايته كلياً أو جزئياً، فيكفي توافر النية الإجرامية المتعمدة عند الجناة للوصول إلى هذه الغاية، وهو ما يمثل الركن المعنوي في جريمة الإبادة.

وجدير بالرصد أن معركة المفهوم الأمثل لجريمة " إبادة الجنس" لم تنته عند حد تسويات اللجنة السادسة وإقرار الجمعية العامة لاتفاقية الإبادة في ٩ ديسمبر ١٩٤٨، بل تعرض مفهوم الأمم المتحدة- ولا يزال- لسلسلة من الانتقادات بسبب غموضه والتباساته وتداخلاته وثوراته ونقائصه، رغم سمته القانونية الدولية الرسمية.

وفيما يلي نعرض لأبرزها وأهمها:

الجماعات المحمية:

فيما يتعلق بالجماعات المحمية، ثمة انتقادات عدة قد وجهت إلى " الجماعات" التي اختصتها اتفاقية الإبادة بالحماية. ففي الابتداء، لم تحدد المادة الثانية - بل والاتفاقية برمتها- ماهية مصطلح " الجماعة" الوارد بها، أكثر من هذا ، حددت المادة الثانية أربع فئات حصرياً ينبغي حمايتها وهي : الجماعات القومية والعرقية والعنصرية والدينية دون تحديد معنى هذه المصطلحات، من منطلق أن جريمة " إبادة الجنس" تقترب ضد الجماعة تمتلك سمات مشتركة ثابتة مستقرة يمكن التعرف عليها بسهولة.

ومن ثم، تركت الاتفاقية تحديد ماهية المصطلحات أنفة الذكر إلى استنتاجات المشتغلين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وإلى اجتهادات المعنيين بالأمور القانونية،

تحكمهم أو- بالأحرى- تتحكم فيهم أهواء سياسية ومصالح اقتصادية وميول اجتماعية.

ولا يخفى أن الفعل الإجرامي لن يصنف " إبادة الجنس" إلا إذا استهدف تحديداً واحدة من الجماعات الأربع أنفة الحصر. وهنا، تكمن خطورة " التقديرية" في تحديد ماهية الجماعات المستهدفة " على المستويين العلمي والقضائي. ويصف كثير من المشتغلين بالدراسات الإبادية والقانونية الجماعات المحمية -عدا الدينية- بموجب اتفاقية الإبادة بـ "الغموض"، نظراً للتداخل والتشابك بين ما هو " قومي" و " عرقي" و "عنصري"، ونادوا بإمكانية تعريف "الجماعات المحمية" على نحو مختلف بناء على " النوع" أو على " مكان محدد". ورغم قناعتهم بأن جل مقاصد مهندسي الاتفاقية تتمثل في حماية الجماعات المستقرة المشكلة نهائياً، وتحدد عضويتها من خلال التناسل مع استبعاد الأكثر تنقلاً التي ينضم إليها الشخص إرادياً وطوعياً، فإنهم غير راضين عن هذا المفهوم، إذ أن عضوية الشخص في جماعة " دينية" أو " قومية" قد تتغير على مدار الحياة وتحل محلها جماعة جديدة.

وجدير بالملاحظة أن الافتقار إلى الوضوح بشأن الجماعات التي تتمتع بالحماية، والتي لا تتمتع بها، قد قلل من فاعلية الاتفاقية وجعلها أكثر استعصاء على الفهم مما كان الواجب أن تكون عليه، ولذا، يُطالب كثيرون بأن تحظى قائمة الجماعات الواردة في المادة الثانية من الاتفاقية بـ " تفسير رحب ومتحرر"، وطالبوا بأن يمتد مفهوم الإبادة ليشمل " الجماعة الجنسية" مثل النساء والرجال أو الشواذ. علاوة على ذلك، قد تشكل الجماعة المستهدفة إما أقلية عددية في بلد ما وإما أغلبية فيه. وجدير بالإضافة أيضاً ألا يستبعد مفهوم الإبادة التي يكون فيها الضحايا من بين مكونات نفس الجماعة الجاني فيما يمكن أن يسمى " إبادة جنس ذاتية" ، أي القضاء الداخلي الشامل على قطاع ذي دلالة من

أفراد جماعة المرء ذاته الأمر بالقضاء الشامل.

وفي سياق متصل ، ثمة انتقاد حاد يوجه صوب الجماعات الحمية بموجب اتفاقية الإبادة، يتمثل في محدوديتها وحصرتها، مما أجحف بحقوق جماعات أخرى لم تكفل الاتفاقية حمايتها، أمثال الجماعة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. جدير بالتسجيل هنا أن الإسقاط المقصود للجماعتين الأوليين لا يعد من عيوب مفهوم "إبادة الجنس" فحسب، ولكن من نقائص الاتفاقية برمتها

الجماعة السياسية:

يكاد يتفق معظم مؤرخي ومحلي "اتفاقية الإبادة" على إن من أهم "نواقصها الخطيرة" عدم الإشارة إلى الأفعال العدوانية بقصد تدمير "الجماعة السياسية" باعتبارها أفعالاً تشكل "إبادة جنس". وقد طالب هؤلاء بضرورة أن يتسع مفهوم "إبادة الجنس"، حتى يشمل الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلى أو الجزئي لـ "الجماعة السياسية" بصفتها هذه مثل الجماعات القومية أو العرقية أو العنصرية أو الدينية، وحسب رأيهم، لا يخفى إن القضاء على الخصوم السياسيين غير المسلحين لا يقل البتة إجراماً عن المذابح التي تقام لتلك الجماعات الأخرى، ويجب إن يعتد به باعتباره كذلك، ونادى البعض بضرورة حماية الاتفاقية لجميع "الجماعات الإنسانية" عموماً.

إذ عندما ترك واضعو الاتفاقية "الجماعة السياسية"، ومن هم على شاكلتها، خارج الحماية المنصوص عليها، فأهم بذلك قد تركوا الباب مفتوحاً أمام أية حكومة لتلفت من الواجبات الإنسانية المفترض أن تكفلها الاتفاقية، إذ تضع "إبادة الجنس" موضع التنفيذ تحت ستار الإجراءات التنفيذية المتخذة ضد "الجماعة السياسية" وغيرها لأسباب أمنية أو تتعلق بالنظام العام أو بأي من سائر المتصل بالسياسة العليا للدولة.

وربما إذا استحال الدفع بالأسباب السياسية كعذر مقبول للإجراءات الإبادية المطبقة على جماعة تتمتع بالحماية وفقاً للمادة الثانية، فقد بات على العكس متيسراً احتمال الدفاع عن تلك السياسة الحكومية على أسس اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

وعندئذ، لا يشكل الطابع القومي أو العنصري أو الديني للجماعة المبرر لأفعال التدمير موضع الاهتمام. ولكن يدعى أن الإجراءات قد اتخذت ضد نفس الأشخاص أعضاء هذه الجماعة أو تلك، باعتبار كونهم من أفراد جماعة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وبعبارة أخرى، جماعة غير متمتعة بالحماية.

وتنتقد المادة الثانية من الاتفاقية بنحوها إزاء الجريمة الفردية دون الاضطهادات التي تحرض عليها الحكومات. علاوة على ذلك، في بعض حالات المذابح الرهيبة، يصعب تحديد تلك التي من بين الجماعات السياسية أو الاقتصادية أو القومية أو العنصرية أو العرقية أو الدينية، والمتداخلة جميعاً فيما بينها، تكون المستهدفة بصفة رئيسية أو غالبة، وباختصار ، أن لمعظم ضروب "إبادة الجنس" شيئاً على الأقل من المسحة السياسية.

على أية حال ، لم تستبعد "الجماعة السياسية" اعتباراً - إذ إن المجال السياسي الذي تخلل إعداد الاتفاقية كشف عن جهود الاتحاد السوفيتي تحديداً - لإقصاء هذه الجماعة. ولا يخفى أن ستالين ١٩٢٨-١٩٥٣ كان قد بدا سلفاً التصفيات التي استهدفت هذه الجماعة بالذات. وتجدد الإشارة إلى أن هذه الثغرة في "اتفاقية الإبادة" عموماً وفي المادة الثانية خصوصاً وفي مفهومها "إبادة الجنس" بالأخص، غير خافية على أحد.

بيد أنه لم تبذل أية جهود لسدها منذ إقرار الاتفاقية عام ١٩٤٨.

ويطرح بعض فقهاء القانون أن أحد الحلول الممكنة لسد هذه الثغرة يتمثل في إعادة صياغة المادة الثانية من

الاتفاقية وضم " الجماعة السياسية" إليها في بروتوكول إضافي. ولكن على الأرجح الغالب، ربما تحول هذه "الألية الجديدة" دون غدو بعض الدول أطرافاً فيها. ناهيك عن أن ثمة آليات دولية، مثل " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و " ميثاق الحقوق المدنية والسياسية"، تكفل فعلياً الحماية لـ " الجماعة السياسية" ومن بين الجماعات المحمية، بمقتضى اتفاقية الإبادة، في توصيف المفهوم بأنه " تعميم فاجع" و "مفرط في التقلص"، إذ لم يقتصر الأمر على الإبادة السياسية فقط، ولكنه امتد إلى ما يُسمى بـ " الإبادة الثقافية"، أي القضاء على مؤسسات الجماعة أكثر منه القضاء على وجودها المادي.

الإبادة الثقافية:

انتقد كثيرون اتفاقية الإبادة عموماً والمادة الثانية خصوصاً التي عرفت " إبادة الجنس" بأن نصها النهائي لم يتضمن أيه إشارة مباشرة إلى "الإبادة الثقافية" الحضارية - عدا البند رقم ٥- مما سيؤثر سلباً على وجود الأقليات ومستقبلها. وتصدر الإشارة إلى أن " الإبادة الثقافية" وردت ضمناً في سياق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٩٦٤).

علاوة على ذلك، حمل البند الثالث من المادة الأولى بمسودة الاتفاقية التي أعدها الأمين العام عنوان " الإبادة الثقافية".

كما كانت هذه الإبادة موضوعاً مستقلاً للمادة الثالثة من مسودة الاتفاقية، التي أعدتها اللجنة المؤقتة المختصة بإبادة الجنس. وقد أثارت هذه المادة مناقشات مطولة بين أعضاء اللجنة الذين انقسموا إلى فريقين، أولهما: مؤيد لضم " الإبادة الثقافية" إلى الاتفاقية وثانيهما: معارض لهذا الضم وقد استند المطالبون بالضم إلى الحجج الآتية: - استحالة فصل " الإبادة الثقافية" عن الإبادة الجسدية والبيولوجية، لأن الأولى جزء متمم

للتعريف العام لإبادة الجنس، كما أن الأولى لم تكن أقل بشاعة من الثانية. ولذا، ستكون الاتفاقية ناقصة إذا اقتصر على حماية الجماعات البشرية ضد الإبادة الجسدية وحدها، خاصة أن " الإبادة الثقافية" تنبع من نفس " دوافع" الإبادة الجسدية وتصب في ذات " الأهداف".

-لا يُمكن لمواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان أن تعلن "الإبادة الثقافية" كونها جريمة أو توفر السبل لمنعها والقضاء عليها.

-لا يكفي إدخال مواد في التشريعات الوطنية تضمن للجماعات القومية أو العرقية أو الدينية حرة التعبير عن نفسها.

-إذا كانت بعض مواد القوانين الوطنية تجرم " الإبادة الثقافية"، فيعد ذلك سبباً إضافياً لضم هذه الجريمة إلى " اتفاقية الإبادة" تماماً مثل القتل الجماعي والتسبب في الأذى الجسدي الخطير، وهما جريمتان يُعاقب عليهما القانون الدولي قد تم ضمهما إلى الاتفاقية.

أما الرافضون لضم " الإبادة الثقافية" إلى الاتفاقية، فقد تحججوا بالآتي:

-تحدث "الإبادة الثقافية"، سواء داخل إطار حماية حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات تعد "الإبادة الثقافية"، مضموناً غامضاً، مما يتيح الفرصة للإفراط تحت هذا الستار ويخفض من قيمة الاتفاقية بدرجة كبيرة.

-ستجد المحاكم الدولية أو الوطنية نفسها في مأزق إذا تم استدعاؤها للبت في مجال غير محدد، مثل "الإبادة الثقافية" التي تخص مباشرة أكثر المميزات تعقيداً للروح الإنسانية .

-قد تتسبب "الإبادة الثقافية" بمضامينها السياسية في عدم تصديق بعض الدول على الاتفاقية.

على أية حال، قررت اللجنة السادسة عدم إدراج البنود الخاصة بالإبادة الثقافية في اتفاقية الإبادة. وقد ظل هذا الإسقاط مثار انتقاد شديد للاتفاقية. وطالب كثيرون إما بمراجعة مفهوم "إبادة الجنس" الوارد في الاتفاقية، وإما بإعداد بروتوكول إضافي لها يُقر بتجريم "الإبادة الثقافية". وفي المقابل، ثمة آخرون امتدحوا إسقاط "الإبادة الثقافية" من اتفاقية الإبادة، إذ- وفقاً لآرائهم- لا يتوافق مضمون الإبادة الثقافية مع المعنى الاصطلاحي لإبادة الجنس التي ترتبط فقط بالتدمير الجسدي أو الحيوي لجماعة بشرية. بيد أن الانتقادات بخصوص "الإبادة الثقافية" قد أسفرت عن مخاطبة الأمم المتحدة في مطلع سبعينات القرن العشرين أعضائها وهيئات ومنظمات دولية لإبداء الرأي حول "الإبادة الثقافية" وإمكانية ضمها إلى اتفاقية الإبادة أو في آلية إضافية للاتفاقية. وتجدد الإشارة إلى إحجام الحكومات والمنظمات والهيئات حتى عن مجرد إبداء الرأي فيما يخص "الإبادة الثقافية"، مما يعكس رغبتها في عدم تجريم هذا النمط، لا في اتفاقية الإبادة ولا حتى في ملحق إضافي لها.

القصد الخاص:

حسب المادة الثانية من اتفاقية الإبادة، يمثل "قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة.." الركن الكريز وحجر الزاوية في مفهوم جريمة "إبادة الجنس" والسمة الفارقة لها عن إبه جرائم شبيهة أو متداخلة. ناهيك عن كونه الركن المعنوي لهذه الجريمة التي لا تكتمل الأركان إلا إذا توافرت لدى الجناة "نية" تدمير الأشخاص ليس بسبب كنيبتهم أو هويتهم الخاصة، وإنما لأنهم أعضاء في إحدى الجماعات الأربع المحمية بموجب الاتفاقية..

وبالتالي تعد عضوية الضحايا في جماعة بذاتها العامل الحاسم في وقوع جريمة "إبادة جنس" بغض النظر عن ضراوة الجريمة وعدد ضحاياها، في حين أن قتل شخص

واحد مع توافر هذا القصد يصنف "إبادة جنس". إذن، يُعد القصد الخاص ممثلاً في إرادة إفناء الجماعة المستهدفة شرطاً محورياً وجوهرياً في وقوع جريمة "إبادة الجنس"، علاوة على القصد العام. وبذا، تبوّأت "نية الجناة" وعلاقتها العضوية بالأفعال الرامية لتدمير الجماعة المستهدفة موقعاً محورياً في جريمة "إبادة الجنس". بيد أن إثبات هذه النية، باعتبارها قصداً جنائياً خاصاً، يُعد من المعضلات الشائكة في مفهوم الإبادة، إذ أن شرطية "النية" تظهر أن المسؤولية الجنائية تقع بصفة جوهرية على أولئك الذين يخططون لسياسة تقصد تحديداً تدمير جماعة مستهدفة، كلياً أو جزئياً، أو يشرعون في هذه السياسة أو ينفذوها. بيد أنها لا تجيب على الأسئلة الخاصة بمسؤولية أولئك المتخذين مواقعهم على سلم التنفيذ في الدرجات الأدنى منه، وماهية المعايير القانونية اللازمة لإثبات مسئوليتهم القانونية تلك، ولا ريب في أن إثبات "القصد الجنائي الخاص" في معظم الأنظمة القانونية أصعب من إثبات القصد العام الذي يمكن إثباته بالمنهج الاستدلالي.

ومهما يكن من أمر، فإذا كانت القصدية الخاصة intentionality قد شغلت موقعاً مركزياً في مفهوم الإبادة، فإنها أيضاً أبرز الانتقادات الموجهة صوب مفهوم الإبادة والاتفاقية معاً.

إذ بموجبها، غدا المفهوم القانوني لإبادة الجنس "معيباً" على نحو صارخ". فبدلاً من صياغة مفهوم موضوعي للإبادة - وهو ما كان ينبغي - نحت مصممو الاتفاقية مفهوماً مرتكزاً على إثبات وجود القصد، مما أضعف من قدرتها أو فاعليتها.

ولا ريب في أن القصدية الإبادية الخاصة أثارت مشكلات لا تزال معلقة، إذ أن اتفاقية الإبادة لم تقدم إرشادات واضحة لتحديد "القصد" ومن ثم، تركت للقضاة والمحلفين حسم هذه المسألة بمقتضى المسؤولية الذاتية. ماذا كان شأن انتقادات القصدية معاً في ساحة

الذاتية. وإذا كان إثبات القصدية وعراً في ساحات القضاء، فلا مندوحة في أنه سيغدو أكثر وعورة وتعقيداً على بساط البحث العلمي. زد أيضاً أن القصدية تصبغ نوعاً من عدم المنطقية على الأنظمة القانونية التي تصنف مقتل فرد واحد بمثابة جريمة "إبادة جنس" لتوافر النية الخاصة، ولا تصنف مقتل عديدين كذلك لعدم توافرها. وهنا- تحديداً- قد يُحاجج الجناة بأنهم لم "يقصدوا" بأفعالهم الإجرامية تدمير الجماعة المستهدفة.

ورغم هذه الثغرات والالتباسات الناجمة عن القصدية، فإن استبعادها من مفهوم جريمة الإبادة قد يمحو أي تمييز بينها وبين ما عداها من جرائم. بيد أن الاتفاقية قد ألفت نية تدمير الجماعة المستهدفة بأكملها ونية تدمير بعضها في سلة واحدة ولعل هذه الملاحظة تُثير قضية جد شائكة مرتبطة بماهية "الإبادة الجزئية".

إذ إن الاتفاقية لم تُحدد المقصود بالتدمير الجزئي للجماعة المستهدفة، ولم تلوح إلى أي مدى أو حجم يكون هذا الجزء، وكذا نوعيته وفاعليته، مما أسفر عن معضلة فقهية بقدر ما هي بحثية أيضاً، وثمة سؤال يطرح نفسه على بساط البحث هو: هل تدمير الجماعة المستهدفة يشمل تواجدها في أي مكان، أم يقتصر على قطاع محدد منها يميزه الجاني ويقصده في إقليم جغرافي بذاته أو شريحة من الجماعة شان مثقفيتها أو نساؤها؟ تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية قد استخدمت تعبيراً "كلياً أو جزئياً"، وهو مصطلح ملتبس، تاركة أمر تأويله إلى القضاة والباحثين الذين خلصوا إلى أن جناة الإبادة لا بد أن يقصدوا تدمير قطاع جوهري من الجماعة المستهدفة.

وحتى يتسم هذا القطاع "بالجوهرية"، فلا بد أن يكون ذا دلالة، معنوياً داخل الجماعة. ومن ثم، فقدان القطاع كميّاً وكيفياً في بقاء الجماعة المستهدفة على قيد الحياة ويعد على تدميرها جزئياً. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى إن أهمية عدد الضحايا في إثبات النية الابادية.

إذ كلما كان عددهم كبيراً، يصير إثبات النية أمراً أيسر نسبياً، ويغدو الأمر أكثر بقليل من الاستنباط المنطقي للحقائق.

وعلى النقيض تماماً، كلما انخفض عددهم، باتت الحاجة إلى بعض العناصر الأخرى، مثل وجود خطب وتصريحات تحرض على الإبادة وتدمير الرموز الثقافية والحضارية، مصحوبة بإعمال عنيفة. وهكذا، لا يشترط أن تتعلق "إبادة الجنس" بتدمير الجماعة المستهدفة بأكملها، إذ أن المدى النسبي "للقضاء الفعلي عليها، أو لمحاولة القضاء عليها بأي من الوسائل المذكورة في المادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية عليها جزئياً كان أو كلياً.

وتبقى دلالة المدى النسبي للإعداد الكلية معياراً حاسماً في قضية "الإبادة الجزئية"، حتى لا يتم التقليل من قيمة مفهوم "إبادة الجنس" أو تمييعه بفعل تكرار الحالات التي يتسع لها اثر تفسير مبالغ في الشمول. ولذا، لا يفضل أن تطبق الاتفاقية على حالات "الإبادة الفردية"، خاصة إن المادة الثانية تستخدم صيغة الجمع على امتداد الحالات الإبادية الخمس.

الأفعال الإبادية :

حصرت المادة الثانية من الاتفاقية الأفعال التي تصنف بأنها "إبادة جنس" في عدة إشكال، يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

- (الإبادة المادية الجسدية): وتشمل: قتل أعضاء من الجماعة، وإلحاق أذى جسدي أو نفسي خطير بأعضاء من الجماعة، وإخضاع الجماعة- عمداً- لظروف معيشية يراد بها تدميرها سواء كلياً أو جزئياً.

- (الإبادة البيولوجية الحيوية): وتختص بفرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

- (الإبادة الثقافية الحضارية): وتركز فقط على نقل أطفال عنوة من الجماعة إلى جماعة أخرى.

ثمة التباسات في الأفعال الابادية، اعتبرها البعض

"مباشرة سلاح محشو مصوب إلى مواطني أية دولة".

كما أنها ليست كل الوسائل التي يمكن بها تدمير جماعة مستهدفة، ذلك يُمكن الوصول لهذه الغاية عن طريق الترحيل أو تغيير الموقع الذي تشغله الجماعة تغييراً جذرياً، أو الاحتجاز أو الاستبعاد، أو سلخ جنسية أفرادها عن طريق الإرهاب المنظم والتعذيب والمعاملة اللا إنسانية، وغيرها من إجراءات بها ترويع الضحايا من أذى يمكن إلحاقه بأبدانهم. زد أيضاً إن حصرية الأفعال الإبادية في خمسة أنماط فقط قد أغلقت الباب أمام احتمالية إضافة أنماط إبادية مستخدمة مستقبلاً.

ولا ريب في أن مرد هذا الخلل يكمن في مناخ إعداد الاتفاقية، إذ وقع مهندسوها أسري أفكار "ليمكن" وتصوراتها عن مفردات جريمة "إبادة جنس" المنبثقة عن التجربة النازية التي شكلت بؤرة مركزية في صياغة مفهوم الإبادة. كما أن اتفاقية الإبادة، شأن أيها آلية قانونية، كانت نتاج مفاوضات بين أطراف عدة تتبنى وجهات نظر شتى متناحرة، ونظروا إلى مفردات هذه الجريمة من منظور مصالحهم، ولذا، وصف البعض مفهوم الإبادة الذي أورده المادة الثانية من الاتفاقية بأنه "باهظ الثمن وشامل لدرجة أنه يغطي تقريباً أي إثم، ويمتد ليتضمن تقريباً أي فعل من أفعال العنف أو التحريض على العنف ضد أي نوع من أنواع الضحايا تقريباً."

دور الدولة

اتسمت المادة الثالثة بنطاق الأفعال الواقعة في الإطار القانوني للاتفاقية، مما يستشف منه مدى تعقد الأفعال التي تسهم في "إبادة جنس". وحرى بالذكر أنه بتجريم الاتفاقية لأفعال متصلة "بإبادة الجنس"، امتدت بنطاق الادعاء القانوني حتى يشمل أكثر من حيز له أهميته. وبدلاً من تقديم تعريف لأفعال غير "إبادة جنس" المعدة إجرامية، اكتفت المادة الثالثة بمجرد رصد تلك الأفعال: التآمر، التحريض المباشر والعلمي، الشروع، التواطؤ. ومع هذا تُعد اتفاقية الإبادة واحدة من تلك الاتفاقيات المبكرة في حقل القانون الجنائي الدولي التي تعاملت بشكل مباشر مع مفهوم المسؤولية الجنائية الدولية لأفراد. ولذا، فإنها تمثل اتفاقية جنائية ذات دلالة في ساحة حقوق الإنسان، وتهدف على نحو خاص إلى حماية الجماعات التي تعرضت للتصفية من جانب غيرها من

وهنا، تأتى المادتان الأولى والسادسة من الاتفاقية في مقدمة المواد ذات الصلة بهذه القضية. إذ وفقاً للمادة الأولى، تؤكد الأطراف المتعاقدة إن: "إبادة الجنس" جريمة بموجب القانون الدولي، وتأخذ على عاتقها منعها والعقاب عليها. وتؤكد هذه المادة إمكانية ارتكاب "إبادة الجنس" في زمي السلم والحرب بهدف الحيلولة دون إفلات الأفراد من المسؤولية الجنائية الدولية باللجوء إلى مختلف الذرائع القانونية، بناءً على القوانين الوطنية وبناءً على القانون الدولي. وقد تعرضت المادة السادسة من الاتفاقية مباشرة لمفهوم المسؤولية الجنائية الدولية للأفراد عن ارتكاب جريمة "إبادة الجنس".

وحسب هذه المادة يحاكم الأشخاص المتهمون بارتكاب جريمة الإبادة أو أي أفعال أخرى، من بين تلك التي عدتها المادة الثالثة أمام محكمة للدولة مختصة، وفي الأراضي التي ارتكب عليها الفعل، أو أمام المحكمة الجنائية الدولية ذات السلطة القانونية على الدول التي قبلت الأطراف المتعاقدة سلطتها فيها. وتكمن أهمية هذه المادة ليس في امتدادها بمفهوم العقاب إلى الأفراد فحسب، بل أيضاً في إقرارها أن محاكمة مرتكبي "إبادة الجنس" وعدم تركهم دون أن ينالوا ما يستحقون من عقاب يُعد مبدأً دولياً وليس وطنياً.

ولعل هذه الملاحظة تثير انتقاداً حاداً يوجه دوماً للاتفاقية، مفاده أنها قد "أغفلت أي دور للدول والحكومات والسلطات المسؤولة في ارتكاب جريمة إبادة الجنس". وحسب هذا الانتقاد، لا يُمكن بديهيّاً ارتكاب الإبادة في غياب خطة أو سياسة للدولة ترمى إلى إبادة الجماعة المستهدفة، إذ فقط حكومة وطنية هي التي تمتلك السلطة اللازمة من أجل ارتكاب هذه الجريمة، وفي إمكانها فقط عند غزو قواتها لبلد آخر أن تحاول تدمير جنس بأكمله يعيش خارج حدودها. ومن ثم فلا أفراد ولا مجموعة من الأفراد في مقدورهم

ارتكاب الإبادة. وحتى لو حاولوا، فسوف يزج بهم سريعاً إلى السجون بموجب قوانين جنائية راسخة. وهكذا، وحسب الخبرة التاريخية، يتضح أن طبيعة جريمة الإبادة ذاتها تفرض أن تكون من صناعة الدولة ومؤسساتها وممثليها .

وهنا، ثمة سؤال صعب يطرح نفسه بإلحاح هو: من سيقوم بمحاكمة مرتكبي الإبادة إذا كان حكام دولة ما هم من خلفها؟ وهل تستطيع محاكمها أن تتولى بشكل جاد تحقيق العدالة؟

ومهما يكن من أمر، فقد رفضت "اتفاقية الإبادة" أية مسؤولية جنائية للدول أو الحكومات أو السلطات الحاكمة في ارتكاب جريمة الإبادة، وأعلنت مفهوم المسؤولية الفردية فوق أي دفع بإطاعة الأوامر العليا. بيد أن مسؤولية الأفراد لا تتطلب بالضرورة استبعاد المسؤولية الكلية للدولة تجاه الضحايا، لاسيما في الحالات التي تستدعي تعويضات أو استردادات.

ولذا، يلزم معالجة هذا القصور في الاتفاقية بإضافة مادة عن مسؤولية الدولة عن جريمة الإبادة، وكذلك التعويضات للحيلولة دون تشجيع تكرار مثل هذه الجريمة .

ورغم أن الاتفاقية تركز - عكس ما هو وارد في عنوانها- على معاقبة الإبادة لا منعها، فإن الافتقار إلى الأثر الفعال يُعد أكثر وضوحاً في حالة العقاب، إذ أن ثمة عقبة رئيسية تقف أمام التنفيذ الفعال، مبعثها النكوص عن قبول أي خرق للسيادة الوطنية، أو قبول أي انتقاص في مجال السيادة الوطنية، وكذا الخوف من التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية.

خاتمة:

تلك هي أهم الانتقادات التي وجهت إلى مفهوم "إبادة الجنس"، كما أقرته منظمة الأمم المتحدة منذ ستين عاماً. ورغم خضوع هذه المنظمة في صياغة الاتفاقية عموماً ومفهوم الإبادة خصوصاً هذه المنظمة في صياغة الاتفاقية عموماً ومفهوم الإبادة خصوصاً لإرادة أعضائها- لاسيما أكابرهم- فإن هذه الاتفاقية تمثل الألية القانونية الدولية الوحيدة فقط المختصة بشأن جريمة "إبادة الجنس" .

" ومنذ إقرارها في ٩ ديسمبر ١٩٤٨، وسريان مفعولها بدءاً من ١٢ يناير ١٩٥١، لم تخضع لأية تعديلات أو إضافات أو حتى مراجعات لمعالجة القصور الذي اعتورها، رغم الحاجة الملحة إلى هذا على نحو ما اتضح بين ثنايا المقال. ومن المفارقات أن المجتمع الدولي قد تغاضى عن تصويب "الثغرات المعيارية" في اتفاقية الإبادة. ويُمكن تفسير ذلك - من منظور تقني- في أن الاتفاقية لم تُؤسس ألية دائمة يُنَاط بها مواكبة المستجدات التشريعية والسياسات والتكنولوجية. ومن منظور سياسي، لا ترغب الحكومات والأنظمة في قبول العواقب القانونية التي قد تنشأ عن نصوص أوسع مما احتوتها الاتفاقية. وفي هذا الصدد، لا يُخفى أن عدداً ليس بقليل من الدول إما أنها قد ارتكبت تاريخياً "إبادة الجنس" أو لا تزال تُمارسها فعلياً.

ورغم التسليم بأن الاتفاقية تمثل أول مرجعية لحقوق الإنسان تمنع جريمة بعينها وتعاقب على اقترافها، فإنها تستحق، ولاسيما مفهومها عن الجريمة، تفسيراً متطوراً يتماشى مع التغيرات المتلاحقة بما لا يخل بجوهرها وبغايتها. ويبدو أن رعاة الاتفاقية قد اعتقدوا أن جريمة "إبادة الجنس" لن تتكرر مرة أخرى، ولذا شيدوا نصباً تذكاريّاً للماضي بدلاً من تأمين سلاح لتنظيم المستقبل، مما يفسر ظهور الثغرات لاحقاً. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه أخيراً هو: هل تحققت آمنيات "ليمكن" في منع جرائم إبادة الجنس؟ وهل نجحت الاتفاقية في انجاز أهدافها مع التقدير الرفيع "لليمكن"؟ ومع الاحترام الكامل لاتفاقية الإبادة- معنى ومبنى ومغزى- فإن الإبادات قد ارتكبت في الحلبة الدولية على مدار النصف الثاني من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دون أدنى اعتبار لمواد القانون الجنائي الدولي ودون أية مراعاة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان الأساسية. وبعبارة أخرى، لم تكن الاتفاقية عائقاً أمام ارتكاب جريمة "إبادة الجنس"، ولذا يجب ان تعد الاتفاقية نقطة انطلاق فقط من أجل تبني إجراءات وآليات دولية فعالة على درب منع إبادة الجنس والعقاب عليها حتى بعد أن أكملت عامها الخمسة وسبعين "!



أجرى الحوار: عطا درغام

حوار مع السيدة/ بولا يعقوبيان عضو مجلس النواب اللبناني



وبالإضافة إلى خوض حياة مهنية ناشطة ومزدهرة في الإعلام، حيث قابلت زعماء سياسيين من العالم مثل جورج بوش الابن، ومشاهير وشخصيات بارزة من مختلف المجالات، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفنية. وفي ٢٠١٨ أعلنت بولا يعقوبيان انسحابها من قناة المستقبل وقررت الترشح في الانتخابات التشريعية اللبنانية مع حزب "كلنا وطني" وفازت بمقعد لها في بيروت. ويُسعد مجلة "أريك" أن تقدم لقرائها حواراً عن مسيرتها المهنية والإعلامية، ومشوارها السياسي كنائبة في البرلمان اللبناني.

—أيهما أقرب إليك، بولا يعقوبيان الإعلامية أم بولا النائبة ولماذا؟

• وأمورهم والدفاع عنهم مثلما أفعل الآن كممثلة عن الأمة، مع أنني كنت على اضطلاع على كل ما يجري من خلال عملي في الصحافة لمدة ٢٥ عاماً.

كنائبة في البرلمان اللبناني تُعرف بمواقفها المعارضة "الشرسة" لكل المنظومة السياسية، رافعة لواء حقوق المواطنين وحقوق المرأة ومواجهة ما تسميهم "المافيات". وما حققته وتحققه بولا وفريق عملها الجبار، يختصر الكثير من المعاني، والقيم والسمو والحب، والشعور بحاجة الآخرين، إنها حقيقة ساطعة كالشمس، في ظل الضبابية السائدة.

و" بولا يعقوبيان" هي السيدة الوحيدة بين النواب التي اتخذت قرار الاستقالة إثر انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس ٢٠٢٠، لتكمل معركتها إلى جانب الانتفاضة الشعبية ومطالبها وضمن مجموعات المجتمع المدني سعيًا إلى تحقيق التغيير.

ولدت بولا يعقوبيان في الرابع من أبريل عام ١٩٧٦ في بيروت، وبدأت حياتها المهنية في سن ١٧ عام، وعملت في محطة ICN اللبنانية في قسم الأخبار، ثم عملت سكرتيرة التحرير في الأخبار الإقليمية والدولية في القناة نفسها، كما قدمت في الوقت عينه برنامجًا سياسيًا تحت مُسمى السلطة.

وفي ١٩٩٨ انتقلت بولا يعقوبيان إلى قناة "إل بي سي"، وكانت تقدم البرنامج الصباحي السياسي "نهاركم سعيد"، وعملت في "إم تي في" اللبنانية وشبكة ART، وقدمت العديد من البرامج على غرار "ضد التيار" و "لقاء من أمريكا"، قبل أن تنتقل للعمل في قناة الحرة، وأخيرًا استقرت في قناة المستقبل.

لماذا الإصرار على العمل السياسي والترشح للانتخابات البرلمانية؟

• بوجود نفس السياسات المجحفة على مدار ٣٠ عاماً، ومن خلال عملي في الإعلام خلال ٢٥ عاماً، كنت أحاور السياسيين وأتابع المشاريع والقوانين، ولم أحصل يوماً على جوابٍ شافٍ. لذا، قرّرت خوض الانتخابات النيابية إلى جانب المعارضة الحقيقية ومعركتنا اليوم من أصعب المعارك. دعمت الشباب الذين يشبهوني بتطلّعاتهم نحو بلد يريدونه خال من الفساد والمحسوبية. المعركة صعبة وطويلة وسأستمرّ في النضال.

أيهما أكثر تأثيراً في المجتمع الإعلامي أم السياسي؟ ولماذا؟

إنّ تأثير الإعلام في المجتمع كبير، والسلطة الرابعة تبلور الرأي العام، مشكلتنا في لبنان في بعض الإعلاميين غير المهنيين الذين يلعبون دور سيء ضد مصالح الشعب والوطن. أمّا السياسة في لبنان فهي منذ عقود تسير بنفس النمط انزلقت بالوطن إلى مستنقع آل بها إلى الانهيار ونحن اليوم نرى النتائج، إذ وصلنا إلى دولة مهترئة تفتقد إلى أدنى مقوّمات العيش الكريم.

بعض الإعلام يحاول إصلاح ما يمكن إصلاحه والإضاءة على الأمور، ومثال على ذلك الصحافة الاستقصائية، لكن السياسيين والأحزاب في مكان آخر.

ماذا عن حملة (دفي) وما الغرض منها، والأنشطة التي قامت بها؟.. وهل ستستمر في عملها رغم الأزمة في لبنان؟

• حملة (دفي) إلى جانب الناس منذ حوالي عشرة أعوام، كانت حملة سنوية، ولكن في عام ٢٠١٩، عندما اندلعت الحرائق في لبنان، بدأنا بالعمل اليوميّ وزاد المتطوّعون، وبدأنا بالمساعدات ثم توالى الكوارث، من ارتفاع سعر الدولار إلى انهيار النظام المصرفي وإغلاق المصارف، ثم كورونا وصولاً إلى انفجار المرفأ الذي كان

الجريمة الأفظع بحق اللبنانيين. وعن سؤالك إن كنّا سنستمرّ بالمساعدة من خلال حملة (دفي)، أتمنّى ذلك، أتمنّى أن نستطيع الاستمرار رغم الصعوبات ونبقى إلى جانب الناس. خصوصاً أنّ الدولة غير قادرة، كيف لنا أن نترك الناس، ونحن ندرك أنّ هناك عائلات بحاجة ماسّة للمساعدة؟!

سبق أن صرحت لإحدى الصحف بأن الثقافة النسوية لم تدخل لبنان، ولا يوجد في ساحتنا نوال السعداوي، ماذا يعني هذا التصريح؟

• لا شك أنّ هناك سيّدات مناضلات في لبنان، والأمر يتحسن يوماً بعد يوم، ونحن بحاجة إلى المزيد من الوعي في هذا الموضوع. ولكنّ العمل الأساسي يكمن في تطوير القوانين.

- هل تكفي القوانين اللبنانية أن توفر الحماية للمرأة في لبنان؟

• عندما لا يكون القضاء مستقلاً هناك صعوبة في الوصول إلى العدالة، ليس فقط للنساء بل لكلّ المواطنين، لذلك ما زلت أناضل لإقرار قانون استقلالية القضاء الذي ما زال في الأدراج. وإضافة إلى القوانين يجب أن تتغيّر العقليّة والنظرة إلى المرأة، فالإنسيائية هي الأساس للوصول إلى العدالة.

لماذا تُعدّ الكوّة النسوية لصالح المرأة على الرغم من أن فيها تمييزاً للمرأة؟

• في كلّ البلدان المتطوّرة في العالم اعتمدت الكوّة كإجراء مؤقت لإصلاح الظلم الذي لحق بالمرأة خلال سنوات عديدة، عندما كانت الفتاة تُحرم من التعليم وعندما كانت طريقة المعاملة تختلف بين الصبيّ والبنت. بدون الكوّة الفرص ضعيفة أمام المرأة للوصول إلى مناصب القرار. نحن لا نطالب بكوّتا نسائية بل بكوّة جندرية كإجراء مؤقت إلى حين الوصول إلى المساواة بين الرجل والمرأة.

وذلك يحتم إعطاء حصّة وزارية لكل طائفة على أمل أن نصل إلى إلغاء الطائفية السياسية ونصبح شعباً واحداً.



ماذا تعنين بقولك: "ما زالت الإبادة مستمرة حتي اليوم؛ لأننا نعتبر أنه كلما مرت فترة زمنية وأوضاع أي أرمني هويته فهذه إبادة بحق الشعب الأرمني الذي سلخ عن أرضه"؟

• مثال على ذلك ما يحصل اليوم في آرتساخ؛ فهذا امتداد للمجزرة، وقد يكون أسوأ لأن من المغيّب في القرن الواحد والعشرين أن يبقى الظلم يطال فئات كثيرة في العالم. المجاعة وإقفال الحدود ومنع وصول أي مساعدات للأرمن في آرتساخ والتهجير من قبل الحكومة الآذرية؛ هو وصمة عار على جبين المجتمع الدولي

لماذا عُرف عن الأرمن في لبنان خلال كل العهود الرئاسية دعم رؤساء الجمهورية المتعاقبين؟

• خسر أرمن لبنان وطناً وظُلموا وهُجّروا وقُتلوا، ربّما ذلك جعلهم يبحثون عن الأمان من خلال الوقوف دائماً إلى جانب الشرعية. ولكن ذلك لا يبرّر الوقوف مع الفاسد، ولو كان الأقوى. المطلوب هو الوقوف إلى جانب الحقّ ضدّ الظلم.

اليوم أصبح الوضع مختلفاً والسلطة الموجودة حالياً في لبنان قد هرمت مما أدى لسوء الأوضاع السياسية، وهناك أصوات معارضة أكان لرئاسة الجمهورية أو للحكومة أو الأحزاب الحاكمة في لبنان، وهناك حالة من عدم الرضا بين المجتمع اللبناني.

كسيدة ومعارضة تتعاطي الشأن العام في لبنان.. ما الصعاب التي تواجهينها في ظل الهيمنة الذكورية على القرار؟

• المشكلة الأساس في هذا الموضوع هي عدم مواجهتي بالسياسة كنائبة معارضة، وإنّما جلّ ما يستطيعون فعله هو التطرّق إلى الأمور الشخصية، وهذا دون شك ضعف وجهل.

ماذا قدّم البرلمان اللبناني للأرمن؟ وماذا قدم النواب الأرمن للبنان؟

• قدّم الشعب الأرمني الكثير للبنان، والعكس صحيح. نحن لبنانيون من أصول أرمنية، لبنان هو بلدنا النهائي. لا أحبّد الفرز، نحن شعب واحد، أنا نائبة عن الأمة اللبنانية، ولكنّ القانون الانتخابي يجبرنا أن نترشّح حسب المقاعد الموزعة طائفيّاً. وكلّ عملي البرلماني هو لصالح الشعب اللبناني دون تمييز.

ما السر الذي جعل من لبنان موطناً لجأ إليه الأرمن؟

• منذ القدم، كان وسيبقى لبنان ملجأ لكل المضطّهدين، ولذلك سُمّي بالبلد الملجأ. ولبنان أحد البلدان الكثيرة التي استقبلت الأرمن وأعطاهم فرصاً لحياة كريمة. وما ميّز لبنان عن غيره من البلدان حرّيّة التعبير وحرّيّة المعتقد، والتي للأسف بدأ التضييق عليها في المرحلة الأخيرة لتغطية عجز هذه السلطة في تقديم أي انجاز.

كيف أثرت الحرب الأهلية في لبنان على الوجود الأرمني في لبنان؟

• هاجر عدد كبير من الأرمن إلى الخارج خلال الحرب الأهلية وبعدها، وللأسف إنّ الأرمن هم الفئة الوحيدة التي تتراجع عدديّاً كلّ سنة على لوائح الشطب.

بم تفسرين كثرة النواب الأرمن في البرلمان اللبناني.. وكذا وجود وزراء أرمن؟

• عدد النواب يحدّده عدد المقترعين لكل طائفة. كما قلت لك سابقاً لبنان بلد مقسّم طائفيّاً،

لماذا للأرمن أحزابهم الخاصة ممثلة في:
(الرامچاقار و الهنشاك و الطاشناق) بعيداً عن
الانحراط في الأحزاب اللبنانية الأخرى؟

هذه الأحزاب أتت مع الشعب الأرمني سنة
١٩١٥، خلال المجازر التي حصلت بحق الأرمن.
هي أحزاب عريقة، ولها نضالها بغض النظر عمن
يمثلها اليوم في لبنان. لكن لا شك أن هناك الكثير
من الشباب الأرمن الذين انخرطوا في أحزاب أخرى.

واليوم هناك أرمن منخرطون بأحزاب غير الأحزاب
الأرمنية التقليدية. هذا الأمر في البداية، فمن
الطبعي أن الأرمن أتوا كمجموعة وعاشوا تقريباً
في شبه "جيتو" .. طبعي أن يُعيدوا خلق "أرمنية"
أخري في هذه البلاد، إلا أنهم بعد سنوات طويلة
علي وجودهم في لبنان أصبحوا جزءاً من النسيج
اللبناني بشكل كامل.

ما دور الأحزاب الأرمنية في الاعتراف اللبناني بالإبادة
الأرمنية..؟

• لا شك أن الأحزاب الأرمنية لعبت دوراً كبيراً في
الاعتراف بالإبادة الأرمنية، ولكن أيضاً المجتمع
الأرمني وكثير من الأحزاب غير الأرمنية دعمت هذا
المطلب وكانت تصر عليه، ولذلك كانت لبنان من
أوائل الدول التي اعترفت بالإبادة الأرمنية، وهذا
الموضوع لم يكن خلافاً في لبنان ولكن كان عليه
شبه إجماع.

لماذا التزمت الأحزاب الأرمنية الحياد فترة الحرب
الأهلية رغم الخلافات السياسية..؟

أعتقد أن التزام الأحزاب الأرمنية الحياد فترة الحرب
الأهلية هو من أهم القرارات التي اتخذت يومها، وهذا
مؤشر لحكمة ودراية من كان مسؤولاً عن هذه الأحزاب،
اتخذ موقفاً صائباً وموقفاً عقلانياً في أتون الحرب؛ فحمي
مناطق الأرمن.

اليوم القيادات الأرمنية في مكان آخر ومن قماشة مختلفة.
كم نتوق لهؤلاء الذين حملوا هذه الأحزاب في قلبهم وفي
روحهم، وعملوا لمصلحة الأرمن لمصلحة اللبنانيين.
وللأسف - اليوم - الأجندات السياسية والمصالح الفئوية
والشخصية هي التي تتحكم في قيادة هذه الأحزاب، بدلاً
من أن تكون قيادة تضع هذه المصلحة المشتركة للأرمن
وللبنانيين من أصول أرمنية قبل أي شيء، تضع الأهواء
الشخصية في الواجهة.





بقلم: كيفوك أوهانيس
كاتب ومترجم



The Zoryan Institute

لقد كان هذا الخليل النبيل قد أقسم لشريكه الأرمني أنه سيحافظ على عائلته في حال تعرض هذا الأخير لأي مكروه.

ورغم أن حجم المصيبة قد فاق كل تصور وتوقع، فقد أوفى بوعده وتحمل كل المخاطر.

قام الحاج خليل بإخفاء عائلة شريكه، الذي قُتل في المذبحة، المكونة من ثمانية أشخاص، وآواهم في الطابق العلوي من داره متحملاً كافة العواقب الوخيمة التي كان أخفها أن يُعلق أمام منزله ويُحرق داره إذا ما تم اكتشاف أمره.

اهتم الحاج خليل بهذه العائلة قرابة السنة في أصعب وأحلك الظروف وفي غاية السرية والكتمان حتى عن أهل بيته، موفرًا لهم كل وسائل العيش من مأكل ومسكن ومشرب، التي كان الحصول عليها في تلك الظروف مهمة عسيرة وخطيرة بنفس الوقت.

الحاج خليل والتاريخ

"أيها الأخوة الأتراك أمد إليكم يد المحبة والسلام، اليوم وكل يوم، وأسألكم أن تتذكروا أنه في الوقت الذي كانت فيه بلادكم تُقاد من قبل عصاة قتلة، فإنكم امتلكتم أيضاً الكثيرين من أمثال الحاج خليل، وإنه سيكون عرفاناً بالجميل لهذا الأخير أن نعترف بالحقيقة الساطعة لوقوع تلك المذبحة، وأن نعبر عن أسفنا، لكي نستطيع البدء بعلاج شعبنا، فبدون ذلك سيسهل على الآخرين استخدامها كأداة سياسية مهيمنة تتحكم بمستقبلنا. فإذا لم يفعل الأرمن وكل ضحايا المذبحة ما باستطاعتهم لمواصلة المعركة ضد المذبحة فإنهم سيفشلون في تحمل مسؤولياتهم اتجاه الأجيال القادمة."

هذا جزء من كلمة السيد كوركين سركسيان من معهد زوريان ضمن فعاليات مؤتمر (مشاكل الإبادة) بمناسبة مرور ٨٠ سنة على مذبحة الأرمن، حيث روى من خلالها قصة عائلة جده الذي كان شريكاً لرجل الأعمال التركي الحاج خليل في مدينة أورفة قبل وقوع تلك الأحداث المؤلمة.

" غياب مراجعة صادقة كهذه، يبقى احتمال تكرارها كبيراً نظراً لامتلاك كل جماعة بطبيعتها القدرة على ممارسة العنف بمجرد توافر الشروط المناسبة التي تحول هذه القدرة بسهولة إلى فعل حقيقي تحت أبسط الذرائع؛ يحتاج كل مجتمع إتباع نهج النقد الذاتي القائم على العمل المؤسساتي كنوع من التراث الأخلاقي للمجتمع بغض النظر عما قد قعله الآخرون به. بهذه الطريقة يتم منع تكرار موجات العنف".

شمتان أشعلتا في نفس المكان و الزمان، واحدة من قبل سركسيان لذكرى إنسانية الحاج خليل والثانية من قبل أكجام لروح ضحايا الإبادة. وتعهدا على نشر هذا الإرث الإنساني.

الخلود و الرحمة لروح الحاج خليل و أمثاله ...



وقد وصل به الأمر إلى درجة أنه كان يرسل عائلته وخدمه يوماً كاملاً خارج المنزل كل أسبوع لكي تتمكن العائلة الأرمنية من الاستحمام. ورغم انكشاف سره أمام أسرته وخدمه الأمر الذي زاد من حجم الخطورة ، إلا أن ذلك لم يثنه عن متابعة مهمته الإنسانية في حماية عائلة شريكه وصيانة عهد الأخوة مهما كانت العواقب. وعندما توفي أثنان من هذه العائلة، جازف بحياته وقام بمراسم الدفن على أكمل وجه.

لا أحد يستطيع أن يُنكر أن التاريخ مليء بالمآسي والفجائع أكثر بكثير من احتوائه على أحداث مفرحة ، كما أنه لا يمكن لأحد أن يبسطه، لكن يُمكننا دائماً قراءته بطريقة مختلفة نتغلب بها على عجزنا بتغييره وبنفس الوقت نفوّت على الآخرين فرصة استغلال عواطفنا لخدمة أجنداتهم السياسية وبالتالي زرع الأحقاد والكراهية بدل البحث عن حلول وعلاجات وضمانات.

القراءة المختلفة ضرورية أيضاً لأن فيها إنصاف لأمثال الحاج خليل الذين بأعمالهم الإنسانية والبطولية يغسلون أرواحنا من الكراهية والانتقام.

إنه ذلك الإرث الإنساني للحاج خليل وشجاعة كوركين هذه على شكر التركي من قلبه على إنسانيته وفي ندوة عامة، هما اللذان ألهما البروفسور التركي تنار أكجام لتكريس حياته في البحث عن حقيقة ما حدث وإيصالها إلى الشعب التركي ودعوته له إلى النظر في معاناة "الآخرين" التي تمت باسمه. يقول أكجام في كتابه "الفعل المشين ، الإبادة الأرمنية و مسألة المسؤولية التركية" الذي أهداه لروح الحاج خليل النبيل:

لمنع تكرار وقوع مآسي مشابهة، يجب على الناس أولاً النظر في مسؤولياتهم ومناقشتها والاعتراف بها؛ في ظل



بقلم: جاكلين جرجس

كنوز مصرية يجب ألا تهدر



يمكن أن يكونوا نواة لثورة علمية فاعلة، وتضع مصر في مكانها اللائق، حيث إن علماء مصر في الخارج يشكلون ركائز علمية في العديد من دول العالم الغربي خاصة كندا، والولايات المتحدة، وألمانيا.

و هو كان الهدف الرئيسي لنشأة و تدشين رابطة العلماء المصريين بأمريكا و كندا، و يتم دمج علماء الخارج بالدارسين في الداخل للاستفادة من خبراتهم و هو ما أكد عليه د . محمد عطا الله حين قال أن الهدف الرئيسي للرابطة هو خلق نوع من الألية التي تسمح باستمرار تبادل الخبرات العلمية و التنمية بين العلماء حيث تم تأسيسها منذ عام ١٩٧٣ بمبادرة من الرئيس السادات وهو أول من نظم مؤتمر للمغتربين بالخارج و كانت سعادة غامرة للكيانات في أوروبا و في أمريكا الشمالية، و كان اسمها رابطة العلماء المصريين لأمريكا و كندا، والتي أسسها أ. د . محمد الوكيل رحمة الله عليه

لا يخفى على أى مصرى مستنير أن الحاجة لزيادة البحوث العلمية تزداد يوماً بعد يوم لدعم الاقتصاد المعرفي الذى يسهل التعلم و يدفع بعجلة التطوير ويزيد الوعي، إما عن طريق تصحيح المفاهيم أو بإثبات النظريات أو بتقديم الاكتشافات الجديدة في شتى المجالات العلمية توفيراً لظروف أفضل لحياة الإنسان، لذلك نجد أن الحكومة المصرية وضعت خطط جديدة للارتقاء بالبحث العلمي، فحصلت ١٩ جامعة مصرية في عام ٢٠١٨ على مراكز متقدمة ضمن تصنيف التايمز البريطاني من بين أفضل ١٢٠٠ جامعة، بعد أن كان عددها ٩ جامعات فقط، مما يؤكد على حرص الدولة على إطلاق المبادرات التي من شأنها تطوير المنظومة البحثية، لدعم الصناعة المصرية وتطويرها، وتنميتها بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

لذلك على الدولة المصرية أن تدرك أهمية العلم كمخرج وحيد للنهوض بالبلاد في شتى المجالات، وبالتالي يتحتم عليها الاهتمام بالمنظومة العلمية في مصر والاستفادة من العقول المصرية المتميزة لتكون عناصر أساسية لتحقيق نهضة علمية ضرورية في عالم متسارع الخطى، يؤكد أن البحث العلمي هو السبيل الأمثل لأي أمة تريد أن تتقدم وتلحق بركب الدول المتقدمة، وتمتلك مصر ثروة بشرية هائلة من العلماء المصريين في الخارج يمكن أن يكونوا نواة لثورة علمية فاعلة، وتضع مصر في

أستاذ الهندسة النووية بجامعة ويسكانسن ، وهو الرئيس الأول للرابطة و منذ هذا التاريخ تعقد المؤسسة مؤتمر سنوي في الولايات المتحدة و كندا أو في مصر ومن خلال هذه المنظومة يتم تبادل الآراء والأفكار الهندسية والعلمية بين علماء المصريين بالداخل و زملائهم بأمريكا و كندا.

طبقًا لبيانات "اتحاد المصريين في الخارج" فإن تعداد علماء وأكاديمي مصر المقيمين في الخارج يبلغ حوالى ٨٦ ألف عالم وأكاديمي، منهم ١٨٨٣ في تخصصات نووية نادرة، كما يضمون ٤٢ رئيس جامعة حول العالم، إضافة إلى وزير بحث علمي في كندا، و ٣ أعضاء في مجلس الطاقة الإنمائي، وهذا ما يؤكد أن مصر ما زالت قادرة على إفراز مبدعين وعلماء تستفيد منهم البشرية، حتى حرصت العديد من الدول الأجنبية أن تمنح جنسياتها لهؤلاء العلماء المصريين؛ تكريمًا لجهودهم وللإستفادة من خبراتهم العالمية، وقد اعتمد الاتحاد العام للمصريين بشأن تلك الإحصائيات على مركز الاتحاد والإحصاء التابع للأمم المتحدة، وبعض المراكز البحثية في أوروبا، وأمريكا، وروابط العلماء، ورؤساء الجاليات الإسلامية في الخارج، حيث إن هناك ١٢٥٠ عالمًا في التخصصات النادرة نسبيًا مثل الهندسة الوراثية، وفيزياء الفضاء، والفيزياء الطبيعية، والكيمياء الطبيعية، والنانو، والهندسة الوراثية، والاقتصاد، والرياضيات وغيرها من التخصصات النادرة، كما أن أمريكا لديها الجزء الأكبر منهم.

و مما يدل على نبوغ العلماء المصريين في كل مجال علمي حين تتوفر لهم الظروف المواتية التي تساهم في إظهار نبوغهم وتفوقهم، حيث أظهر مؤشر " SCOPUS " الدولي، والذي يصنف علماء العالم طبقًا لضوابط وشروط معينة، هو دخول عشرة علماء مصريين وسط أهم ٩٠٩ علماء على مستوى العالم، طبقًا لثلاثة مستويات وتصنيفات عالمية وهى " H-index "،

و "index - i١٠"، و "Scopus"، وهى أجنداث دولية لتصنيف العلماء والباحثين والمتخصصين في مجال العلوم والبحث العلمي طبقًا لما يقدمونه في مجال العلم، وهؤلاء العلماء العشرة هم دكتور مصطفى السيد، والدكتور مجدى يعقوب، والدكتور أحمد زويل، والدكتور محمد النشائي، والدكتور فاروق الباز، والدكتور عصام حجي، والدكتورة فينيس كامل جودة، والدكتور كمال رمزى استينو، والدكتور محمد غنيم، والدكتورة نادية إسكندر زخاري.

إلى جانب علماء مصر المشهورين، هناك عدد من العلماء المصريين المبدعين بالخارج لم يتطرق إليهم الإعلام المصرى، ولم يسلط الضوء على أى منهم رغم إبداعاتهم المصرية الكبيرة في دول العالم الخارجي، والتي منحت لهم الجنسية؛ نتيجة لجهوداتهم الكبيرة في أعمالهم.

و تلقى نظرة سريعة عن مجهودات علماؤنا بالخارج و ما انتجوه من علم و تطور فعندنا على سبيل المثال لا الحصر: الدكتور عادل محمود عالم مصرى الذى نعاه «بيل جيتس» بقوله "إن العالم فقد واحدًا من أعظم مطوري اللقاحات".

قضى حياته فى تطوير لقاحات أنقذت حياة مئات الملايين حول العالم، فقد أثنى مؤسس شركة مايكروسوفت وأغنى أغنياء العالم، بيل جيتس، وقد وُلد عادل محمود فى القاهرة عام ١٩٤١، وواجه فى صغره أول وأهم موقف فى حياته تجاه الأمراض، عندما ذهب إلى صيدلية وهو فى العاشرة من عمره لجلب عقار البنسلين لوالده الذى كان يحتضر بسبب الالتهاب الرئوي، لكنه لم يُعَد فى الوقت المناسب ، وتشمل مساهمات الدكتور محمود الرئيسية فى العلوم والصحة العامة، دراسة أمراض المناطق المدارية المهملة، وخاصة العدوى الطفيلية وعمل رئيسًا لمركز اللقاحات فى شركة ميرك من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٦، كما أشرف على

إنتاج وتسويق العديد من اللقاحات التي حققت تقدمًا كبيرًا في الصحة العامة، ومن ضمنها لقاح يمنع عدوى فيروس "الروتا" القاتل الذي يسبب الإسهال عند الرضع، كما طور لقاحًا يحمي ضد فيروس الورم الحليمي البشري (HPV)، والذي يسبب سرطان عنق الرحم، والشرح، والأعضاء التناسلية والحلق، كما ساعد الدكتور محمود في تطوير لقاح مضاد للحصبة وحمى النكاف والحصبة الألمانية وجدري الماء، والوقاية من القوباء المنطقية.

المهندس هاني عازر - مطور سكك حديد ألمانيا

يعتبر من أهم العلماء المصريين بالخارج، وهو عضو الفريق الاستشاري للرئيس السيسي، وُلد عازر عام ١٩٤٨ في طنطا وتوجه للقاهرة لدراسة الثانوية والجامعة، بعد تخرجه من كلية الهندسة بجامعة عين شمس، سافر إلى ألمانيا عام ١٩٧٣ ليدرس الهندسة المدنية في ألمانيا.

كان لـ "عازر" الريادة في تنفيذ مشروع تطوير محطات سكك حديد برلين، بعد أن فشل المهندسون الألمان في تنفيذها، ومواجهة مشاكل التربة التي واجهوها على مدى ٧ سنوات حتى تسلم هو قيادة المشروع عام ٢٠٠١، يكفي أن نعلم أنه حوّل مجرى نهر سبراى الذى يمر في قلب برلين ٧٠ مترًا، وحفر الأنفاق تحته ثم أعاد النهر لمجره الأول دون أن تتأثر حركة النهر، ليس هذا فحسب، بل إنه قام ببناء برج إداري في المحطة بطول ٧٠ مترًا بشكل رأسي ثم قلبه أفقيًا، ليمر بالعرض فوق خط القطارات الرابط بين شرق وغرب ألمانيا، كرمته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في ٢٦ مايو ٢٠٠٦ في افتتاح محطة برلين للقطارات لمجهوده وخدمة الدولة الألمانية بوسام الجمهورية الألمانية وساهم "عازر" بشكل كبير في مشروع قناة السويس الجديدة في تخصصه وهو بناء الأنفاق، ويشغل منصب عضو المجلس الاستشاري التابع لرئاسة الجمهورية.

محمد العريان: خبير اقتصادي عالمي

ويُعد أول مصري يحصل على منصب رئيس مجلس التنمية العالمي التابع للبيت الأبيض بالولايات المتحدة الأمريكية، وُلد العريان في عام ١٩٥٨ في القاهرة، وحصل على شهادته الجامعية من "كامبردج"، ويشغل الآن منصب عضو المجلس الاستشاري لعلماء مصر التابع لرئاسة الجمهورية وقد حصل "العريان" على شهادته الجامعية في الاقتصاد من جامعة كامبردج، ثم حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة.

وقد شغل "العريان" منصب الرئيس التنفيذي في مؤسسة بيمكو الاستثمارية العالمية التي تعتبر من أكبر شركات إدارة الأصول في العالم وتدير أصولًا تزيد قيمتها على ١١٠٠ مليار دولار أمريكي، وذلك منذ عودته إليها في يناير ٢٠٠٨ بعد أن عمل لمدة عامين رئيسًا تنفيذيًا في وقف جامعة هارفارد الذي يتولى إدارة صندوق المنح الجامعية والحسابات التابعة لها، ورغم أنه لم يطل مكوثه هناك، فإنه خلال سنة مالية كاملة من قيادته استطاع الصندوق أن يحقق عائدًا نسبته ٢٣٪ هو الأعلى في تاريخ الجامعة وقد عمل "العريان" لمدة ١٥ عامًا لدى صندوق النقد الدولي في واشنطن قبل تحوله للعمل في القطاع الخاص، حيث عمل مديرًا تنفيذيًا في سالمون سميث بارني التابعة لسيتي جروب في لندن، وفي عام ١٩٩٩ انضم إلى مؤسسة بيمكو الاستثمارية العالمية، وقد نال "العريان" في عام ٢٠٠٨ جائزة عالمية عن كتابه "عندما تتصادم الأسواق" واستقال من منصبه مديرًا تنفيذيًا ومديرًا مشاركًا للاستثمار لبيمكو في ٢١ يناير ٢٠١٤، وقد عينه الرئيس الأمريكي السابق أوباما رئيسًا لمجلس الرئيس للتنمية العالمية في ديسمبر ٢٠١٢، لتقوية دعائم الاقتصاد الأمريكي.

كريم رشيد: أشهر مصممي العالم

المهندس "كريم رشيد"، وهو من أشهر المصممين الصناعيين في كندا والعالم، وحصل على بكالوريوس في التصميم الصناعي من جامعة كارلتون في أوتاوا بكندا في عام ١٩٨٢، وأنهى الدراسات العليا في إيطاليا، وله أكثر من ٢٠٠٠ تصميم، بما في ذلك المشاريع التي تتضمن التصميم الداخلي، والأثاث، والإنارة، والفن، والموسيقى والمنشآت المعمارية، وتعرض أعماله بشكل دائم في أشهر أربعة عشر متحف في العالم، بما فيها متحف الفن الحديث في نيويورك وسان فرانسيسكو، ودرّس التصميم الصناعي لمدة ١٠ سنوات، ويلقى الآن محاضرات في جامعات ومؤتمرات على الصعيد العالمي في العمارة والتصميم.

محمد عبده: ملك الفيزياء بالخارج (أينشتاين العرب)

وهو أستاذ الفيزياء المتخصص في الاندماج النووي وعالم متميز في مجالي الهندسة والعلوم التطبيقية بجامعة كاليفورنيا، وهو مدير مركز الأبحاث المتقدمة لعلوم الطاقة والتكنولوجيا، كما أنه مدير لمركز علم وتكنولوجيا الاندماج النووي، ورئيس لمجلس بحوث الطاقة في الولايات المتحدة، وفي عام ٢٠١٠ تم منحه جائزة أينشتاين الدولية، وهي من أرفع الجوائز الدولية، تقديرًا لجهوده العلمية في مجال الفيزياء، ويُعتبر من أشهر الأكاديميين العالميين في مجال الاندماج النووي.

د. هاني النقراشي: من أكبر خبراء الطاقة في العالم من أهم علماء مصر، الدكتور هاني محمود فهمي النقراشي، نجل رئيس الوزراء الراحل، محمود فهمي النقراشي، وعضو المجلس الاستشاري للرئيس عبد الفتاح السيسي، وهو عضو الفريق البحثي لمركز شئون الفضاء والطيران الألماني واستشاري الطاقة المتجددة وخاصة الشمسية الحرارية وربطها عضوياً بتحلية مياه البحر ، وقد وُلد هاني النقراشي بالقاهرة عام ١٩٣٥،

وحصل على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة القاهرة ١٩٥٨، وماجستير من جامعة دارمشتاد الهندسية بألمانيا ١٩٦٣، ودكتوراه من جامعة دارمشتاد الهندسية بألمانيا ١٩٦٨. و"النقراشي" عضو الفريق البحثي لمركز شئون الفضاء والطيران الألماني "DLR" للدراسات الخاصة بالطاقة الشمسية وتحلية مياه البحر حول حوض البحر الأبيض المتوسط (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)، وعضو فريق الطاقة المتجددة في عام العلم والتكنولوجيا المصري الألماني (٢٠٠٧)، وهو رئيس مجلس الإشراف للمجلس الأعلى للجاليات المصرية في ألمانيا، وعضو مجلس الإشراف ورئيس مجلس الأمناء لمؤسسة تقنية الصحراء "ديزرتك DESERTEC"، عضو جمعية العلماء الألمانية في برلين. VDW

الدكتورة هدى المراغي: أول عميدة لهندسة كندا

تعتبر الدكتورة هدى المراغي - أول امرأة تعمل عميداً بكلية هندسة في كندا - وقد عملت أستاذًا ومدير مركز نظم التصنيع الذكية بكلية الهندسة بجامعة ويندسور، وقد حصلت على شهادة الدكتوراه الفخرية من السويد وعملت مستشار الصناعات والحكومات في كندا، وتعتبر أبحاثها الرائدة في التصنيع المرن يساعد على الإنتاجية، وقد أشرفت على ١٠٠ مشاريع بحثية ونشرت ٤٥٠ ورقة علمية.

الدكتور أمجد شكر: رائد النووي المصري

من أهم العلماء المصريين في الخارج هو الدكتور أمجد شكر، رئيس قسم أمان مفاعلات البحوث، مدير برنامج أمان مفاعلات البحوث ومنشآت دورة الوقود النووي بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أستاذ الهندسة النووية ببيئة الطاقة الذرية المصرية، وقد شارك في التصميمات النووية وإنشاءات مفاعل مصر البحثي الثاني، وكان أول مدير لهذا المفاعل، وطور ونشر "شكر" ٢٨ إصدارًا من إصدارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات

مفاعلات البحوث ومنشآت دورة الوقود النووي، ورأس أيضاً فريق مراجعة أمان مفاعلات البحوث بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في أكثر من ٣٠ دولة حول العالم. المهندس أحمد رياض: يؤسس أول بوابة إلكترونية باللغة العربية يعتبر المهندس أحمد رياض، رائد استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، ومؤسس أكاديمية استمرارية، والمدير التنفيذي لشركة استمرارية للاستشارات الإدارية، وهو رائد من رواد استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات والكوارث على مستوى العالم مع أكثر من ١٤ من ذوى الخبرة في هذه المجالات إقليمياً ودولياً. وقد أسس أول بوابة إلكترونية باللغة العربية لاستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات والكوارث مجانياً؛ وذلك لنشر الوعي داخل الوطن العربي للمجتمع والأفراد والمؤسسات.

ليس هؤلاء فقط إنما أيضاً لدينا ما يقرب من ٤٢ عالماً مصرياً بالخارج في وظيفة رئيس جامعة، إلى جانب وزير بحث علمي في دولة كندا مصري الجنسية، إلى جانب وجود ثلاثة مصريين أعضاء في مجلس الطاقة الإنمائي، الذى يتكون من ١٦ عضواً، وكذلك يوجد ٣ آلاف عالم مصري في أمريكا في جميع التخصصات ، ومن بين أهم العلماء المصريين الذين يعملون بالحقل الأكاديمي والجامعات الأجنبية بالخارج الأستاذ الدكتور خالد عبد الرحمن، الحاصل على الدكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة دورتموند بألمانيا، ونائب رئيس معهد الهندسة الجيوتقنية بجامعة هانوفر بألمانيا، ومتخصص في تصميم أساسات المنشآت البحرية وطواحين الهواء المستخدمة لتوليد الطاقة المتجددة، نشر "عبد الرحمن"، حوالى ٦٠ بحثاً في ميكانيكا التربة والأساسات وحاصل على جائزة أفضل بحث علمي متميز لعام ٢٠١٥ في إحدى

أكبر الدوريات العلمية.

بكل تأكيد ستكون مصر في مكان أفضل بكثير إذا تم التعاون مع كل العلماء بالخارج و نحن نأمل ذلك خاصة، وأن مصر تعتمد في خططها الحالية و المستقبلية على العلم، وهو قاطرة النجاح والمستقبل فإذا استرجعنا كل الخبرات من الخارج فذلك سيساهم من تطوير الاقتصاد المصرى و البنية التحتية بشكل كبير جداً ؛ كذلك إذا اعتمدنا على التصنيع بدلاً من الاستيراد و الاعتماد على المنتجات المحلية و تطوير بعض المنتجات يُمكننا أن نستفيد من خبرات العلماء لتقوية التصنيع لدينا كل ذلك سيضع مصر على الخريطة العالمية و سيكون لدينا عائد اقتصادي أفضل فعندما يكون هناك تطور في جهة أو مجالات معينة يؤدي إلى جلب شركات مع دول أخرى فلو مثلاً أصبحت مصر مركز علاجي فبالطبع سيدفع بعجلة الاستثمار بقوة إلى الأمام.

في واقع الأمر إن أردنا حصر أسماء علماءنا بالخارج ذلك الكنز القومي لن تسعنا مجلدات فهم نجوم لامعة لا نستطيع عدّها و حصرها بالكامل لكننا نراها تضيء لنا دروب المعرفة و التقدم لمستقبل أفضل و حياة أكثر حداثةً و تقدماً .



جدل التنوع الثقافي في الوحدة المصرية

بقلم: د. سحر حسن



في شبه جزيرة سيناء يتميز بأنماط ثقافية وعادات ربما تمتد إلى ما بعد حدود الدولة حيث المشرق العربي والشام، وإذا نظرنا إلى الصحراء الغربية حيث مطروح وسيوة والوادي الجديد... الخ نجد أن النمط الثقافي يمتد إلى حدود المغرب العربي، أما في الجنوب حيث أسوان والنوبة وحلايب وشلاتين فما يميز الثقافة بها يمتد إلى العمق الأفريقي والسودان وكذلك ما نراه في صعيد مصر والوجه البحري يميزه عن غيره إذ يُعد من مكونات الشخصية المصرية التي تعتمد على عبقرية المكان كما أشار جمال حمدان في كتابه البديع "شخصية مصر". من هنا فإن التنوع الجغرافي أدى إلى تنوع ثقافي في مناخ شتى: الفنون والأزياء والحرف والمهن واللهجات والعادات والتقاليد، والتي قد تختلف من مكان لآخر.

إبداع سيناوي

مسكن أهل سيناء في الشتاء يُعرف بيت الشعر وهو عبارة عن خيمة تغزلها النساء بشعر الماعز وينصبها

مصر بلد التنوع الثقافي، حيث تبدع بين جنباته ثقافات متنوعة، وهو ما يشكل مصدر ثراء انساني. ويجسد التراث الثقافي هذا التنوع، ويجعل منه شاهداً على عمق الثقافة المصرية. ويعود مصطلح "تراث" إلى الإرث أي ما يتركه الآباء والأجداد من موروث، وجاءت كلمة إرث من الفعل الثلاثي "يرث" فمن ترك تراثاً ترك إرثاً، وينتقل هذا الإرث من جيل إلى جيل. وللتراث أنواع عدة؛ هناك تراث مادي ملموس وشاهد على العصر الذي نشأ فيه كالأثار والوثائق والمخطوطات.. إلخ. وهناك تراث مادي غير ملموس "معنوي" يجسد روح العصر مثل العادات والتقاليد السائدة، والآداب والفنون بأنواعها، واللغة واللهجات المنبثقة عنها. وتعرف مصر تراثاً دينياً، مادياً ومعنوياً، غزيراً، إسلامياً ومسيحياً، وتراثاً طبيعياً يتمثل في المعالم الطبيعية المتألفة من التشكيلات البيولوجية والبيئية. ومع ثراء التراث الثقافي، بشتى أبعاده، نتوقف أمام ومضات من التراث الحضاري التي بزغت في بعض المناطق الجغرافية في مصر، شاهداً على تنوعها الثقافي، وراثتها الإنساني، في إطار وحدة إقليمها الجغرافي.

العمق الثقافي

تتميز مصر بموقعها الجغرافي الفريد، وهو ما جعله سبباً رئيساً فيما تحويه من ثقافات متنوعة وتراث غير مادي "معنوي" اختلف باختلاف أقاليمها وهذا على مدار التاريخ، فعلى سبيل المثال نجد المجتمع السيناوي

والرقص الشعبي وهذا يقام في الأعراس مثل رقصات الريدة أو المرأة الحاشي .
عيد الصلح في سيوة



تقع سيوة على الجانب الآخر في الشمال الغربي، وتبعد حوالي ٣٠٠ كيلو مترا من مدينة مطروح. اتجه أهلها في بادئ الأمر إلى سكنى خيام الشعر أو الخيام الصيفية على غرار أهل سيناء، واختلف الأمر مع مرور الوقت حتى تحول إلى بناء البيوت الحجرية والتي عرفت بالمنازل التقليدية؛ إذ كانت تُبنى بحجر الكرشيف الذي يتكون من الملح والرمال الناعمة المختلطة بالطين وتُصنع النوافذ والأبواب من أخشاب شجر الزيتون والنخيل وتُستخدم مادة الطفلة بعد خلطها بالرمال للصق تلك الأحجار، لتناسب مع المناخ القاري حتى تكون دافئة شتاءً رطبة صيفاً، ثم تغير شكل بناء البيوت إلى البناء الخرساني بسبب احتياج الأبنية المعتمدة على الكرشيف لصيانة سنوية نظراً لارتفاع منسوب المياه، ثم بنيت البيوت فوق الهضاب المرتفعة محاطة بالأسوار لتقيهم شر غزوات البدو وسميت "شالي" أي البلد.

وتتميز سيوة عن باقي الأقاليم باحتفالية عيد السياحة وهو عيد يعود تاريخه إلى ما يقرب من مائه وستون عاماً مضى ١٢٨٥ هـ - ١٨٦٩ م، إذ كان هناك صراع بين سكان سيوة الغربيين والسكان الذين كانوا يسكنون جبل الدكرور (الشرقيين)، ومع زيارة الشيخ محمد المدني

الرجال، ويكون بإمها جهة الشرق وتتكون من تسع أعمدة وتنقسم لقسمين أحدهما للرجال والثاني للنساء، أما البيت الصيفي فيكون من الشعر أو الوبر لتكون أخف ولا تُسبب الحرارة وتكون مفتوحة من الجهتين.



وعن الزي "السيناوي" فكان عبارة عن جلباب للرجال من الألوان الفاتحة، ويضعون على رؤوسهم شالاً يقيهم الشمس والبرد، ويرتدي مشايخهم ما يُعرف بالعقال، وعن نسائهم فملا بسهن أكثر تعقيداً وتنوعاً وثراءً، حيث تترزين الفتيات بعقود الكهرمان والخرز والمتزوجات منهن تُعلق دلايات فوق غطاء الرأس ويضعن قطعاً مشغولة بالخرز الملون بأشكال هندسية فوق رؤوسهن تُسمى "الشماريخ"، والبرقع عند النساء كان يُصنع من الحرير الأصفر المشغول بخطوط برتقالية اللون ويُبطن حتى يتحمل الزينة المعدنية والنقوش التي تُزينه من الأمام. وجلباب السيدة السيناوية مطرز عند الصدر بألوان زاهية وفي الجزء السفلي منه تكثر الزينة والحليات ويضعن عند خصرهن حزاماً لكن حزام الفتاة العذراء كان يختلف عن حزام السيدة المتزوجة.

بيد أن الفنون الشعبية لديهم أكثر تعبيراً عن ثقافة سيناء وجغرافيتها وتاريخها؛ إذ كانت تتميز بالشمولية فهي تجمع بين جنباتها المكون الثقافي لأهل الشام وفي جنوبها المكون الثقافي لأهل الجزيرة العربية، وينتقل ذلك بالتالي إلى وادي النيل. وعادة ما كان يقيم أهالي سيناء أمسيات فنية تُعرف بالسامر يُقدم فيها فنون الشعر والغناء السيناوي

الذهب الأسمر.. فنون وإبداع



يطلق اسم النوبة على منطقة شهيرة من وادي النيل وتعني أرض الذهب، وتنقسم النوبة إلى قسمين: النوبة العليا التي تقع في السودان والنوبة السفلى التي تقع في مصر ويفصل بينهما الجندل الثاني عند وادي حلفا، ويقطن النوبة ثلاث جماعات بشرية الفاديجا، الكنوز، وعرب العليقات التي ترجع إلى أصول مختلفة مما يعكس ثقافات مختلفة، وتتسم الثقافة الشعبية النوبية بالثراء الشديد والتنوع والعراقة مستفيدة من موقع جعلها في إطار تفاعلات ثقافية في مختلف الاتجاهات، وتبلورت تلك الثقافة بخصوصية ظهرت في عاداتها وتقاليدها وفنونها ومناسباتها واحتفالاتها.

وجاءت الفنون النوبية تحمل رموزا تعكس دلالاتها معتقدات شعبية وأسطورية تُبين عراقتها ويتجلى ذلك في الرسوم الجدارية ورسوم الوشم والزخارف وتشكيل الخرز ومشغولات السعف وحفلات الثمار وكذلك في الحرف اليدوية من سلاسل وأطباق وحصير وبعض الرسومات التي تغطي الرأس سواء كانت سيفاً يرمز للقوة والبطولة أو هلال يرمز للتفاؤل أو وحدة زخرفية ترمز للخصوبة.

ويُعد البيت النوبي أشهر ما يُميز النوبة حيث تمتاز تلك البيوت بروعة مظهرها وتناسق عمارتها بالرغم من إقامتها بالطوب اللبن الممزوج بجريد النخيل وجذوعه التي تسقف تلك البيوت والتي تقام على ضفاف النيل وتتخذ أشكالا دائرية يجمع كل بيت بنائين دائريين يخصص أحدهما لسكنى الرجال والآخر للنساء.

شيخ الطريقة الشاذلية تم الصلح بينهم، واتخذوا من هذا الصلح عيداً. ونظرا لأن عيد الصلح يأتي مواكبا لموعد حصاد التمور، أطلق عليه عيد الحصاد. ويقام العيد بجبل الدكرور لمدة ثلاثة أيام من ١٤ إلى ١٦ أكتوبر من كل عام، ويُعد مناسبة دينية روحانية، تردد خلالها الأدعية والأذكار والابتهالات، ويتناول الناس وجبه الغداء الذي تسهم فيها كل البيوت، تعبيرا عن الابتهاج بالمصالحة التي تمت بين أهل الشرق والغرب.

وتشتهر سيوة بعيد السياحة "المصالحة" أو "الحصاد" إلى جانب اشتهاها بالسياحة بمعناها المتعارف عليه حيث توجد بها الكثير من الموروثات الحضارية والتاريخية كجبل الموتى ومقابر (باتحوت، سي آمون، التمساح، ومايسو إيزيس) وجبل الدكرور ومعبد سي آمون وأم عبيدة، وقلعة شالي، ومتحف البيت السيوي، وتشتهر أيضا بالسياحة العلاجية لتوافر الرمال الناعمة الصالحة للعلاج بالطب البديل لأغراض الاستشفاء.

وتتميز سيوة بالصناعات الفخارية اليدوية، وصناعة الحلبي بأفضل التصميمات الراقية، كما كانت تقوم النساء بتصنيع الأكلمة والسجاجيد والمفروشات ويستخدم التطريز بخمسة ألوان أساسية (أخضر - أحمر - أصفر - أزرق - أسود) ويقومون بصناعة ملابس الرجال والنساء المطرزة بنفس الألوان السابقة، وتصاميم متوارثة منذ آلاف السنين خاصة بترائهم. وتبين تلك الأزياء كيف عرفت واحة سيوة الفنون التشكيلية الشعبية من خلال هذا التطريز، وكذلك أنواع الحلبي التقليدية التي كانوا يرتدونها.



ويمثل البيت النوبي عنوان ثقافة النوبيين وسجل حياتهم إذ يتكون في المدخل من فناء متسع غير مصفوف يسمى الحوش السماوي وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول لرب الأسرة ويستقبل فيه الزوار، أما الثاني للسيدات وله خصوصيته وحرمة إذ يحوي غرف النوم التي تسمى القبايي والتي تمنع الحرارة وهناك أماكن لل تخزين تحفظ فيها المأكولات وتسمى الديولة. ويحاط هذا البيت بجدار عال للحماية من تقلبات المناخ ونظرات الآخرين، وتزين جدران البيت من الداخل والخارج فالجدار الخارجي سجل تاريخي للأسرة من حج وزواج وغيرها من المناسبات التي تطبع رسوماتها ورسومها على الجدران، والحوائط الداخلية مزخرفة برسوم هندسية الغائرة منها للبوابات وفي الواجهة يوضع طبق خزفي ملون كأنها بقايا عبادات من مصر القديمة.

أما عن الزي النوبي فقد كانت المرأة النوبية ترتدي ما يُسمى الجرجار وهو جلباب أسود فضفاض ذو أكمام واسعة طويلة وسمي بذلك لأنه يجر على الأرض فيمحو خطوات المرأة ويلبس مع الجرجار غطاء رأس من ذات القماش لونا ونوعا، ولم يعد هذا الزي مستخدما بين نساء النوبة الان. ويتنوع زي المرأة النوبية حسب المرحلة العمرية والحالة الاجتماعية فالفتاة تكون ألوان ملابسها هادئة وخفيفة أما بعد الزواج فيمكنها التطريز المتنوع لملابسها بالألوان الزاهية وحاليا أصبح الزي المنتشر بين سيدات وفتيات النوبة هو العباءات، ومن الأزياء الشهيرة التي تعد تراثا للمرأة النوبية هو ثوب الدس وهذا الثوب لونه زاهي، وتستخدمه المرأة في المناسبات الاجتماعية السعيدة. أما حلي المرأة النوبية فهو يُمثل جزءا من شخصيتها ومن تاريخ وثقافة الإنسان النوبي ويأتي

الذهب في صدارة الحلي وتتعدد أسماء قطع الحلي لمن (الجكد، الزمام الكردان) وغيرها من القطع الأخرى، ومن القطع المهمة أيضاً في الحلي الحلق أو القرط، وهناك مسميات لحلي ذهبية أخرى كانت تلبسها المرأة النوبية من قبيل "فضة الرحمن" وتوضع على الجبهة مع الراسان وهي سلسلة توضع معها، "قلادة البيق" وهي تشبه الكردان ويكتب عليها "ما شاء الله"، كما كانت ترتدي خلخالاً من الفضة في القدم يسمى الحجل. أما الرجل النوبي فكان يرتدي ملابس خاصة ببعض المناسبات ويغلب على زيه اللون الأبيض جلبابا وعمامة. وملابسه العادية أقل تعقيدا من زي المرأة النوبية.

ولأهالي النوبة آلات خاصة بالغناء والرقص الشعبي النوبي فتتنوع أشكال الغناء النوبي على الآلة المستخدمة في الغناء مثل آلة الطنبور التي يقوم بالرقص عليها كل من الرجال والنساء والغناء أيضاً، وكذلك آلة الطار والتي يُشارك في الغناء عليها كل الحاضرين سواء كانوا رجال أم نساء. ومن الرقصات المعروفة في النوبة الأرجيد، والهلولي. ومن السمات المميزة في الرقص عند الفاديما هي التمايل اما الكنوز فهي الوثب مع دق الكف.

وبصفة عامة يتميز الرقص الشعبي بالتنوع من مكان لآخر. هناك الرقص السينائي والرقص النوبي ورقص الواحات البحرية واللعب بالعصا "التحطيب" والحنة السويسي والضممة البورسعيدي "الصحة" ورقص السمسمية ورقصة الحجال في صحراء مصر الغربية والرقص السيوي.

وتُعلم المرأة النوبية ابناءها التراث، والحفاظ على العادات والتقاليد والموروثات الثقافية. ولأهالي النوبة عدة احتفالات تُعبر عن خصوصيتهم وثقافتهم كحفلات الزواج والحج والاحتفال بالمولود الجديد وليالي التحنين أيام الحج وغير ذلك.



بقلم: أحمد أبورية

الآثار المصرية بين الأستاذ والتلميذ



كان أحد تلاميذ عالم الآثار صاحب أول قاموس في اللغة المصرية القديمة "الهيروغليفية"، وأول أثري مصري يعمل في المتحف المصري، وأول من نشر كتاباً عن الآثار المصرية باللغة العربية، أحمد كمال باشا، وبسبب تفوقه في علم التاريخ ثم تم اختياره لإكمال دراسته بقسم الآثار الملحق بالمدرسة وتخرج منها عام ١٩١٣ م. تتلمذ على يد عالم المصريات أحمد كمال باشا الذي أحبه لتفوقه وسعى لإحاقه معه في المتحف المصري ولكن سرعان ما بائت محاولته بالفشل وذلك لاحتكار الأجانب العمل بمصلحة الآثار بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر، فعمل مدرساً للتاريخ بالمدرسة الناصرية بالقاهرة ثم تم نقله إلى مدرسة طنطا الثانوية ومنها إلى أسيوط ثم مدرساً في المدرسة الخديوية الثانوية، وقام بالاشتراك في وضع الكتب التاريخية التي كانت مقررة على طلبة المدارس

تتعدد الدورة ٥٥ من معرض الكتاب ٢٠٢٤ ، في مركز مصر للمعارض والمؤتمرات الدولية، في التجمع الخامس، في الفترة من ٢٥ يناير إلى ٦ فبراير ٢٠٢٤ ، تحت شعار " نصنع المعرفة نصون الكلمة "، وتحل مملكة النرويج ضيف شرف، ووقع اختيار اللجنة الاستشارية العليا لمعرض القاهرة الدولي للكتاب، على عالم المصريات، الدكتور سليم حسن، ليكون شخصية المعرض، لذا، يُسعد مجلة أريك أن تقدم لقراءها هذا المقال الذي يحوى بين جنباته معلومات مهمة ومفيدة عن عميد الأثريين المصريين.

لُقّب الدكتور سليم حسن بعميد الأثريين المصريين، حيث أنه أحد أعلام علم الآثار، لما قدمه من دراسات رائدة في هذا المجال حيث قدم أعمالاً مهمة تحمل في طياتها التاريخ المصري والحضاري منها على سبيل المثال لا الحصر عمله الأبرز "موسوعة مصر القديمة" التي تتكون من ثمانية عشر جزءاً، فضلاً عن بصماته المتميزة في الكشف عن العديد من الآثار المصرية.

وُلد عالم المصريات سليم حسن في ابريل عام ١٨٨٦م، بقرية ميت ناجي التابعة لمركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية، كان صغيراً عندما تُفّي والده وأصرت والدته على أن يُكمل تعليمه، فبعد أن أنهى سليم حسن مرحلة التعليم الابتدائية والثانوية وحصل على شهادة البكالوريا عام ١٩٠٩م؛ التحق بمدرسة المعلمين العليا،

ولم يتحقق حلمه إلا بعد ثورة ١٩١٩م التي غيرت من الأوضاع السياسية والاجتماعية في التغيير لصالح النخبة المصرية ويصبح الوزراء أكثر استقلالاً وأوسع نفوذاً وهي الفرصة التي طال انتظارها للدكتور سليم حسن للالتحاق بمصلحة الآثار، فالتحق سليم حسن بالمتحف المصري أميناً مساعداً.

الجدير بالذكر أن أحمد كمال باشا كان أول مصري يتعلم الهيروغليفية ويؤلف قاموساً كاملاً عنها ويؤسس المدرسة الوطنية في علم المصريات رغم سيطرة الأجانب وقتذاك على ذلك القطاع فحاربوه، وتعرض للظلم والقهر بسبب عدم استطاعته الحصول على فرصته كعالم آثار مصري، ورغم كل التحديات التي واجهته قام بتأليف أول قاموس "هيروغليفي-عربي-فرنسي"، وحاول أستاذه الألماني "بروجش" إلحاقه بالمتحف المصري فيعارض مديره الفرنسي "مارييت" ليوزع جهده في عدة أعمال بين معاون ومترجم، حتى دخل الأنتيكخانة "مصلحة الآثار" مترجماً، ومعلم لغة قديمة.

وفي عام ١٩٢٢م سافر سليم حسن برفقة أحمد كمال باشا لحضور احتفال الذكرى المئوية لعالم الآثار الفرنسي جان فرانسوا شامبليون ومنها قام بزيارة عددًا من الدول كان من بينهم فرنسا وألمانيا وإنجلترا كتب خلال تلك الزيارات عددًا من المقالات العامة عن تهريب الآثار المصرية إلى خارج البلاد تحت عنوان "الآثار المصرية في المتاحف الأوروبية"، أوضح من خلالها عمليات سرقة الآثار المصرية ومن أهمها الأثر الشهير الذي شاهده في برلين وهي رأس نفرتيتي.

التحق عالم المصريات بعد ذلك بقسم الدراسات العليا بجامعة السوربون عام ١٩٢٥م بترشيح من أحمد كمال باشا، وحصل منها على دبلوم اللغات الشرقية واللغة المصرية القديمة "الهيروغليفية" من الكلية الكاثوليكية، كما حصل على دبلوم الآثار من كلية اللوفر،

ثم دبلوم اللغة المصرية القديمة ودبلوم الديانة المصرية القديمة من جامعة السوربون، عاد سليم حسن بعد ذلك وانتدب لتدريس علم الآثار بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول "جامعة القاهرة حالياً" ثم عُين بها أستاذاً مساعداً. عمل جاهداً في توعية وثقيف المصريين بأهمية الحضارة المصرية القديمة في محاولة بعث ثقافية نابغة من التربة والجذور المصرية ضد التخلف والتزمت، ومواكبة العقل المصري للمتغيرات الحضارية، وقد ظهر ذلك في الرسائل المتبادلة بين عميد الأدب العربي طه حسين، وعميد الريين المصريين سليم حسن.

قال طه حسين أنه تأثر بأحمد كمال باشا، كاشفاً في سيرته "الأيام" أنه حين التحق بدراسته في الأزهر الشريف لم يكن سمع قط درساً في تاريخ الفراعنة، ولم يسمع اسم رمسيس أو اخناتون، وبعد التحاقه بالجامعة المصرية عام ١٩٠٨م، رأى نفسه ذات ليلة في غرفة من غرفات الجامعة يسمع الأستاذ أحمد كمال يتحدث عن الحضارة المصرية القديمة، ويذكر رمسيس واخناتون وغيرهم من الفراعنة، ويحاول أن يشرح للطلاب مذهبه في الصلة بين اللغة المصرية القديمة واللغات السامية ومنها اللغة العربية، ويستدل على ذلك بألفاظ من اللغة المصرية القديمة يرجعها إلى العربية، وهو أعظم دهشة وذهولاً حين يفهمه في غير مشقة ولا جهد.

شارك أحمد كمال باشا في العديد من البعثات والاكتشافات الأثرية في منطقة مير، ودير البرشا، وأسيوط، والعمارنة، وأشهرها خبيئة استقى المخرج شادي عبد السلام من أحداثها الحقيقة أول مشاهد فيلمه الفريد "المومياء" وفيها تم تجسيد أحمد كمال نموذجاً للمثقف المستنير للدفاع عن تراث أجداده، كمان أنه حصل على الرتبة الثانية التي تمثل لقب "بك"، وقبل وفاته حصل على رتبة "ميرميران" وهو من رتب الباشوية والتي منحها له الملك فؤاد، واستكمل على نفس الخطى تلميذه

سليم حسن الذي شارك في عدد من الحفائر الاثرية منها حفائر منطقة الهرم عام ١٩٢٨م مع عالم الآثار النمساوي يونكر، واستُكملت تلك الحفائر عام ١٩٢٩م لأول مرة بأيدٍ مصرية لحساب جامعة القاهرة، ونجحت أعمال تلك البعثة في اكتشاف مقبرة "رع-ور" بمحتوياتها كاملة، ومقبرة "ختكاوس" ومقبرة أبناء الملك "خفرع"، وغيرها من التماثيل ومراكب الشمس التي تعود للملك "خوفو" ثم انتقل إلى للعمل بحفائر منطقة سقارة، كما أشرف على حفائر مصلحة الآثار في النوبة عام ١٩٥٨م.



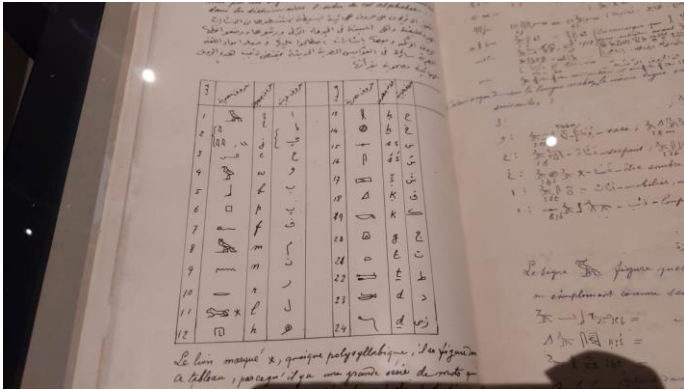
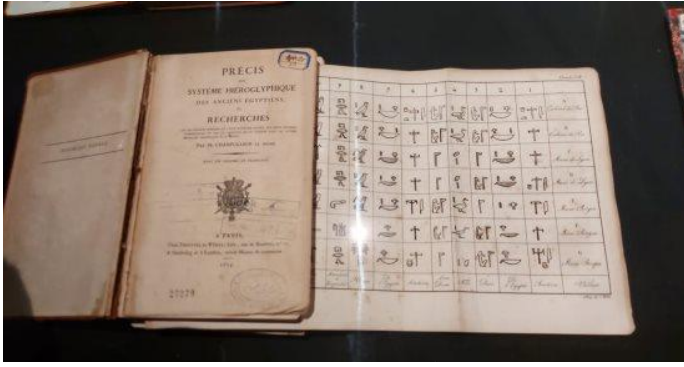
عينه الملك فؤاد عام ١٩٣٦م بمنصب وكيل عام مصلحة الآثار المصرية ليكون سليم حسن أول مصري يتولى هذا المنصب، وليكون بذلك المسئول الأول عن كل الآثار المصرية، وقد عمل من خلال هذا المنصب على إعادة كثيراً من القطع الاثرية إلى المتحف المصري بالقاهرة، تلك القطع التي كان يمتلكها الملك فؤاد، وحاول الملك فاروق إعادة تلك القطع بعد ذلك ولكن رفض سليم حسن، حتى أنه كان يردد دائماً مقولة عن مواقف سليم حسن في حماية آثار بلاده: "هو الفلاح ده ورايا ورايا"، مما عرضه لمضايقات شديدة كانت سبباً في أن يترك

منصبه عام ١٩٤٠م، والتي تُعد امتداد لخطة أستاذة أحمد كمال الذي كان القوة الدافعة وراء إصدار قوانين حماية الآثار في نهاية القرن التاسع عشر، وشارك في نقل متحف بولاق للجيزة، ثم لقصر النيل "متحف ميدان التحرير حالياً".

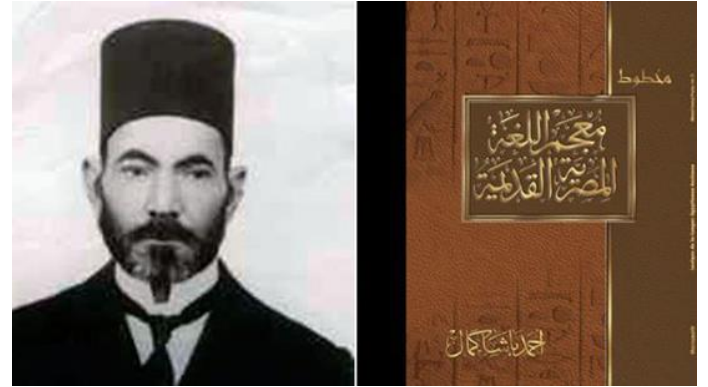
بسبب خبرته الواسعة استعانت به الحكومة المصرية عام ١٩٥٤م بدأ التخطيط لبناء السد العالم المشروع المصري الضخم، فعينه رئيساً للبعثة التي سوف تحدد مدى تأثير بناء السد العالي على آثار النوبة، وكتابة تقرير عن وسائل إنقاذ معابد المنطقة وآثارها قبل أن تغمرها مياه السد العالي، ثم انتُخب عام ١٩٦٠م ليكون عضواً بأكاديمية نيويورك التي تضم أكثر من ١٥٠٠ عالم من ٧٠ دولة وقد حصل عليها بالإجماع، وظل عاشق الآثار يعمل بعزيمة لا تلين حتى وهو في سن الشيخوخة بين كتبه ومقالاته حتى انتقل إلى لقاء ربه وهو في الخامسة والسبعين من عمره في ١٩٦١م.

لا تقل جهود أحمد كمال باشا أهمية عن شامبليون، فكلاهما أحدث ضجة علمية كبيرة في علم المصريات، فاذا كان شامبليون فك رموز حجر رشيد لإجاداته اليونانية والقبطية، فإن كمال استطاع ربط جذور الكتابة الهيروغليفية باللغة العربية واللغات السامية وترجم المعجم بالكامل إلى الفرنسية، ذلك المعجم الذي كان الأول من نوعه

المدرسة تماماً بحجة نقص الاعتمادات، ولكن هدفه واضحاً وهو حتى لا يكون هناك مصريون يعرفون بآثارهم وتاريخهم وحضارتهم العظيمة، وحتى تستمر في قبضة القوى الاستعمارية يسرقونها وينهبونها بلا رقيب، ويرفض أن يظهر أمثال أحمد كمال باشا مؤرخ مصري يكتب في تاريخ مصر وحضارتها العظيمة كتابة علمية سليمة.



والذي يضم ٢٢ مجلداً، ويُعد عملاً فريداً من نوعه، إذ يحمل كل مجلد حرفاً من الأحرف الهيروغليفية وهو مترجم إلى اللغة الفرنسية والعربية، بالإضافة إلى القبطية والعبرية واليونانية، والأمهرية والأشورية في بعض الكلمات، فضلاً عن استخدام مجموعة خطوط تُعد تطوراً للهيروغليفية وهي: الهيروغليفية، والديموطيقية في بعض الإيضاحات في قائمة المفردات بالقاموس، لذا فهو عمل معجزة بكل المقاييس، وظل هذا القاموس منذ عام ١٩٢٣م في منزل أسرته حتى أهدته لمكتبة الإسكندرية عام ٢٠٢٠م بقاعة الكتب النادرة داخل المكتبة.



كافح الأستاذ والتلميذ في سبيل إنشاء مدرسة وطنية لترسيخ علم المصريات بأيدي مصرية، ولكن بسبب اضطهاد وسيطرة الأجانب على المجال الأثري والذي بدأ منذ عصر الخديوي إسماعيل عندما تأسست مدرسة "اللسان المصري" المتخصصة فقط في تدريس اللغة المصرية القديمة للمصريين بإشراف من "مارييت"، والتي تخرج منها دفعة واحدة فقط كان من أبرز خريجها أحمد كمال باشا ولكن مارييت بعقلية استعمارية قرر اغلاق



بقلم: أحمد محمد إنبيوه

الثائرون أحياء

صحوة المحكومين في مصر الحديثة (٢/٢)



حقيقة كانت الثورة مرتبطة بسعد، لكنه كان الشرارة والمحرك؛ فالثورة كانت حلمًا جماعيًا بامتلاك وطن، وتجاوز منطق كوننا رعايا.. "جسد سعد زغلول تطلعات الطبقات الوطنية، بمن فيها كبار الملاك المصريين. إلا أن الحدث الثوري كان من صنع الطبقات الشعبية، وخاصة الطبقات الوسطى والعمالية في المدن، وساندها فقراء الفلاحين على فترات متقطعة. بقي كبار الملاك في الكواليس متخوفين من الحركة الجماهيرية وتجاوزاتها المحتملة، وإن أدركوا أن تلك الحركات الجماهيرية هي وحدها القادرة على مواجهة السلطة المحتلة. إذ قامت الطبقات الوسطى والكادحة بالتمرد. ولأن أساس النظام يقوم على سلب المحكومين

لم يعد الشعب كياناً مبهماً، بل ضم ملايين الأفراد الذين أصبحوا ملايين الموكلين. نحن بصدد عقد بين طرفين. أصبحت العلاقة بين الزعيم والشعب، علاقة ثنائية، تم التراضي عليها بين الجانبين. بذلك. فتح الباب لأول إرهاصات الاستقلالية الشعبية. كما أنه في العام ١٨٨٢، لم يكن النسيج الوطني مؤهلاً لاتخاذ مبادرات مماثلة، فلم يشكّل السيدم الاجتماعي الحديث القادر على اتخاذ المبادرات، سوى أقلية ضعيفة الإرادة، محاصرة في إطار بيئة عامة تقليدية. لم يستطع استثارة انتفاضة. شعبية. فلم تنطلق تلك الانتفاضة إلا بالتماهي المستمر مع القرارات التي اتخذها عرابي والأفعال التي قام بها. في ١٩١٩، كان السيدم الأول قد تحوّل إلى ائتلاف طبقي يمثل كتلة حاسمة من الأفراد المسؤولين عن أنفسهم، أي كتلة قادرة في الظرف المواتي على أن تحقق تغييراً هاماً، بل حاسماً، في موازين القوى السياسية. كفّ الشعب عن أن يكون صدى لحركة الزعيم. أخذ يعبر عما يجيش بصدرة، وأصبح قادراً على الحركة الذاتية. لعب الزعيم دوراً لا غنى عنه، في توحيد هذا الشعور وتثبيته، ومنحه عمقاً سياسياً. إلا أن مشروعه كان سيجهض من البداية، إن لم يحمله تيار شعبي مستقل عارم."

استقلاليتهم، وعلى تحذير وعيهم الذاتي.

من هنا الأهمية القصوى التي يحملها الحدث الثوري، إذ يفتح للطبقات الشعبية حيزًا للتعبير عن طموحات أصيلة، نابغة من أعماقها، فيسمح لها باستكشاف استقلاليتها الذاتية - وذلك من خلال بلورة علاقة مباشرة حية، بين كل فرد والجماعة. يشكل الحدث الثوري، أي اللحظة التي يشغل فيها الشعب الميادين العامة، لحظة فارقة في الوعي الذاتي للمحكومين، إذ يتيح للفرد إمكانية أن يسبر أعماق ذاته تحت بصر الآخرين، فيتكاثف وقع اللحظة لكون الجميع يعيشونها معًا. وتستقر هذه اللحظة في ذاكرة كل فرد، وتكون رصيда من الثقة، تزداد قوته من كونه فرديًا وجماعيًا في آن واحد. تحرر من ساهموا في الحدث من الخوف الذي بثته السلطة المحتلة. ونفضوا إلى حد كبير الوصاية النفسية والمعنوية التي فرضتها عليهم الهيئات السياسية والدينية في المدن، وكبار الملاك في الريف. والنتيجة كانت رغم كل هذا، ما يمكن اعتباره نصف انتصار، وإن لم تنزع الثقة التي اكتسبها الشعب خلال الحدث الثوري، كما كان الحال في ١٨٨٢، وإنما استثمرت في نمط مبتكر من النشاط السياسي، وهو الحياة البرلمانية القائمة على الاقتراع العام. احتوت القيادة الوفدية في هذا الإطار روح المبادرة الذاتية الشعبية، ووجهتها حتى نهاية الأربعينيات. ولكن الحركة الشعبية استعادت بعد ذلك قوة دفعها الذاتية، وتخطت القيادة الوفدية، لتعلن عن حلول مرحلة جديدة من الوعي الثوري".

حينما يتحول التمرد إلى ثورة

في سياق السردية الوطنية المصرية، تمت المراوحة في استخدام الكلمة القياسية التي تحتوي نظريًا ومفاهيميًا الانتقال الثوري. ومن ثم، "استخدم العديد من المؤرخين المصريين لفظ «ثورة» لوصف الهبات الشعبية كافة، بغض النظر عن حجمها أو عمقها.

فأصبح اللفظان مترادفين في الاستخدام الجاري.

ولكن لفظ «ثورة» لم يستخدم لأول مرة في الساحة السياسية، إلا خلال انتفاضة ١٩١٩. قد يجدر بنا، إذن، أن نذكر بالمضامين المتتالية التي حملتها تلك الانتفاضات قبل أن تصبح ثورة. قبل ١٧٩٨، عاش الأهالي الانتفاضة على أنها "فوضى مدنسة للقدسيات"، قطيعة مع طبيعة الأشياء، يحس القائمون بها بأنها حركة غير مرغوب فيها بل تدعو إلى الخجل. في ١٧٩٨ وفي ١٨٠١، انتفض الشعب ضد قوى الاحتلال الفرنسي الكافرة، فكانت الانتفاضة جهادا وواجبا مقدسا لم يهدف إلى تغيير «نظام الأشياء»، وإنما هدف إلى العودة بالأمر إلى «نظامها المفتقد»، أو إعادة المياه لمجاريها. في ١٨٠٥، تغيرت طبيعة الانتفاضة إلى حد كبير، إذ تضمنت أهدافها رغبة واضحة في إدخال تغيير على الهيكل السياسي - الاجتماعي، رغبة في التخلص من نظام البكوات المماليك، وطالبت بمنح الأعيان والعلماء حق الرقابة على الميزانية والضرائب. إلا أن المتمردين ظلوا معترفين للسلطان وللعسكر (الذي مثلهم محمد علي) «بالحق الطبيعي» في الحكم. قام التمرد ضد وضع يسيء إلى الله، وهدف إلى استبداله بوضع يرضى عنه الله.

ظل المحكومون على حافة حرجة بين التبعية الذاتية والاستقلال الذاتي - في حركة مستقلة خاضعة لضمير ما زال تابعًا.. في ١٨٨١ - ١٨٨٢، أخذ المحكومون يطالبون بتغيير في طبيعة الأمور. ظهرت شقوق واسعة في الهيكل اللاهوتي. السياسي، وازدادت الفجوات بين مملكة الله الأزلية والمغامرة البشرية الدنيوية، بين الجماعة والفرد، بين العام والخاص. من هنا أولى إرهابات طبقات اجتماعية شبه حديثة، ازدوج معها مبدأ الشرعية - متأرجحا بين صورة الزعيم وصورة الخديو. بدأ الضمير الذاتي للمحكومين يعبر عن استقلاليتها، ويضع بصماته الخاصة على الواقع السياسي".

كان التغيير الحاسم في استخدام المفهوم الثوري مرتبط بالثورة التي أخذت قدراً لا بأس به من النضج في مستويات الحراك لدى القواعد الجماهيرية "في ١٩١٩ - ١٩٢٢، امتدت استقلالية الضمير إلى استقلالية الحركة. لم يكتف المحكومون بدعم الزعيم، بل أخذوا يبادرون، ويدعون، ويقررون، ظهر حينذاك مصطلح «ثورة»، بالمعنى الذي أضفاه عصر الأنوار الأوروبي على عملية قلب نظام سياسي رجعي، واستبداله بنظام سياسي أكثر تقدماً. بدأ المصريون ينظرون إلى الثورة على أنها مبادرة الذين ليس لهم عادة حق المبادرة. هي لحظة سحرية، يتصرف خلالها المحكومون كأهم حكام، لحظة سعيدة يمتلكها الشعب، أو أدق، ينتهز فيها الشعب الفرصة لأن يعلن امتلاكه لنفسه. لم يعد المحكومون عندئذ يسيرون في الشوارع ككميات مهملة، غرباء عن بعضهم البعض، مستسلمين للحاكم ولخطابه. أحسوا فجأة بأنهم انتقلوا إلى كوكب آخر، اندمجوا في كتلة واسعة، يتعرفون فيها على بعضهم البعض في تواطؤ تلقائي.

وجدوا أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من كيان يشعرون فيه بحضور نفسي أكثر كثافة من ذي قبل. هربوا من ثقل الأيام العادية، وأحسوا بثقة ذاتية تسمح لهم بالتصرف والحركة خارج الأطر المألوفة والأنماط المسموح بها رسمياً. كادوا ينتزعون من الأرض، ويخلقون في السماء. فأدت ثورتهم إلى تغيير حقيقي، وإن كان محدوداً، في العلاقة بين الوطن والممثل وكسبت الدولة المصرية شكلاً جديداً للسيادة، بدأت في إطاره التجربة ديمقراطية جديدة.

بينما في سنوات بناء الهياكل السياسية والقانونية، والارتباطات الطبقية. أخذت الأمور إيقاعات أكثر نضجاً على مستوى الفعل السياسي، المستند في بنيتها القانونية والسيادية على إرادة شعبية "في سنوات ١٩٢٢ و ١٩٥٢ كفت الإرادة الشعبية عندئذ عن أن تبدو كشعار أجوف.

بل أصبحت عنصراً فعالاً في عملية اتخاذ القرار الحكومي، بفضل الرباط العضوي القائم بين الشعب والقيادة الوفدية. ذلك الرباط الذي كان له الفضل فيما بين ١٩١٩ و ١٩٢٢، في إلغاء الحماية وإرساء نظام دستوري. ثم تعقد هذا الرباط فيما بين ١٩٢٣ و ١٩٤٥، فاشتد أحياناً وتلاشى في أحيان أخرى. وأخيراً تراخى بشكل واضح، اعتباراً من ١٩٤٦، إذ أظهرت قيادة الوفد عجزها عن قيادة الشعب في نضاله من أجل التحرر الكامل من الاحتلال البريطاني. إلا أن الصراع بين الوفد والعرش قد أدى إلى أن تدار مناقشات برلمانية حقيقية، لقيت صدى واسعاً في الجرائد والمجلات والاجتماعات وأحاديث القهاوي. سادت سلطة الكلمة، فهبت رياح الفكر النقدي، وازدهرت الحجج المركبة. وبفضل ظهور الطبقة الوسطى والطبقة العاملة كفاعل تاريخي مستقل في المجتمع، لم يعد الحكام يهيمنون تماماً على العلاقة بينهم وبين والمحكومين. أصبحت هذه العلاقة ذات طابع تعاقدية، ديمقراطية إلى حد ما - إذ أكد فيها المحكومين استقلاليتهم الذاتية، ليس فقط بدعمهم الحر والإرادي لقيادة الوفد في مرحلة أولى، بل أيضاً بتخطيطهم التدريجي لهذه القيادة في مرحلة تالية. شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اندلاع موجة ثورية عبرت عن سخط متزايد تجاه القيادة الوفدية، وأخذت بعض التيارات الشعبية تتخطاها، بينما بدأت تيارات أخرى تقاومها".

بعد حراك الضباط في ١٩٥٢، تغيرت بنية السيادة بمفهومها النظري وظلها العملي على أرض الواقع، لم يعد الشعب سيّداً، ولم تعد ثمة قوى سياسية تناور بحثاً عن مصالحها، مستخدمة ذريعة التعبير عن السيادة الشعبية. فالأساس الدستوري والقانوني الذي كان يدور حوله أغلب السجال، جرى سحب إلزاميته، ليتحول لمجرد نص فضفاض، لا يؤدي لإيقاع سياسي حقيقي.

"بعد قرارات ٥ مارس ١٩٥٢ عبرت جميع الفئات الشعبية عن فرحة غامرة. التفت جماهير غفيرة حول قصر عابدين، وحيث محمد نجيب بحماس ذكر من شهدوا ثورة ١٩١٩ بالحماس الذي انتابهم عندما عاد سعد من المنفى. لقد عبرت بذلك الفئات الشعبية كافة، بمختلف ألوانها السياسية، عن تمسكها باستمرار الحياة الديمقراطية كما عرفتھا. إلا أن مقاليد الأمور لم تعد بين أيدي هذه الفئات. كان لديها، طوال مرحلة المد الوطني من سنة ١٩٤٥ لسنة ١٩٥٢، القدرة على اتخاذ المبادرات، وفرض الأحداث على القيادات، كانت هي الفاعل الرئيسي في هذا المد التاريخي. ولكنها عجزت، بمعنى آخر، لم تستطع أن تفرز قيادة موحدة، ولا قدرة ذاتية منظمة، ولا رؤية متماسكة، تمكنها من فرض نظام ديمقراطي جديد، على أنقاض النظام القديم. لذلك عندما قبض الضباط الأحرار على الحكم. تلا ذلك انكسار تدريجي للمد الجماهيري، وفقدت الفئات الشعبية قدرتها على اتخاذ المبادرات الفعالة، وأمست بعد ذلك في موقف دفاعي؛ قواها مشتتة، وقدرتها على خوض معارك مستقلة تتضاءل يوما بعد يوم. وأصبحت السلطة هي القادرة على تحريك الأحداث."

كان من الطبيعي، بعد انكسار القدرة الجماهيرية على الفعل والحراك السياسي، أن تتحول وتتغول السلطة الجديدة لتحتل ما لها وما للجماهير والفئات المعبرة والممثلة لها "أسس نظام ناصر شكلا جديداً من الحكم احتكر من خلاله المبادرات السياسية والاقتصادية - وعمل على قمع مبادرات الطبقات الشعبية - بدعوى أنها تولد بالضرورة تناقضات، وتسبب انقسامات، تحدث شروخا في الإجماع الوطني، فتضعف من قدرة الحاكم الأوحد على العمل باسم الوطن المصري. اتخذ مجموعة من القرارات هدفت إلى وضع الكيان الاجتماعي المصري برمته تحت وصاية سلطة الدولة.

ألغى بذلك كل ما اكتسبه المجتمع المدني من استقلالية منذ ثورة ١٩١٩. حل جميع الهيئات الوسيطة (أي الهيئات الاجتماعية الحرة التي تلعب دور الوسيط بين الأفراد والدولة، مثل الأحزاب، والنقابات، والتعاونيات، والجمعيات، والصحافة الحرة)، التي سمحت حتى الآن للمجتمع المدني بالتعبير عن أمانيه ومطالبه. وأقام في مكانها هيكلًا تنظيميًا جديدًا - هيئة التحرير، التي تحولت إلى الاتحاد القومي، الذي تحول بعد ذلك إلى الاتحاد الاشتراكي - وضع أنشطة الحياة السياسية والنقابية، والاجتماعية كافة، تحت إمرة أجهزة الأمن. وأخضع مجمل الهياكل السياسية والنقابية، من أعلى لأسفل، لمراقبة بوليسية مؤسسية. وفرض عليها خطابا موجهاً وفقاً للتعليمات الصادرة من قمة السلطة."

كان هذا العمل العنيف من قبل سلطة الضباط الجديدة، تجاه نسيج جماهيري متنوع وفاعل سياسياً ومجتمعياً، مبعثه الخوف بالأساس من قدرات هذه الجماهير، واتباعاً لإرث تاريخي يعود للقرن التاسع بتأسيس حادثة من أعلى لا من أسفل، وحلم بوطن معاملة وخريطة وجوده لا تحقق إلا بنفي الجماهير من الفعل، لصالح المشاهدة والمتابعة الصامتة للإنجازات التي سيحققها النظام الثوري الجديد.

"كان المشروع الناصري، مرتبط بنمط وتجربة سياسية تخشى الحركة الجماهيرية وتشجب مبادراتها، فلا تؤمن إلا بقبض الصفوة العسكرية على سلطة الدولة، واحتكارها للمبادرات السياسية كافة. يبدأ رهان عبد الناصر التاريخي، على غرار رهان محمد علي باشا، من قمة الدولة، لا من القاعدة الاجتماعية. لذلك فالمشروع الناصري مطبوع بسمة السلطوية والأبوية، إذ يعتبر كبت حركة الجماهير التلقائية شرطاً من شروط تحقيق الوحدة الوطنية. يمكن القول، أن عبد الناصر أرسى شكلاً جديداً للحكم، جمع بين صوري محمد علي وسعد زغلول. جسد صورة محمد علي في إصراره على حكم

فردى مطلق، وإيمانه بأن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تأتي من قمة سلطة الدولة، لا من قاعدة المجتمع. ولكنه لم يثبت أسس نظامه، كما رأينا، إلا بعدما تبني الطموحات الوطنية والإصلاحية للشعب المصري، أي بعدما اكتسب شعبية سعد زغلول. ويرجع الفارق بين الوجوه الثلاثة إلى اختلاف الظروف التاريخية التي أحاطت بها. "واستمر النظام كاتماً لكل الفاعلية الجمعية حتى ما بعد الهزيمة الكاسحة في ٥ يونيو ١٩٦٧، إلى أن استعاد الشعب جزء من حيويته السياسية التي التهمها السلطوية القارحة في الفترات السابقة. ورغم فداحة الانكسار ومرارة طعم الهزيمة على الشفاه، إلا أنها بداية الأمل في شعب شعر الجميع وعلى رأسهم عبد الناصر أن إرادته وقدرته على الفعل السياسي لم تمت أبداً. ففي مظاهرات التنحي في ٩ يونيو "كان القرار الجماعي الإجماعي من قبل الجماهير الهائلة في الشارع، استعادة عبد الناصر للحكم بغية عدم الاستسلام أمام المحتل الإسرائيلي، وإعادة تنظيم البلاد لمواجهة. أصبح المحكومين في غمضة عين، شعباً من جديد. استعادوا استقلاليتهم الذاتية التي ولدت في ١٩١٩، ثم قمعت من بداية العهد الناصري. عبّروا عن إحساس جماعي، صادر من دفين أعماقهم - وتحول إحساسهم إلى قرار سياسي حاسم، أجبر عبد الناصر على التراجع عن استقالته.. استعاد عبد الناصر بعدها مقاليد الحكم، إلا أن هذا الحكم لم يعد كما كان. تغيرت في ظله علاقة القوى بين المحكومين والحاكم. ففي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تولى عبد الناصر السلطة عن طريق انقلاب عسكري، ثم أسس نظامه على نفي الإرادة الشعبية المستقلة، أما في ٩ يونيو ١٩٦٧ عاد إلى الحكم بناء على قرار فرضته تلك الإرادة الشعبية المستقلة. في ٩ يونيو، انهار المبدأ الذي يرى السيادة الوطنية لا تستقيم إلا في كنف نظام فردي مطلق، يستبعد الجماهير تماماً عن القرار السياسي.

في تلك الليلة، انبثقت السيادة القومية من أعماق الشعب نفسه، لتعلن رفضاً مزدوجاً للهزيمة وللنظام الذي أدى إليها". رغم هذا، وفي الشهور التي تلت عودة ناصر، ظل المصريون طوال هذه الشهور، مبعدين تماماً عن صياغة القرار السياسي، غير مطالبين بأي مبادرة، بل ممنوعين منها. فما من الجماهير إلا أنها عبرت عن غضبها في انتفاضتي فبراير ثم نوفمبر ١٩٦٨ - مظاهرات الطيران كما سميت وقتذاك. مع وصول السادات للسلطة شهدت المعادلة الاجتماعية تغيرات هيكلية "أعاد السادات تشكيل الطبقة الوسطى، فأخذ يخلع المصريين المتجذرين في وادي النيل منذ الأزل، وشجع الهجرة إلى الدول العربية المنتجة للبترو.. من زاوية أخرى دأب السادات على تشجيع التدين الشعبي، فأنشئت المساجد في كل زاوية وركن.. لقد فهم السادات أن قدرته على احتكار المبادرة السياسية تستدعي بناء آليات جديدة بين الحاكم والمحكومين، مع إعادة بعض الهيئات الوسيطة إلى الساحة السياسية، وتنويع قنوات نشر الخطاب الرئاسي. أدى ذلك أن يحيط الرئيس نفسه بجهاز أمني متخصص وكفاء، ليتوقع تقلبات الرأي العام، ويتتبع التحولات الاجتماعية الناشئة، ويقمع أي حراك متجاوز. ولهذا الغرض، أسرع السادات في استكمال التوجه الذي بدأه عبد الناصر غداة الهزيمة، فجعل من وزارة الداخلية ذراع الحكم القوية، وأطال من مخالف فرعها السياسي، المسمى أمن الدولة، الهادف إلى قمع أي تمرد من المهد. في المقابل، نزع عن الجيش أدواته القمعية التي امتلكها قبل ١٩٦٧، مبرراً ذلك بضرورة تفرغ القوات المسلحة لإعادة البناء من أجل استعادة الأراضي المحتلة. على الجانب الآخر، شهدت السنوات الأولى لحكم السادات، طفرة جديدة في الوعي الذاتي الجماهيري الذي انبثق من هزيمة ١٩٦٧. تصاعد غضب الشباب من الطلبة والعمال، مطالبين بتسليح وتدريب المدنيين، وتنظيم

في طول البلاد وعرضها، لتكوين جيش احتياطي كبير يغير من موازين القوى أمام المحتل. انفجرت مشاعر الضيق والقلق في الجامعات والمصانع والمقاهي، لتعلو أصوات تعبر تلقائياً عن قناعة الجميع بأن الشعب قد تحمل تضحيات حمة بلا طائل، إذ أن الحكم غير مستعد لتحمل تبعات حرب شاملة. تصاعد الاحتجاج الشعبي، حتى أدى إلى انفجار مثل أول إنذار جاد للسادات في صيف ١٩٧١.

أخذت الهوة تتسع بين الحاكم والمحكومين، بشكل لم تشهده البلاد منذ سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٤.

بدأت شرعية الحاكم تفقد بعض ركائزها. "حقا ظل السادات يتمتع بالبعد اللاهوتي للشرعية، أي شرعية الحاكم بأمر الله - التي تلصق بالشخص الشاغل لمنصب الرئاسة، بصرف النظر عن مزاياه وإنجازاته. ومن ثم حاول السادات تدعيم الوجه الأبوي لشرعيته بالخطوات التي اتبعها نحو الانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية. وفي الوقت الذي انسحبت فيه القوات الإسرائيلية شرق القناة في يناير ١٩٧٤، ثم صدر القانون الخاص بالانفتاح الاقتصادي في يونيو من نفس السنة، رُفع انفتاح السادات شعارا سياسيا يمثل المرحلة الجديدة. ظلت قضية تحرير سيناء قضية تشغل الأذهان والقلوب، ولكنها لم تعد مصدر الاهتمام الوحيد، إذ أخذ الحكم يعيد توجيه الأولويات اليومية للمصريين. شجعهم على السعي وراء أهداف فردية ومادية، والعمل على رفع مستوى معيشتهم.. باختصار عمل تحويل همومهم اليومية من الجبهة الخارجية إلى الساحة الداخلية، لينصب تركيز كل منهم على مستقبل عائلته بدلا من مصير الوطن. إلا أن هذا التوجه حمل مخاطر جديدة. فالأفق الذي فتحته "سياسة الانفتاح" لم يتسع بالتساوي لملايين المصريين. خلق الحكم حوافز وطموحات أعظم بكثير من قدرة الاقتصاد المصري على تحقيقها.

"الانفتاح" إلى نجاح البعض وإحباط آمال الكثيرين، أي إلى تفاقم فروق طبقية لم تشهدها مصر منذ النظام الملكي. فكانت نتيجة الانفتاح في نهاية المطاف انتقال الغضب الشعبي من الأهداف العسكرية إلى الأهداف الاجتماعية. "وأنتى مبارك، وانجرف القرار السياسي باتجاه تفكيك منهج للقطاع العام، وما صاحبه من تغيير هائل في إمكانات القرار السياسي، انتقلت بموجبه "سلطة القرار لطبقة جديدة من المليارديرات، على رأس هيكلة اقتصادي مرتبط بعضويا بالسوق الرأسمالية العالمية. كما ورث مبارك من السادات مجتمعا مدنيا اكتسب هامشا من الاستقلالية بحكم سياسة «الانفتاح»، ثم أخذت تلك الاستقلالية تتسع باطراد منذ التسعينيات، نتيجة لسياسة الخصخصة العامة التي اتبعها مبارك. إذ ازدادت قبضة الطبقة السائدة الجديدة على آليات الاقتصاد والسياسة، أخذ رئيس الدولة يفقد تدريجيا هيمنته على الكيان الاجتماعي. عمل مبارك على تعويض ذلك السقوط، قدر المستطاع، بتقوية مستمرة ومنهجية، يشوبها التوجس، لأجهزة التخابر، والأمن والقمع. ويجب ألا تغيب عنا حقيقة أن البلاد ظلت طوال ثلاثين عاما، وهي فترة عهد مبارك، يحكمها قانون الطوارئ فالدولة، في واقع الأمر، «دولة خارج القانون»، تسمح لرئيسها بالانتفاف على أي موقف وفقا لمصلحته. واكب حكم مبارك، توسعة هائلة لصلاحيات كوادرات وزارة الداخلية، وطفرة واضحة في دقة مهامها التخصصية زاد عدد أفرادها من مائة وخمسين ألفا في ١٩٧٤، لأكثر من مليون في ٢٠٠٢، أي من ٩٪ إلى ٢١٪ من إجمالي موظفي القطاع العام. مضافا إليهم خمسة وأربعون ألف مجند، يستبدلون في تجنيد إجباري كل ثلاث سنوات، فضلا عن عدة مئات الآلاف من العملاء المساعدين. في ٢٠١٠، بلغ عدد أفراد العاملين في الوزارة، بشكل مباشر أو غير مباشر، حوالي مليوني فرد.

الثورة.. بداية الحلم ومنتهاه

كانت مصر في نهايات حكم مبارك تمر بكل العوامل التي تفضي إلى الاشتعال. "في نهاية العشرية الأولى، استحوذ القهر على النفوس، وشاعت آثاره بين الشباب. انتهى كل حديث إلى حقيقة مريرة، بأن الدولة ما عادت ملاذا يستعان به، وأنهم يواجهون مستقبلا مسودا. وسوف تأتي شرارة الثورة من كتلة حرجة، نبتت من هؤلاء الشباب. وأطلق عليها لاحقا «شباب التحرير» - لتعطي هذا التوجس دلالة هجومية وصيغة معادية للسلطوية. إنها متمردة على الأبوية، في مظاهرها كافة، بدءا من رفضها لهيئة رب الأسرة في الحلقة المنزلية، حتى لفظها لصورة الحاكم الأبوي على قمة السلطة، مروراً باحتقارها للبديهيّات الاجتماعية وكرهيتها القطعية لأجهزة الأمن، باعتبارها الوجه القمعي السافر للتسلط. نشأ أغلبهم في الطبقة الوسطى (بمختلف قطاعاتها، من فئاتها الدنيا، عسيرة الحال، وصولاً إلى صفوفها، الميسورة نسبياً). وتمتعوا باستقلالية ذاتية وفردية ساطعة، اقترضت رصيذا ثقافيا (دراسة ثانوية، وغالبا جامعية)، ودخلا يسمح لهم باهتمامات تفوق سد الرمق. تحدث كل منهم بصفته الشخصية، متحملا كامل مسؤولية أفكاره وأفعاله. لم يخش التميز، ولا الخروج على العرف الاجتماعي، ومع ذلك فلم يستكن إلى أنانية عقيمة، بل دمج دوره الفردي في قلب الفعل الجماعي، فلم ينصهر في الجماعة، بل أضاف نصيبه من الحرية المسئولة إلى حرية الجميع. كان هؤلاء الشباب مسافرين دون متاع مذهبي. أخذوا يحلمون بالحرية والعدالة، دون تصور واضح لشكل النظام المرتجى في مصر، في بداية القرن الواحد والعشرين. ظلت خريطة المسار بالنسبة إليهم صفحة بيضاء. وإن كانوا يجهلون إلى أين يفضي تمردهم، فهم يعرفون بالفطرة من أين يبدأ. يبدأ بتعيين هدفهم المباشر - جهاز أمن الدولة. فهو يمثل الأداة المباشرة، والمتفشية في كل مكان، لحقن التعبيرات الحرة النابعة من المجتمع. بحيث تماثل النظام في الأذهان مع جهاز أمن الدولة، وترادف لفظ «الشرطة»، مع لفظ «الحكومة» على ألسنة الناس. "تسارعت وتيرة التعبئة الشعبية ضد السلطات، اعتبارا من يونيو ٢٠١٠، إثر مقتل خالد سعيد. وفي الحدث الثوري الهائل في ٢٥ يناير، لم يكن المميز فيه

إذا نسب إلى تعداد السكان الإجمالي الذي ناهز في مصر حينذاك ٨٥ مليون نسمة، فاق هذا العدد، ببعيد، عدد أي بلد آخر، بما في ذلك أكبر الدول وأكثرها سكانا. " كانت الأداة الأمنية وسيلة السلطة زمن مبارك، لاختراق التركيبة الاجتماعية والسياسية بالأساس، بغية إعادة هندستها وفق أبجديات السلطة. "استخدمت الداخلية أساليب متعددة ومتنوعة، لاختراق المجتمع المدني في أصغر أركانه، من المراقبة - لقياس نبض الأحداث بشكل مستمر، والتجسس - لمنع مبادرات التغيير متى ظهرت، إلى الترويع - لردع أي تمرد في بدايته. حضرت الوزارة في كل مكان، بصفتها أداة قمع مباشر، تكسر أي حركة عصيان، أو إضراب، أو تمرد، في الجامعات، والمصانع، والشوارع، في المدن كما في القرى. وظفت الوزارة فرقا متخصصة للترويع الجسدي، لمن تسول له نفسه الترشح للانتخابات النيابية، دون مباركة منها. تحرشت تلك الفرق بالمرشحين، وهدمت منصاتهم، وهددت نشطاءهم.. ما كانت ترمي إليه السلطة في الواقع، هو بث شعور عام، بأن الشرطة في كل مكان، وهي قادرة على أن تتصرف دون خوف من عقاب، مفوضة من الدولة ومثلة لها، في قلب المجتمع. هيئت قوات الشرطة، من هذا المنطلق، لتحطّ شأن المصريين، وتذل كرامتهم، كرعايا عليهم واجبات، وليس كمواطنين لهم حقوق. أضمرت بذلك وزارة الداخلية إيديولوجية إعادة البلاد إلى الوراء، إلى تلك الفترة التي كان الأهالي فيها رعايا الدولة اللاهوتية. أرست بذلك واقعا جديدا، تغير فيه شعار الشرطة التقليدي من «الشرطة في خدمة الشعب» إلى «الشرطة والشعب في خدمة الدولة». اعتمد الحكم، بفجاجة، مبدأ أن كل شيء يأتي من الدولة، وأن المجتمع لا يمثل سوى زائدة هامشية لها. وهو امتداد مبتذل للمبدأ الذي أرساه عبد الناصر، ولكنه لم يعد الآن معوضا بالكرامة الوطنية، والرفاهة الاجتماعية، اللتين جسدهما عبد الناصر، لفترة وجيزة، في الوجدان الشعبي.

الانتفاضة الثورية التي أجبرت رأس السلطة على الانصياع لرغبتهم بالتنحي، بل كان المثير؛ ظهور جسد جماهيري جديد، يملك وعيا جماعيا، بضرورة أن تتاح الفرصة لعملية إعادة هندسة معالم الفضاء السياسي، حتى يكون كيان سياسي تعود السيادة فيه نصا وفعلا وقانونا لصاحب السيادة الأصلي وما نخبها الأزلي؛ الشعب المصري. في تلك الأيام السعيدة - وما أفلها - في تاريخ الوطن، "أصبح لفظ ثورة بمعانيها المتعددة، موضوع آلاف بل ملايين المناقشات التي ملئت النفوس قبل العقول، فالمعنى الذي اعتمدته النظام الناصري منذ ستين عاما، كأمر مفروغ منه - معنى استيلاء الجيش على السلطة، وقيامه بإصلاحات مفروضة من أعلى - أمسى مرفوضا تماما. أعيد تعريف الثورة تحت خيمة الميدان. فالثورة هي شعب يحرر نفسه بنفسه. كي نقيم هذا الحدث التاريخي، يكفي أن نقارن بين لحظتين فارقتين: يونية ١٩٦٧: استعادت القوى الشعبية الطليعية قدرتها الموحدة على المبادرة، لإعادة جمال عبد الناصر إلى الحكم. فبراير ٢٠١١ استجمعت القوى الشعبية الطليعية قدرتها الموحدة على المبادرة، لإسقاط حسني مبارك من الحكم. غيّرت القوى الحيوية للشعب، بين هاتين اللحظتين، رؤيتها الشاملة للحكم. أنهت عهد "الريس" الذي جسد الصور الثلاث للشرعية المقدسة - الحكم بأمر الله، الزعيم الوطني، الأب الروحي للمصريين. قضت بذلك على إرث دام خمسة آلاف سنة، تنالت أثنائها أوجه الحكم المطلق المقدس كافة - من الفراعنة والأباطرة والسلاطين، حتى الملوك والرؤساء الفرديين. هكذا تحررت من الأغلال الذاتية الوجدانية، التي طالما كبّلت حركتها المستقلة، وجعلتها تطيع حكاما مطلقين، فتذعن نفسيا لمبدأ استعبادها. وبذلك حررت بقية الفئات الشعبية، وإن كان بدرجات متفاوتة، من التبعية الذاتية والتواكل السياسي. طمحت إلى أن يكون الحاكم، منذ ذلك الحين، مجرد وكيل لمحكوميه ومسئول أمامهم. بعبارة أخرى، طمحت إلى أن تنتقل السيادة من الحاكم إلى المحكومين، أي أن يصبح أخيرا أفراد الشعب المصري مواطنين لا رعايا. "كانت الخلاصة الثورية التي تمخض عنها زلازل ٢٠١١، أن "سرى الإدراك بأن الفئات الطليعية للشعب تستطيع أن تشكل كتلة حرجة، حاسمة سياسيا، إذا وجدت الشعارات التي تمكنها من تجميع صفوفها وتوحيد إرادتها.

انتزعت بذلك المبادرة الاستراتيجية من الحاكم. أصبحت هي التي تخلق الحدث، والحاكم هو الذي يلهث وراءها، حيث فوجئ بوضع لم يتصوره، ولم يتمكن من فهمه، فاضطر للتعامل معه بردود أفعال مستفزة، زعزعت من سلطته، وأجبرته على الانحناء في نهاية الأمر". وهذه هي ببساطة المعادلة الكفيلة بإعطاء أي حراك ثوري دفعة هائلة للأمام "إذا تحرر المحكومين من تقديسهم للحاكم، تحولت طبيعة علاقتهم بالوطن. فقد ظلت هذه العلاقة منذ مولد الهوية الوطنية، علاقة ملتبسة، مشبوهة بتقديس الزعيم الوطني. إذ جسد الزعيم وحدة الكيان الوطني. وهكذا ساعدت الفئات الشعبية الطليعية، أي "أهل الميدان"، ملايين من المصريين الآخرين، كانوا حتى ذلك الحين في حالة من السلبية السياسية المتأصلة، على أن يتخلصوا بدورهم من التبعية الذاتية للحاكم. اتسعت رقعة الجماهير الشعبية التي أخذت تؤمن بأن شرعية الحكم لا تنبع من مصدر سام، بل من رضا المحكومين أنفسهم. خلق الميدان خيالاً شعبياً جديداً، يطمح إلى صورة حديثة للحكم، حيث تكمن السيادة، لا في الحكام، بل في المحكومين، فتتحول العلاقة بينهم إلى علاقة تعاقدية حرة. "لكن كانت النهاية لهذا الحلم الطوباوي، حينما ساد الإدراك أن "الحاكم الفردي إن هو إلا مجرد، الوجه الظاهر لنظام اجتماعي واقتصادي متكامل، مرتبط عضويا بمصالح محلية وإقليمية ودولية، ومرتکز على أجهزة بيروقراطية، إدارية وقمعية. لقد قوض أهل التحرير هذا النظام، وزعزعوا أركانه، بالقضاء على الصورة المقدسة للحكم، ولكنهم لم يمتلكوا القدرة السياسية والتنظيمية على إحداث تغيير جذري لبنيته، ورعادة تشكيلها، على أسس تسمح برسم صورة جديدة للحكم. أدى ذلك إلى خيبة أمل كبيرة". ويمكن أن نختم هذه القراءة لهذه الدراسة الرصينة، كانت رحلة طويلة خاضتها الكتلة الفاعلة من النسيج السياسي. حاولت دراسة محمود حسين خلالها تتبع مسيرة الوعي الجماعي للمصريين في العصر الحديث، و ردت فعل السلطة وتفاعلها مع هذا الوعي. مسيرة طويلة للعبور بين حدين بينهما صامت وراكد، من كونهم رعايا إلى مواطنين. فهل لا يزال هذا أفق هذا الحلم الأزلي مفتوحا؟!



بقلم: عطا درغام

سيلفا كابوتيكيان (شاعرة كل الأرمن)



(سيلفا كابوتيكيان ١٩١٩-٢٠٠٦)

الإبادة الجماعية، ووجدت ملجأ في أحد منازل يريشان في شارع "أميريان". كانت لديها أربع بنات، كبيرتهم والدّة سيلفا، تزوجت من "باروناك كابوتيكيان"، أحد قادة حزب "الطاشناق" ورئيس تحرير صحيفة الحزب، الذي تُوفي في نهاية عام ١٩١٨، بسبب الكوليرا دون أن يرى ولادة ابنته، ومع ذلك، فقد نجا من الإخوة الذين دعموا سيلفا من الخارج طوال حياتها، وكان علي الأسرة أن تقاوم الظروف الصعبة، فعاشت الأسرة بشكل متواضع، وعملت الأم كمحاسب، وقامت جدتها بتربية الفتاة، والتي على الرغم من القدر، كانت قادرة على الاحتفاظ بالحب تجاه الناس. درست سيلفا بكلية الفلسفة الأرمنية بجامعة "يريشان" الحكومية من عام ١٩٣٦ حتى تخرجها في عام ١٩٤١، وبعد ذلك درست في "معهد چوركي للأدب العالمي" التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية

جاءت الشاعرة الوطنية المثقفة الشجاعة إلى المجال الأدبي في أصعب حقبة في تاريخ الأدب الأرمني، والتي كانت مليئة بالنضال، ولكنها كانت أيضاً مثمرة بنفس القدر، عندما حاولت الحياة الأدبية والاجتماعية تضמיד جراح الحرب، سنوات مع قصائد النصر المجيد.

فتاة صغيرة تُدعى "سيروارد"، وُلدت في يريشان عام ١٩١٩م، - أى بعد أربع سنوات فقط من الإبادة الأرمنية الكبرى -، في عائلة "لياغارد" و "باروناك كابوتيكيان"، وكان مُقدراً لها أن تُصبح فيما بعد "شاعرة كل الأرمن" بقلمها الموهوب؛ واستطاعت صُنع تاريخها الخاص المليء بالملأسي، وقدمت قصائد رائعة. وهي أيضاً زوجة الشاعر الكبير "هوفانيس شيراز" وأم النحات الشهير "آرا شيراز". ألّفت "سيلفا كابوتيكيان" أكثر من ستين كتاباً مُترجماً إلى العديد من لغات العالم، وكثيراً ما تناولت في قصائدها موضوعات الحب والوحدة الأتنية والوطنية والتضحية بالنفس، معبرة عن كل المرارة والألم الذي حلّ بالشعب الأرمني. "سيلفا كابوتيكيان" المرأة التي تقف على أعتاب التسعين لم تعد تخاف عندما يذكروها الناس بعمرها، بل أصبحت فخورة، لأن مثل هذه المرأة لا يمكن وصفها بأنها موهوبة وذكية فحسب، بل حكيمة أيضاً، لذا من أجل هذا وحده، تستحق العيش حتى تسعين عاماً بالإضافة إلى يوم واحد.

استطاعت جدة سيلفا من مدينة "فان"، النجاة من

من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٠، وانضمت إلى الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٥.

ومن دون أن تطوي الصفحات غير المكتملة من حياتها الشخصية، ومع ذلك تمكنت "كابوتكيان" من أن تأخذ نصيبها من هموم الناس على أكتافها الأنثوية الهشة وتعيش حياتها، أن تكون شاعرة وشريكة حياة الشاعر الكبير "هوفانيس شيراز"، ووالدة النحات "الشهير آرا شيراز"، وأن تكون ببساطة أمًا سعيدة لأسرة مكتملة الأركان، مليئة بالحب والحنان؛ فليس من السهل الجمع بين كل هذا لشخصية تفسح المجال لموجات الجمهور القوية، التي تكافح ضد المنحدرات القادمة وتغزو المرتفعات.

انتهت مسيرة "سيلفا كابوتكيان" في مستشفى "يريشان"، إذ توفيت في الخامس والعشرين من أغسطس ٢٠٠٦، خلال عملية جراحية جراء كسر في الساق، وتم نقل نعشها إلى "كوميتاس باثيون" المرموق.

النشطين السياسي والاجتماعي

انتمت "كابوتكيان" إلى طبقة فريدة من نوعها من المثقفين الأرمن ظلت طيلة عقود يقيمون حدًا يفصل بين القومية الأرمنية والأمية السوفيتية الرسمية، وفي جميع المسائل السياسية التي تتعلق بالشعب الأرمني، كمسألة كاراباخ، وقضايا الإبادة الجماعية وغيرها من الأمور التي تشغل الشعب الأرمني، فقد تحدثوا باسم شعبهم وعبروا عن أفكاره، مع المحافظة في نفس الوقت على مكانتهم الجيدة مع موسكو، فكانوا جزءًا من النخبة المفكرة السوفيتية، ولقد أشارت "كابوتكيان" إلى دور أرمينيا السوفيتية كمركز للأمة الأرمنية، في حين كان الشتات الأرمني أمرًا ثانويًا بالنسبة لها، وكذا كانت مُناصرة كبرى للناشط الحقوقي الروسي البارز "أندريه ساخاروف" ولقبته "بضمير الشعب السوفيتي".

الكفاح المسلح الأرمني

في ثمانينيات القرن الماضي، سُئلت "كابوتكيان": "عما إذا كانت العمليات المسلحة والتفجيرات يمكن أن تشوه سمعة الأمة الأرمنية في أعين العالم"، وكان ردها ماثلاً لآراء العديد من المراقبين الأرمن: "وهل البقاء ساكنًا، ناشدة القوى المخلصة للإمبراطورية الدفاع عن القضية الأرمنية بالنيابة عنها، التذلل على أقدامهم يرفع من شأن أمّتنا؟"، وفي عام ١٩٨٣ نظمت قداسًا للفون أكماكيچيان سُمّته "قداس الليل"، تم نشره لأول مرة في عام ١٩٨٧ وكان واحدًا من المرتكبين الرئيسيين لهجوم مطار "أسانبوچا الدولي عام ١٩٨٢، الشيء الذي شُق بسببه في تركيا في ٢٩ يناير ١٩٨٣، وكانت سيلفا من بين المفكرين الأرمن الذين أعربوا عن دعمهم لـ"فاروچان جارابادچان"، الذي أطلق سراحه من سجن فرنسي في عام ٢٠٠١، ورحل إلى أرمينيا في العام ذاته.

كابوتكيان تحمل لواء المعارضة

في عام ١٩٩٦، كانت "كابوتكيان" ضمن أربعة عشرة مثقفًا وقعوا رسالة مفتوحة طالبوا فيها المدعي العام "أرتافزاد چيفورچيان" باتخاذ إجراءات ضد وزير الدفاع "فازين سرکسيان"، الذي صرّح عند نهاية الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦ بأن وزارته لن تعترف بقيادة المعارضة. "حتى لو فازوا بنسبة ١٠٠ بالمائة من الأصوات"، وكانت كابوتكيان معارضة لحكومة رئيس أرمينيا الثاني المستقل "روبرت كوشاريان"؛ ففي ١٤ أبريل ٢٠٠٤، كتبت رسالة بعنوان "كوشاريان يجب أن يرحل" دعت فيه إلى الاستقالة، ونددت بحملة القمع العنيفة التي تعرضت لها مظاهرة للمعارضة في ١٢-١٣ أبريل ٢٠٠٤، أصيب فيها العشرات. و أعادت فيها ميدالية "ميسروب ماشتوتس" التي حصلت عليها في عام ١٩٩٩. وعن موقفها من قضية ضرب السياسي المعارض "آشوت مانوشاريان"، فإن "كابوتكيان" ترى أن "

"الضرب في أرمينيا أصبح الوسيلة الأساسية للسياسة والجزء الأكثر تأثيراً في إرهاب الدولة، يجب النظر إلى جميع الحالات التي استُخدمت فيها القوة من هذا المنطلق". وبالنسبة لمجلة أرمينيا الآن فإنها "شخصية معارضة". وفي سلسلة كتاباتها التي تظهر مواقفها السياسية معبرة فيها عن صوت الشارع الأرمني، فهي ترى أن سياسياً مسؤولاً كان ليستقيل بعد إطلاق النار الذي تم في عام ١٩٩٩ في البرلمان الأرمني الذي اغتيل فيه رئيس الوزراء "قازين سركيسيان" ورئيس البرلمان "كارين ديميرشيان"، مع آخرين، وردًا على هذا الموقف، ذكر "كوشاريان" أن ميدالية "ميسروب ماشتوتس" ليست ميداليته، وإنما ميدالية جمهورية أرمينيا، وأضاف أنه يأسف لكيف ترى كابوتيكيان "جوهر دولتنا" ولا تساهم في "احترام أمتنا لتعليم جيل الشباب".

التلوث البيئي: إبادة أخرى

في أكتوبر ١٩٨٧ شاركت "كابوتيكيان" في مظاهرة نظمها "زوري بالايان"، وطالبت السلطات بإغلاق جميع المصانع الكيماوية في أرمينيا محذرة: "لا تدع الإبادة الجماعية الحمراء تتبعها هذه الإبادة الجماعية غير المرئية!"، وفي اجتماع ٢٦ أبريل ١٩٨٨ في مقر اتحاد الكتاب في "كيف"، تمت قراءة برقية "كابوتيكيان": "التعبير عن التضامن في الحزن"، واحتفالاً بالذكرى الثانية لكارثة "تشرنوبل". وفي يناير ١٩٨٩ أكدت "سيلفا" أنه يجب إغلاق "محطة ماتسامور للطاقة النووية" في أرمينيا، واصفة أنها: "تهدد بتدمير التراث الجيني للأمة الأرمنية".

كاراباخ: الحلم المنشود

خلال سنوات "البيروسترويكا"، لم تبق "سيلفا كابوتيكيان" بمعزل عن التغيرات السياسية في المجتمع السوفيتي، واتخذت موقفًا نشطًا بشأن مسألة تقرير المصير لجمهورية "ناجورنو كاراباخ"؛ ففي ٢٦ فبراير ١٩٨٨، التقى الشاعر والكاتب "زوري بالايان"

مع "جورباتشوف" من أجل إقناعه بالمساهمة في حل قضية "كاراباخ" وفصلها عن أذربيجان. ومنذ أوائل التسعينيات، بدأت "كابوتيكيان" في انتقاد سياسات السلطات الأرمنية بشكل حاد، وبعد قمع مسيرة للمعارضة في عام ٢٠٠٤، أعادت وسام "ميسروب ماشتوتس" إلى رئيس جمهورية أرمينيا آنذاك "روبرت كوتشاريان". وكانت "كابوتيكيان" واحدة من أوائل قادة حراك "كاراباخ" السياسي، إلى جانب "زوري بالايان" وإيجور مراديان. ووفقاً لـ "ليقون تير بتروسيان"، أول رئيس لأرمينيا وزعيم لجنة كاراباخ فيما بعد، فإن "كابوتيكيان"، و"بالايان"، و"مراديان"، وناشطين آخرين انضموا إليهم وشكلوا "لجنة كاراباخ الأولى"، التي كان لها هدف واحد فقط تمثل في توحيد منطقة "ناجورنو كاراباخ" المأهولة مع أرمينيا السوفيتية برعاية النظام السوفيتي، وكذا طرح قضايا لم يكن لها وجود، مثل الديمقراطية أو استقلال أرمينيا.

الإبادة الأرمنية في الذاكرة

وعن موقف "كابوتيكيان" من الإبادة الأرمنية، فقد كانت داعية لفكرة "الانتقام السلمي"؛ وكتبت تقول في كتاب "تأملات وسط الطريق"، عام ١٩٦١: "يجب عليك الانتقام من خلال الاستمرار في الحياة"، وفي الرابع والعشرين من أبريل ١٩٦٥، في الذكرى السنوية الخمسين لإبادة الأرمن، شاركت في مظاهرة حاشدة في "يريفان"، وتحدثت فيها مع الشاعر الشهير "باروير سيثاك"؛ فذكرت في خطابها بالمفكرين الأرمن الذين تم ترحيلهم وقتلهم في عام ١٩١٥، ونتج عن المشاركة دعوتها هي و"سيثاك" إلى موسكو. كما انتقدت "كابوتيكيان" القيادة السوفيتية لسياساتها المتعلقة تجاه هذا التجمع لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية مقارنة بينه و"الاحتفالات غير المقيدة" في الشتات الأرمني، وفي عام ١٩٦٦ شجعت على التظاهر بسبب استقلال

الحكومة الأرمنية السوفيتية.

وبعد ذلك، كانت ترتدي رداءً أسود، كرمز للنقاء والحزن الذي لا حدود له، والذي تجاوز كل الحدود، ربما جزئياً، بسبب الحظر البلشفي على موضوع الإبادة الجماعية. كانت - سيلفا رمزاً للأمل في النهضة. ومنذ ذلك اليوم الذي لا يُنسى، ووصفها الصحفي الأرمني "إيمانويل دولباكيان" في أحد أعماله بأنها: "أصبحت بالنسبة لي رمزاً للألم أرمينيا". وقال رئيس أرمينيا السابق "روبرت كوتشاريان": "سواء في الداخل أو في الشتات، فهي تحظى بشعبية كمثقة تشعر بالقلق إزاء مصير بلدها وشعبها."



ولم تكن قصائدها عن الحب أقل شعبية، بالنسبة للشاعرة نفسها، كان هناك ارتباط وثيق بين هذين الموضوعين:

موقدي هو أرمينيا، أنتم بيتي وعائلتي.

شكراً لك! لا أشعر باليتيم معك.

أشكرك على إنقاذي وعدم السماح لي بفقد

حرارتي الروحية وقوتي الأنثوية وشغفي.

اللغة الأرمنية

إذا فنت اللغة، تفنى القومية معها، وفي التاريخ شواهد الصديق، فهو يقول: "إن أول ما يكون هلاك اللغة أن يتخللها دخيل لغة أخرى، فيحمل معه إلى نفوس أهلها طبائعاً غير طبائعهم، وعادات غير عاداتهم، وآداباً غير آدابهم"، وكانت "كابوتكيان" من أشد المدافعات

عن اللغة الأرمنية وعن الحقوق الوطنية، وتطلعات الشعوب غير الروسية في خطاب نُشر في "ساميزاد" في ١٩٦٥-١٩٦٦، و في عام ١٩٨٠ عبّرت عن قلقها من شعور الآباء الأرمنيين بالإجبار على إرسال أطفالهم إلى مدارس اللغة الروسية لتوسيع فرصهم المهنية، وفي مايو ١٩٨٧، كانت أول غير روسية تنشر مقالاً في "براقداد" حول القضايا القومية، انتقدت فيه الحكومة السوفيتية "لتوسيعها نطاق استخدام اللغة الروسية بشكل مجحف على حساب ثقافة الأرمن، واقترحت بشكل غير مباشر أن "الشوفينية الروسية" سبب تشويه العلاقات بين شعوب الاتحاد السوفيتي، وأضافت: "مع مرور كل عام، يتقلص مجال لغتنا الأم في أرمينيا، الوطنية الحقيقية المستوحاة من تاريخ الشعب وثقافته درع موثوق لحماية الشباب من التأثيرات الخارجية الغريبة".

النشاط الأدبي

بدأت "سيلفا كابوتكيان" مسيرتها الأدبية في سن الرابعة عشرة، عندما نشرت أول قصيدة لها في عام ١٩٣٣، ومن المرجح أن حب الشعر انتقل إليها من والدها. ومنذ الطفولة أظهرت اهتماماً خاصاً بالأدب، وتم انتخابها عضواً في اتحاد الكتاب في أرمينيا في عام ١٩٤١، وصدرت مجموعتها الشعرية الأولى "في هذه الأيام" عام ١٩٤٥، وتلاها ديوان "أقاربي"، و "الطريق الجيد"، و "محادثة صريحة"، و "يوم قلق"، والتي جلبت لها شهرة كبيرة. عُرفت "سيلفا" بالتزامها بموضوعين رئيسيين في أعمالها هما الهوية القومية والشعر الغنائي؛ فأصبحت قصيدتها المعروفة، «كلمة لابني»، نصاً عاماً عند الإشادة بالهوية الوطنية الأرمنية. وتقول الأبيات الأخيرة:

انظر، يا ولدي، أينما كنت

أينما ذهبت تحت هذا القمر

حتى إذا نسيت أمك

لا تنسى لغتك الأم.

وما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٣ سافرت إلى جميع أنحاء مجتمعات الشتات الأرمني في الشرق الأوسط (لبنان وسوريا ومصر) وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا). وفي عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٦، كتبت الشاعرة كتابين ضخمين من مذكرات سفرها، أحدهما بعنوان "القوافل لا تزال تسير"، تروي فيهما زيارتها إلى المجتمعات الأرمنية في الشرق الأوسط، والتقت فيها ببعض الناجين من الإبادة الجماعية وأحفادهم. والآخر "فسيفساء زهور الروح والخرائط" - قصص عن المجتمعات الأرمنية في أمريكا الشمالية، ومثلت في هذا الكتاب حين أرمن الشتات، وأحلامهم لأرمينيا، ومن الصعب المبالغة في تقدير الدور الذي لعبه هذين الكتابين في الحياة الروحية للشعب الأرمني، وخاصة الأرمن في الشتات.

وكتبت أيضاً "أوريري وآخرون"، و"على ضفاف زانجو"، و"هذا بلدي"، و"أقاربي"، و"محادثة القلب"، و"تأملات في منتصف الطريق"، والمذكرات، ومجموعات الأطفال، والأعمال الدرامية "كرونك"، و"أوستي چوكاس"، و" أنت بروتوس"، والترجمات والعديد من المقالات الصحفية والخطب، بالإضافة إلى كفاحها الدؤوب لمنح اللغة الأرمنية مكانة لغة الدولة، وأنشطتها النشطة خلال معركة تحرير كاراباخ والنضال من أجل استقلال أرمينيا هي دليل رائع على ظهور الشاعرة المثقفة الصادقة.

وركزت كتبها في الستينيات والسبعينيات على تاريخ الشعب الأرمني ومستقبله، والذي صورته دائماً بصور متفائلة، كما اهتمت بأدب الأطفال؛ فكتبت لهم العديد من القصائد. كانت قصائدها قصائد امرأة حقيقية، مليئة بالمشاعر والعاطفة والتجارب، وهي مؤلفة لأكثر من ستين كتاباً، ترجمت أشعارها إلى اللغة الروسية بواسطة "بولات أوكودزهاقا"، و"يونا موريتز"، و"بيلا أحمدولين"، ونُسخت هذه القصائد يدوياً بواسطة تلميذات وطلاب

في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في دفاتر ملاحظات عزيزة، والآن هناك خبراء في فنّها. تميز شعرها بالرقّة، و أيضاً بالقسوة، والطابع الأنثوي، ولكن قوياً أيضاً، ولقد أشار الناقد الأدبي "فاهاجن دافتيان" كنت مفتوناً دائماً بالانسجام المذهل لقلب الشاعرة وأفكارها

جاءت كلماتها رقيقة وهشة، ولكنها لا تتزعزع وفخورة، مثل الشاعرة نفسها. ومن هذه القوة الداخلية العظيمة ولدت كلمات "كابوتيكيان" المدنية والوطنية، والتي وصلت من أعماق التاريخ إلى العصر الحديث، وتظهر روائع أعمالها الوطنية في "تأملات منتصف الطريق" و "أرارات سيمفونية" بشكل أفضل الخيال الفني للشاعرة وعمق تفكيرها.

حتى لو كانت "كابوتيكيان" التي لا تعرف الكلل قد كتبت قصيدة واحدة فقط هي "كلمة إلى ابني" لكانت قد اكتسبت شهرة بهذه وحدها، إلا أن موهبتها ولدت أعمالاً وطنية وغنائية رائعة للأطفال، وترجمات من الكلاسيكيات الروسية والعالمية، وحتى الأيام الأخيرة من حياتها، عملت، ولم تتخل أبداً عن مبادئها في العيش والإبداع.

التقدير الأدبي والجوائز

ووفقاً لـ "ويكيبيديا" تعتبر "كابوتيكيان" من بين النساء الأرمن الأكثر شهرة في التاريخ؛ إذ أدرجت قصائدها في برامج أدب المدرسة، وغالباً ما يُشار إليها في الأوساط الأرمنية باسم "شاعرة كل الأرمن"، وهو تلقب يشبه لقب "شاعر جميع الأرمن" الممنوح لـ "هوفانيس تومانيان".

ووصفت في بيان صحفي للحكومة الأرمنية عند وفاتها على أنها "واحدة من أبرز الشعراء الأرمن في القرن العشرين"، وذكرت جريدة "أرافوت"

في عام ٢٠٠٤ أنها "الأخيرة من نوعها".

وفي عام ١٩٨٩، وصف الصحفي والمحلل السياسي "بوهدان ناهيلو" سيلفا كابوتيكيان كواحدة من "الشخصيات الثقافية غير الروسية التي تحظى باحترام كبير". وفي الاتحاد السوفيتي في حفل استقبال أُقيم في الكرملين في فبراير ١٩٨٨، قال السكرتير العام السوفيتي ميخائيل جورباتشوف فيه: "إن زوجته، رايسا، معجبة كبيرة بشعر كابوتيكيان"، وكذا سُميت مدرسة في يريفان على اسمها تيمناً بها في عام ٢٠٠٧، وفي ٢٠ يناير ٢٠٠٩، في الذكرى ٩٠ لميلادها، تم افتتاح متحف منزل "سيلفا كابوتيكيان" في "يريفان" بحضور الرئيس "سيرج سرغسيان" وابنها "أرا"، وحمل الشارع الذي يقع فيه المتحف اسمها.

ولأكثر من نصف قرن، كان كل تلميذ أرمني، بالكاد يتقن الأبجدية الأصلية، يحفظ قصيدة "سيلفا كابوتيكيان": "اسمع يا بُني". هذه الشاعرة، التي سمعت أعمالها باللغة الروسية في الترجمات الأدبية التي قام بها "ب. أوكودزهافا"، و"إي. يفتوشينكو"، و"ب. أحمدولين" وآخرون، ساهمت بشكل كبير في تطوير الأدب الأرمني وتعزيز العلاقات الثقافية بين شعوب الجمهوريات السابقة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

الجوائز

حصلت "سيلفا كابوتيكيان" خلال حياتها الطويلة، التي استمرت ٨٧ عامًا على العديد من الجوائز والألقاب، ومن هذه الجوائز جائزة ولاية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (١٩٥٢)، ووسام العمل الشجاع في الحرب الوطنية العظمى ١٩٤١-١٩٤٥، وميدالية العامل المخضرم، ووسام الراية الحمراء من حزب العمال

(١٩٦٩)، ووسام الصداقة بين الشعوب (١٩٧٩)، ووسام ثورة أكتوبر (١٩٨٤)، وجائزة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الأرمنية (١٩٨٨)، وتكريم عامل ثقافي من ولاية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الأرمنية (١٩٧٠)، وتكريم العامل الثقافي، وجائزة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الأرمنية الجورجي (١٩٨٢)، وميدالية ميسروب ماشتوتس (١٩٩٩) من قبل الرئيس "روبرت كوشاريان"، ووسام الأميرة أولجا (أوكرانيا، ١٩٩٩) من قبل الرئيس "ليونيد كوتشما". وقد رسم رسام الكاريكاتير "ألكسندر صاروخان" سيلفا كابوتيكيان في كاريكاتير عام ١٩٦٣، وقد تم الاحتفاظ به الآن في المتحف الوطني في أرمينيا، وفي عام ١٩٩٢، ظهرت كابوتيكيان في الفيلم الوثائقي "باراجانوج: الربيع الأخير لـ "سيرجي باراجانوف"، وهو صانع أفلام من أصل أرمني كان قد تعرض للاضطهاد من قبل السلطات السوفيتية.





الجرائم ضد الإنسانية والمسؤولية الدولية عنها (القضية الأرمنية نموذجاً)

بقلم: د. ملاك نجدي أبوضابة



تلك الجرائم التي دونت بمداد أسود في التاريخ. مع تطور الإدراك للإنساني أصبحت تلك الممارسات العدوانية مرفوضة في مجال العلاقات الدولية. لبشاعة تلك الجرائم وبشاعة مرتكبيها وضرورة ملاحقتهم ومحاسبتهم وفق نظام قضائي دولي، وذلك كونها جرائم متفردة بنوعها لأنها تُرتكب ضد الجماعات في وقت الحرب أو وقت السلم، وقد ظهر هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية التي ارتكبت فيها أبشع الجرائم، وبناءً على ذلك أعدت الكثير من النصوص القانونية المعنية بالجرائم ضد الإنسانية، ومن أهم تلك النصوص هي المتمثلة في النظم الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية المؤقتة وصولاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

وتعرضت ديباجتي اتفاقيتي لاهاي (١٩٠٧، ١٨٩٩) والمتعلقتين بقوانين الحرب وأعرافها النص على الجرائم ضد الإنسانية، ومنذ ذلك الحين أصبحت الجرائم ضد الإنسانية من أهم المصطلحات إثارة للنقاش بين الفقهاء

نُوقشت رسالة دكتوراه في رحاب جامعة الزقازيق - كلية الحقوق يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٣/١٢/١٨، تحت عنوان "الجرائم الإنسانية والمسؤولية الدولية عنها: القضية الأرمنية نموذجاً" للباحث / محمد محمد سعيد حربي، وتحت إشراف الأستاذ الدكتور نبيل أحمد حلمي، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة الزقازيق، وناقش الرسالة كل من : الأستاذ الدكتور عبدا لهادي محمد العشري، أستاذ ورئيس قسم القانون العام جامعة السادات، والأستاذ الدكتور حسين حنفي عمر أستاذ القانون الدولي العام ووكيل كلية الحقوق جامعة بنها، وقد حصل الباحث على درجة الدكتوراه بتقدير مرتبة الشرف الأولى والتبادل بين الجامعات، وإليكم عرض الرسالة.

تُعد الجرائم بصفة عامة من المهددات الخطيرة لحياة الإنسان والدول، وفي وقتنا الحاضر نظراً لتطور العلاقات الدولية وتشابكها، ظهرت الجريمة الدولية التي يتجاوز تأثيرها حدود الدولة، وتخل بالنظام العالمي ككل . فالجرائم الدولية تُعد من أشد الجرائم خطورة على المجتمع الدولي وهي المتمثلة في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم العدوان . وقد صدمت تلك الجرائم النظام العالمي في جوهره، والكرامة الإنسانية في صميمها، نتيجة لفداحة أفعال

ودارسي القانون الدولي ، وتعتبر اتفاقية لندن الموقعة من دول الحلفاء ١٩٤٥ الإعلان الأول للوجود القانوني الحديث للجرائم ضد الإنسانية وعلى إثرها تشكلت محكمة نورمبرج. فاستنكر المجتمع الدولي ما ارتكبه الأتراك ضد الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى، فكيفت أفعال القتل والتعذيب والترحيل القسري والإبادة التي تعرض لها الأرمن بأنها جرائم ضد الإنسانية، ونادى الحلفاء بضرورة محاكمة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم.

فرغم التطور الذي عرفته البشرية على جميع الأصعدة، إلا أن الإنسان مازال عرضه للانتهاكات والاعتداءات التي تمس صفته كإنسان وتهدر حقوقه، فتدرك المجتمع الدولي ضرورة وجود آليات للمسئولية الدولية عن تلك الجرائم كوسيلة للحفاظ على النظام الدولي والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وذلك ما يعكس ظهور وبلورة المسئولية والعدالة كقيم دولية معترف بها لإقرار المسئولية الجنائية الدولية لم يكن بالأمر السهل لاختلاف النظم القانونية وتضارب المصالح الدولية.

والواقع أن مساعي المجتمع الدولي لن تتوقف نحو توسيع آليات ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية، وذلك من أجل حماية المصالح والقيم الإنسانية وكرامة الانسان وتحقيق الإحساس بالعدالة في عصر باتت الانسانية مفقودة فيه ولا يتحكم فيه سوى نظرية القوة ، ونظرة المنتصر للمهزوم فالأحداث في عالمنا المعاصر تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، وتتشابك الوقائع فيها بأيدٍ عنصرية أحيانا وعقائدية أحيانا أخرى ، فالمجتمع الدولي المتمدين يشاهد الجرائم

ضد الإنسانية فيستهجنها تارة ويدين بعضها تارة ، ويبررها في حالات أخرى في عصر سادت فيه المصالح السياسية على حساب تطبيق العدالة.

فالقانون الدولي والأعراف الدولية فرضت بعض الالتزامات والواجبات على الدول، ولكن لم تفرض آليات حاسمة لمحاسبة الدول، إذا خرقت القواعد والأعراف الدولية في التعامل الدولي مسببه خلل في السلم والأمن الدولي فالنظام العالمي العادل لن يتحقق إلا عندما تعم العدالة على جميع البشر دون تفرقه أو تمييز بين جنس أو دين أو لون . فلا يمكن أن يتواجد السلام بدون عدل ولا يمكن وجود للعدل دون قانون يكون ركيزة له ، وأداة تشريعية دولية تقرر ما هو مشروع وما هو غير مشروع وفقاً للعدالة والإنصاف وليس وفقاً للهوى وتغليب المصالح.

وتكمن أهمية البحث في تحديد مفهوم الجرائم ضد الإنسانية وأركانها وأنواعها وتأصيل قضية الأرمن وما حدث ضدهم من جرائم ضد الإنسانية، حيث أنها تُعد من أخطر الجرائم التي عرضها التاريخ فيرجع أسباب اختيار القضية الأرمنية والجرائم ضد الإنسانية التي تمت ضدهم كونها تعد الجريمة النموذج التي تم فيها أكثر من صورة من صور الجرائم ضد الإنسانية، فتمت إبادةهم وترحيلهم قسرياً وقتلهم عمداً ووضعهم في أحوال معيشية صعبة، فبسبب القضية الأرمنية عرفنا أول استخدام لمصطلح الجرائم ضد الإنسانية.

وكذلك اكتشاف مختلف التطورات التي مرت بها الجرائم ضد الإنسانية وصورها الشنيعة و التمييز

بينها وبين غيرها من الجرائم التي تتشابه معها أو تختلط بها ، حيث لا مراء أن إقرار المسؤولية الدولية عن ارتكاب الجرائم الدولية وبخاصة الجرائم ضد الإنسانية لم يحد منها ، فالمسؤولية الدولية عن الجرائم ضد الإنسانية من ترحيل ومذبحة الأرمن تجد أساسها القانوني من انتهاك الحقوق الأساسية للإنسان وفي مقدمتها الحق في الحياة.

كما تتجلى أهمية البحث علي الصعيد الدولي في المرحلة الحالية بالنظر لاستمرار تركيا في عدم اعترافها بالجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها في حق الأرمن وعدم تحمل مسؤوليتها الدولية عن ذلك، مما يمثل انتهاكاً خطيراً للنظام القانوني الدولي ، ومن ثم يمكن القول بأن القضية الأرمنية تُعتبر قضية إنسانية بالدرجة الأولى، فالقضية الأرمنية ممارسة قانونية مهدت بعد ذلك إلى محاكمات نورمبرج وطوكيو وبمناسبتها ظهر مصطلح الجرائم ضد الإنسانية وتشكلت الأفعال المكونة له من جرائم دولية فهذه القضية يجب دراستها دراسة قانونية بعيداً عن المواقف السياسية المؤيدة أو الراضية لها، وذلك لما لها من فضل في نشأة وتطور العدالة الجنائية الدولية وظهور مصطلح الجرائم ضد الإنسانية في الممارسات الدولية ، ستبقى هذه الجريمة وصمة عار في جبين الإنسانية كلها، وصفعة مدوية على وجه الضمير العالمي، الذي لم يترك ساكناً وظل واقفاً وقت وقوع مذبحة الأرمن ، فالقضية هنا لا تنبع من الكراهية بل العدالة الرمزية والعقابية حيث ترسخ الأولى في مذهب القانون الدولي ، بينما يندر الاستناد إلي الثانية حيث

تم تناول هذه المسألة من منظور الضحية التقليدية وهي الفرد ولم يتعامل أحد مع تلك الجرائم الدولية التي ترتقي إلى قتل قطاع كبير من مجتمع معين يمثل جزء من المجتمع الدولي .

وقد تم اختيار القضية الأرمنية لأنها تُعد الجريمة النموذج، والتي تم فيها أكثر من صورة من صور الجرائم ضد الإنسانية، وعلى إثر تلك القضية والجرائم التي ارتكبت بحق الأرمن ظهر مصطلح الجرائم ضد الإنسانية، فالقضية الأرمنية عرفتنا أول استخدام لمصطلح الجرائم ضد الإنسانية، واستيضاح وبحث الممارسات القانونية لهذه القضية في القانون الدولي الجنائي، ومدى المسؤولية الدولية للدولة العثمانية وخليفاتها تركيا حالياً عن ارتكاب تلك الجرائم بحق الأرمن، من خلال بحث صور الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق الأرمن ثم أدلة ارتكاب تلك الجرائم من خلال الوضع القانوني للأرمن في المعاهدات الدولية وأخيراً المسؤولية الدولية لتركيا عن ارتكاب تلك الجرائم بحق الأرمن وحق الأرمن في التعويض.

وتأسيساً على ما سبق، يأتي موضوع دراستنا المسؤولية الدولية عن الجرائم ضد الإنسانية بحق الأرمن، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة، من منطلق أن إقرار المسؤولية الدولية عن ارتكاب الجرائم الدولية هو أمر وثيق الصلة باستقرار السلم والأمن الدوليين فمعاقبة مرتكب الجريمة بغض النظر عن الزمان والمكان تعد من أسس المسؤولية الدولية الجنائية ، حيث يتميز محل الحماية في الجرائم ضد الإنسانية عن غيرها من جرائم الحرب وضد السلم انها تستهدف حماية ابرياء الحياة الإنسانية من بني الإنسان دون تفرقة بين دين أو لون أو عرق أو جنس.

وقد توصلت الرسالة لعدة نتائج وتوصيات أهمها:-

أولا النتائج:

-تعتبر الجرائم ضد الإنسانية من ترحيل قسري ومذابح وقتل عمد التي ارتكبت بحق الأرمن لطخة عار في جبين الإنسانية جمعاء والضمير العالمي.

-كان الأرمن تحت حماية صريحة للقانون الدولي وتحت سيطرة الدول العظمى وفقاً لمعاهدات سان ستيفانو وبرلين ، مما يعطي لم حماية قانونية سابقة على الجرائم المرتكبة بحقهم.

-حظيت الجرائم ضد الإنسانية بحق الأرمن باهتمام دولي قاطع النظير وذلك سواء بتأكيد الواقعة او التوصيف القانوني كونها جريمة دولية بموجب القانون الدولي.

-وصفت الجرائم ضد الأرمن بأنها جرائم ضد الإنسانية تجدد أساسها القانوني في اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ وأخذ القضاء التركي التعامل مع هذه الحقيقة خلال ١٩١٥-١٩٢٠.

-الجرائم المرتكبة بحق الأرمن لا تسقط بالتقادم.

-حدوث شبه اجماع دولي على ارتكاب الدولة العثمانية -الجرائم دولية بحق الأرمن ومن ثم ثبوت مسؤولية تركيا بصفتها الوارثة للحكم.

-ساهم مبدأ مارتينز في تعزيز العدالة الجنائية الدولية وترسيخ مبادئها ، حيث ساهم في سد الثغرات القانونية داخل القانون الدولي الجنائي.

-هناك أفعال وصفت انها جرائم ضد إنسانية تمتد لفترات زمنية قديمة ، إلا ان الجرائم ضد الإنسانية لم يتناولها القانون الدولي بشكل صريح إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

-يقل الاستعانة بمبدأ مارتينز كلما تكاملت منظومة القانون الدولي الجنائي.

ثانيا التوصيات:

• ضرورة اعتراف تركيا بمسؤوليتها عن الجرائم ضد الإنسانية بحق الأرمن ، فضلاً عن تعويض الشعب الأرمني تعويضاً مناسباً.

• على الشعب الأرمني ألا يتهاون عن حقه وتحريك الدعاوي ضد تركيا في حالة عدم استجابتها لإقرار المسؤولية.

• التكييف القانوني السليم والوصف القانوني لواقعة الأرمن استناداً لمبدأ مارتينز هي الجرائم ضد الإنسانية كون الإبادة صورة من صور الجرائم ضد الإنسانية.

• الرجوع لمبدأ مارتينز عند وجود ثغرات تنال من المنظومة القانونية للعدالة الجنائية الدولية.

• التمييز عند بحث القضية الأرمنية بين وصفها القانوني كجريمة دولية لمعاقبة ومساءلة مرتكبيها ، وبين المسؤولية الدولية عن تلك الواقعة وهو محل بحثنا وذلك لتعويض المتضررين من تلك الجرائم تجاه الدولة العثمانية سابقاً وخليفتها تركيا حالياً فالمسؤولية الدولية تنشأ من انتهاك أحكام القانون الدولي باختلاف مصادره.

• صياغة مبادئ تنسجم مع طبيعة القانون الدولي الجنائي وجسامة الجريمة الدولية ووقائعها حتى لا يفلت أحد من العقاب أو المسائلة وذلك من خلال هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية علي المستوى الإقليمي.



بقلم: هدير مسعود

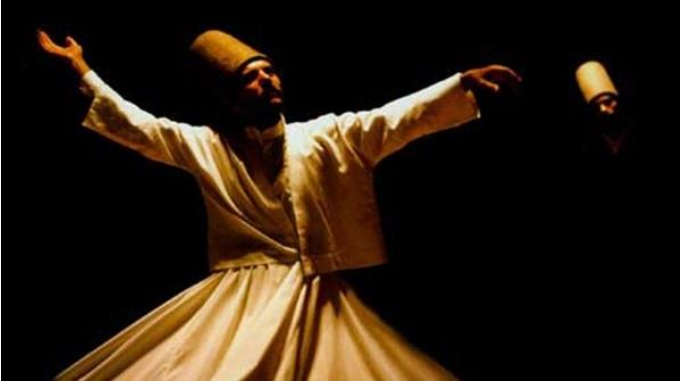
القهوة والمتصوفين .. صراع التحريم والاعتیاد



“لأنه حصّة الشاذلي”، بحسب رواية الأرنؤوط. واستدلّ الأرنؤوط على هيام أبناء الطريقة الشاذلية بالقهوة، بما كتبه الشاعر السعودي محمد الشبيبي، في مطلع قصيدته “تغريبة القوافل والمطر:”
 “وزدنا من الشاذلية حتى تفيء السحابة
 واسكب على قلال القوم قهوتك المرة المستطابة.”
 وفي كتابه (سفر القهوة) الذي صدر للمرة الأولى في أبريل ٢٠٢٢، كتب الرحالة الكويتي عبد الكريم الشطي - كما يُحب أن يعرف عن نفسه - أن أول استخدام تاريخي للفظ “القهوة” بدأ في العام ١٤٠٠. وقد كانت الكلمة تُطلق على المشروبات الساخنة بشكل عام. قبل ذلك التاريخ، حيث لم تكن الناس تتناول المشروبات الساخنة إلا للعلاج ومع الدواء فقط.
 وبعد عام ١٤٠٠ انتقلت هذه العادة إلى العالم العربي،

شراب أهل الله فيها الشفاء لطالب الحكمة بين العباد
 القهوة ذلك المشروب الذي ارتبط بالعقل والخيال في آن؛
 فالطاقة التي تبعثها في الروح والوعي لمجرد بضع رشقات
 كفيلة بالقول أن هذا المشروب مرتبط مباشرة من عوالم
 سحرية. ففي البدء كانت القهوة نشوة روحية في ذاتها.
 حقيقة، إن القهوة وتقاليدها، تمثل اختراع انساني يلبي
 الحاجة للنفس والألفة، أو في أحيان أخرى، يمثل انقطاع
 عن العالم والالتئاس بالذات الإلهية. أو هي وسيلة
 مساعدة للهروب من العالم لرب العالم. إنها بضع رشقات
 تعين على الخلاص. ومن بين كل عشاق القهوة، كان
 للصوفيين غرامهم المختلف عن غيرهم، وحبهم لذلك
 المشروب يصل إلى درجة الهيام، كونهم يعتمدون على
 روايات ثلاث في نشأتها، جميعها تؤكد أن مكتشفها كان
 أحد شيوخ الطريقة الشاذلية، وهم: محمد بن سعيد
 الذبحاني، وعلي بن عمر الشاذلي، وأبو بكر بن عبد الله
 الشاذلي المعروف بالعيدروس أو العيدروسي.

ويستدلّ محمد الأرنؤوط في كتابه (من التاريخ الثقافي
 للقهوة والمقاهي) على عمق الصلة بين الصوفية والقهوة،
 بأن الجزائريين يطلقون على القهوة اسم “شاذلية” نسبة
 إلى الشاذلي. وفي دمشق مطلع القرن العشرين، كان
 صاحب البيت في أحد الضواحي إذا أخذ إبريق القهوة
 من على النار يسكب الفنجان الأول على الأرض،



الشيخ أبو الحسن الشاذلي (١١٩٦ - ١٢٥٨).
ومن المتعارف عليه في الأوساط الصوفية أن الشاذلي هو
من أدخل احتساء القهوة في طقوس العبادة آنذاك.

يُقال إن هذا المشروب كان يُعينه على السهر وينشّطه
للصلاة وتلاوة القرآن والأوراد الخاصة بطريقته.

وهناك نصّ يُنسب لأبي الحسن الشاذلي، يروي فيه كيف
دلّ مريده ووريثه في اليمن، علي بن عمر القرشي
الشاذلي، خلال لحظات سكرات الموت، على المكان
الذي وجد فيه القهوة وحثّه على لزوم شربها أو لو كها
(مضغها).

ويقول الشاذلي: "عند موته أعطى أبو الحسن لمريده كويرة
من الخشب وأمره أن يسافر ولا يتوقّف إلّا في الموضع
الذي لا تتحرّك فيه الكويرة (والكويرة هي خلية نحل
داخل علبه خشبية)، سافر المريد حتى بلغ مدينة مخا،
الميناء اليمني، وبرز بها".

جدير بالذكر أنه يُنسب للشاذلي أنه أول من روج
لمشروب القهوة، وكانت البداية من مدينة المخا، الذي
يُعتبر الشاذلي مؤسسها الروحي. حينها، كانت المخا
مدينةً مهمة، لكن علي بن عمر الشاذلي انتقل للعيش
فيها وطلب من الناس زراعة البن. غير أن سلطان المدينة
أمر بنفيه إلى الجبال، حيث عاش مع ثلّة من أصحابه
على ثمر شجرة القهوة وتحضير المشروب بحبّها، كما ورد

وتحديداً إلى بلاد الشام واليمن الذين صاروا يطلقون على
المشروبات الساخنة اسم "القهوة"، حتى أن هناك بعض
المراجع التي تُشير إلى قهوة القات (نبته القات)،
إذ كانوا يغلون أوراق النبتة ويشربونها.

وهناك رأي آخر يقول انه أطلق على القهوة هذا الاسم،
نسبة إلى أن الناس ظنوا أنها من المسكرات، فالقهوة لغويّاً
ترادف معني الخمر.

أما في مصر فقد عرفت القهوة في القرن السادس عشر
الميلادي، حسب ما ذكره جمال الغيطاني في كتابه القاهرة
في ألف عام، وكان أول من اهتدى إليها هو أبو بكر بن
عبدالله المعروف بالعيدروس، عندما وجد في سياحته
شجر البن مهماً متروكاً بالرغم من كثرتة، فوجد فيه
تجفيفاً للدماغ واجتلاباً للسهر، وتنشيطاً للعبادة، فاتخذ
طعاماً، وشراباً وأرشد أتباعه إليه.

القهوة .. شراب أهل الله:

استخدمت الجماعات الصوفية في اليمن القهوة مُنبّهاً
يساعد المريدين على السهر في حلقات الذكر التي كانت
تستمر طوال الليل تقريباً، حتى أصبحت جزءاً من طقوس
التعبّد الصوفي. فقد رأى المتصوفة في القهوة بديلاً حلالاً
للخمر، وأصبغوا عليها كل الدلالات التي سبق
أن مُنحت للخمر، فتغنّوا بها شعراً ونشراً، وارتقوا بها
إلى مقام الرمز. والحقيقة أن لفقهاء القرن التاسع وأوائل
القرن العاشر الفضل الأكبر في البحث عن تاريخ القهوة.
فقد أسهب الكثيرون منهم ضمن مجموعة فتاوى،
أو رسائل، في مدح هذا المشروب، جُمعت كلها في كتاب
"عمدة الصفة في حل القهوة" للشيخ العراقي عبد القادر
بن محمد الجزيري. حيث قال يرتبط الشرب الجماعي
للقهوة بتاريخ "الطريقة الشاذلية" التي أسسها الشيخ أبو

أراء بعض الفقهاء الذين جمعهم، وشهادات من أدمنوها بأنها مسكرة، وتسبب الإعياء.

وفي القاهرة، أصدر قنصوة الغوري مرسومًا بمنعها فقط في المجالس التي يُعصى بها الله، لكن لم يحرمها على الإطلاق، فقط قيد أماكن شربها، وفي عام ١٥٤٤ أصدر السلطان العثماني بيانًا، منع فيه شرب القهوة أثناء الحج، وأيضًا العالم الأزهرى الكبير أحمد عبد الخالق السنباطي، حرم شربها عام ١٥٣٢، وهاجم شارب القهوة على منبر الأزهر الشريف، وبسبب خطبة قامت الناس على أماكن تقديم القهوة وحطموها.

وبعد أن أبيضحت القهوة في السنين التالية، عادت السلطات إلى تحريمها، في عهد السلطان العثماني مراد الثالث، والسلطان مراد الرابع، الذي أمر بتحطيم المقاهي، وسجن من يشربها، وظلت هكذا إلى أن عرفتها أوروبا، وصارت القهوة في القرن السابع عشر سلعة عالمية.



عن الشيخ علي بن عمر الشاذلي، أنه قال: إن شرب القهوة كشرب ماء زمزم، حيث إن شربها يؤدي لنفس المتعة التي تحدث عن شرب زمزم.

وحين بلغ الناس خبر قدرة المشروب على مداواة بعض الأمراض، توافدوا عليه. حينها عفا السلطان عن علي بن عمر، الذي نزل من جديد إلى مدينة مخا بالقهوة، التي كانت سبب شهرة المنطقة إلى يومنا هذا.

ارتبطت القهوة إذاً بالثقافة الصوفية وصارت مرادفًا لها، وكانت جزءاً من جلسات الذكر. وبالصدفة والتصادف كانت طقوس شرب القهوة تشبه إلى حدٍ كبير طقوس شرب الخمر، لأنها كانت تشرب جماعياً. وهو ما تسبب أحياناً في تحريمها لدى بعض الفقهاء.

إذ كان يوضع قدرٌ كبير من القهوة في منتصف الجلسة، بداخله مغرقةٌ وتحت النار، وتُشرب مُيَّامَنَةً (من اليمين). يغرف الأول ويشرب، ثم يعطي الدور لمن يجلس إلى يمينه، فيغرف هو الآخر ويشرب قبل أن يأتي دور من يجلس إلى يمينه، وهكذا دواليك.

بين صراع التحريم والاعتیاد:

أصبحت القهوة مشروباً شهيراً وصارت هناك أماكن خاصة لتقديمها، وصارت تقدم أيضاً في الملاهي الراقصة، وفي جلسات الغناء والسمر، إلى أن رأى المتعصبون أنها سبب في زيارة الناس لهذه الأماكن، فصاروا ينادون بتحريمها، وكان خاير بك، مدير الشرطة وقتها في الجزيرة العربية، في عهد قنصوه الغوري، قد أصدر مرسومًا بعد طلب هؤلاء المتعصبين منه، بتحريم شرب القهوة، واعتمد على

أخبار ومتابعات

بقلم: رباب محمد سليمان



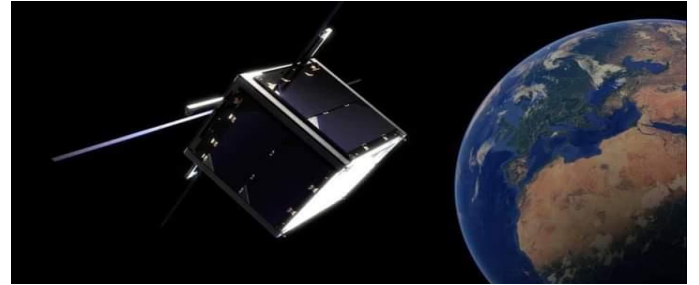
الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ" في دبي، وتم التوافق بشأن ضرورة تعزيز الجهود القائمة لدفع مسيرة التعاون المشترك بين البلدين، خاصةً على الصعيد السياحي والثقافي والتجاري والاقتصادي والأمني، إلى جانب التباحث بشأن أبرز تطورات القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المتبادل في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب القوقاز.

سفيرة مصر بأرمينيا: تصويت الجالية في الانتخابات عكس وعيًا بأهمية المشاركة الإيجابية لصالح الوطن أكدت السفيرة سيريناد سليمان جميل، سفيرة مصر لدى جمهورية أرمينيا في ٣ ديسمبر ٢٠٢٣، اهتمام أبناء الجالية المصرية بأرمينيا بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ وقدومهم من كل أنحاء البلاد للتصويت بمقر البعثة الدبلوماسية بالعاصمة يريفان، ما عكس حبهم الشديد لوطنهم ووعيتهم بأهمية المشاركة الإيجابية وأداء واجبهم تجاه مصر في هذا الاستحقاق الدستوري المهم.

بروتوكول علاقات دبلوماسية بين جمهورية أرمينيا والمملكة العربية السعودية

في ٢٥ نوفمبر، تم التوقيع على بروتوكول إقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية أرمينيا والمملكة العربية السعودية، ووقع البروتوكول في أبوظبي سفير جمهورية أرمينيا لدى الدولة كارين چريچوريان وسفير المملكة العربية السعودية لدى الدولة سلطان بن عبدالله العنقري.

إطلاق قمر صناعي أرمني



في الأول من ديسمبر، تم إطلاق القمر الصناعي الأرمني Hayasat-١ وسيتم إرساله إلى مداره بواسطة صاروخ Falcon-٩ التابع لشركة SpaceX في ١ ديسمبر الساعة ٢٢:١٨ بتوقيت يريفان، وتم إنشاء القمر الصناعي "Hayasat-١" من قبل مختبر "بازومك" لأبحاث الفضاء ومركز الإبداع العلمي والتعليم.

لقاء السيسي و خاتشاتوريان

التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي ، مع الرئيس الأرميني "فاهاجن خاتشاتوريان"، ف ٢ ديسمبر ٢٠٢٣ على هامش انعقاد الدورة الـ ٢٨ لمؤتمر أطراف اتفاقية



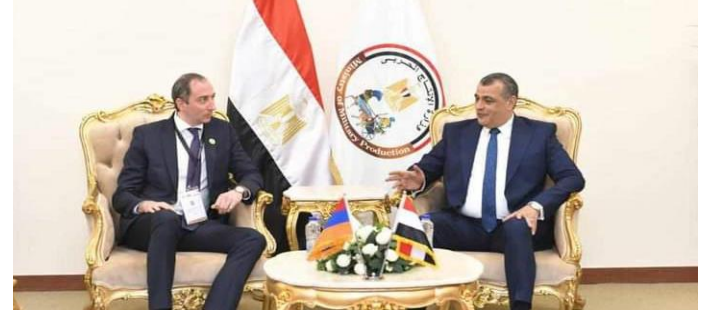
محافظ القاهرة يشهد احتفال الأرمن الأرثوذكس

شهد اللواء خالد عبدالعال محافظ القاهرة (نائباً عن د. مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء) احتفال الأرمن الأرثوذكس بعيد ميلاد السيد المسيح برئاسة الأسقف أشود مناتسكانيان مطران الأرمن الأرثوذكس بمصر، وذلك بكنيسة الأرمن الأرثوذكس بشارع رمسيس في ٦ يناير ٢٠٢٤ .

مباحثات إماراتية أرمينية

زار معالي الدكتور علي راشد النعيمي، رئيس لجنة شؤون الدفاع و الداخلية و الخارجية في المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات مع وفد رفيع المستوى أرمينيا ، يومي ١٥ و ١٦ يناير، وعقد جلسة مباحثات مع البرلمان الأرمني، ولقاء عدد من كبار المسؤولين، لبحث سبل تعزيز علاقات التعاون في جميع المجالات، لا سيما البرلمانية، بما يحقق رؤية قيادي البلدين، وتطلعات الشعبين الصديقين.

وزير الإنتاج الحربي يلتقي وزير صناعة التكنولوجيا الفائقة بدولة أرمينيا

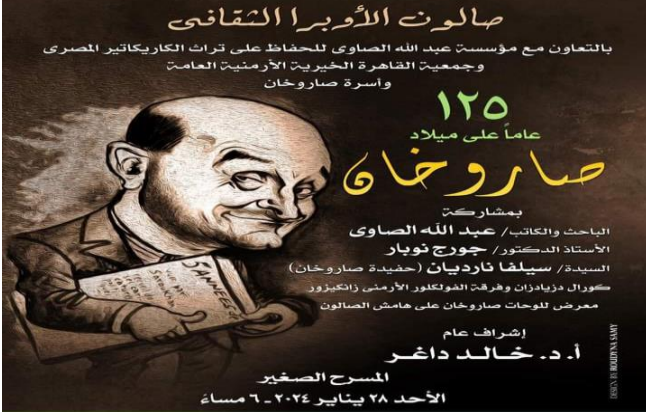


استقبل المهندس محمد صلاح الدين مصطفى وزير الدولة للإنتاج الحربي، روبرت خاتشاتوريان وزير صناعة التكنولوجيا الفائقة بدولة أرمينيا في ٥ ديسمبر ٢٠٢٣، ضمن فاعليات معرض مصر الدولي للصناعات الدفاعية "EDEX ٢٠٢٣". وأكد الوزير، عمق العلاقات بين الجانبين والتطور الملحوظ التي شهدته العلاقات على مستوى الأصعدة، بدعم من القيادة السياسية بالبلدين والذي اتضح جلياً من خلال زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي لدولة أرمينيا في يناير ٢٠٢٣، ومشاركة فهاجن خاتشاتوريان رئيس جمهورية أرمينيا في القمة العالمية للمناخ COP٢٧ التي عُقدت في شرم الشيخ بشهر نوفمبر ٢٠٢٢. وعبر روبرت خاتشاتوريان وزير صناعة التكنولوجيا الفائقة بدولة أرمينيا، عن سعادته بعقد هذا اللقاء، مضيفاً أن دولة أرمينيا تشارك بقوة في معرض مصر للصناعات الدفاعية والعسكرية "EDEX ٢٠٢٣"، وذلك من خلال ١٣ شركة أرمينية تعمل في مختلف مجالات الصناعات الدفاعية.

هجوم على الحي الأرمني في القدس

في ٢٨ ديسمبر، قام أكثر من ٣٠ رجلاً مسلحاً ملثماً (متطرفين يهود) بغزو أراضي "حديقة البقر" في الحي الأرمني بالقدس وهاجموا بوحشية الأساقفة والكهنة والشمامسة وممثلين آخرين عن الطائفة الأرمنية. وأصيب الكهنة وطلاب الأكاديمية اللاهوتية الأرمنية والأرمن المحليون بجروح خطيرة.





الأوبرا وذاكرة الكاريكاتير يحتفلان بالذكرى ١٢٥ على ميلاد صاروخان

نظمت إدارة النشاط الثقافي بدار الأوبرا بإشراف عام الأستاذ الدكتور: خالد داغر، بالتعاون مع مؤسسة عبدالله الصاوي للحفاظ على تراث الكاريكاتير المصري، وجمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة، وأسسة رسام الكاريكاتير المصري الراحل ذي الأصول الأرمنية: ألكسندر صاروخان (١٨٩٨-١٩٧٧)؛ في الأحد ٢٨ يناير، بالمرح الصغير بالأوبرا، احتفالية: ١٢٥ عامًا على ميلاد صاروخان، وتضمنت الاحتفالية افتتاح معرض: بورتريهات الإسكندرية، الذي ينظمه مشروع ذاكرة الكاريكاتير التابع لمؤسسة عبدالله الصاوي للحفاظ على تراث الكاريكاتير المصري، وضم المعرض مستنسخات عالية الجودة لأكثر من مئة بورتريه كاريكاتيري من أول معارض صاروخان الكاريكاتيرية بالإسكندرية عام ١٩٢٧، لمجموعة من الشخصيات التي عاشت في الإسكندرية في منتصف العقد الثاني من القرن العشرين.

و تضمن الحفل فقرة غنائية لكورال دزيادزان التابع لجمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة، وعرض فيلم تسجيلي مدته نصف ساعة من تأليف وإخراج المخرج: معتز راغب، سيرة ومسيرة صاروخان من الميلاد حتى الرحيل، تلتها فقرة استعراضية تقدمها فرقة الفولكلور الأرمني زانكيزور التابعة لنادي چوجانيان.

واختتم الحفل بندوة عن صاروخان ومناقشة لكتاب (بورتريهات الإسكندرية، للباحث: عبدالله الصاوي)، الصادر بدعم من جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة، احتفالاً بالذكرى ١٢٥ على ميلاد صاروخان، وشارك في الندوة الأستاذ الدكتور: جورج نوبار سيمونيان، رئيس مجلس إدارة جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة، والسيدة: سيلفا چرايت ناردیان، حفيدة صاروخان .

معرض جديد للفنان العالمي المصري الأرمني أرمين أجوب في الخامس والعشرين من يناير أقيم بالولايات المتحدة الأمريكية معرض بعنوان " تغنية" للفنان العالمي، المصري الأرمني أرمين أجوب ، ويمثل هذا المعرض أول ظهور لـ آجوب في هيوستن، حيث يعمل المعرض الآن كممثل حصري لأعماله في الولايات المتحدة، و جدير بالذكر أن أرمين أجوب هو فنان معاصر حائز على جوائز ومعروف لمنحوتاته ولوحاته المشحونة روحياً، المستمدة من استكشافه للروحانيات القديمة.

عن تهديد التغيرات المناخية علي الطبيعة :مشروع ثقافي مشترك بين مصر وأرمينيا للأطفال



صدر حديثاً عن مؤسسة سهيل الأدبية قصة أطفال تحت عنوان " وادي الزهور الزرقاء " للكاتب محمد مندور، وتم طرحها في معرض القاهرة الدولي للكتاب ٢٠٢٤ بدورته الـ ٥٥. كانت القصة ضمن مشروع ثقافي مشترك للأطفال شاركت فيه فنانة رسوم الأطفال الأرمنية الشهيرة نايرا أهارونيان، مع الكاتب المصري محمد مندور ، كانت أولى إصداراتها تحت عنوان " لعبة هايك" وحملت بين طياتها ملامح عن الثقافة الأرمنية بهدف دعم التواصل الحضاري بين الأطفال العرب والأرمن. وتتم طباعة السلسلة برعاية بطيركية الأرمن الأرثوذكس بمصر. تدور أحداث قصة "وادي الزهور الزرقاء" حول بطل السلسلة القصصية "هايكل" الذي يقوم بمغامرة جديدة إلى أرمينيا لإنقاذ وادي الزهور من التدمير وإعادة زراعته مرة أخرى.



صُورَةُ الأَرْمَنِ بَيْنَ التَّارِيخِ وَالسَّرْدِ الرَّوَائِيِّ - الرَّوَايَةُ المِصْرِيَّةُ بِالأَلْفِيَّةِ الجَدِيدَةِ نَمُودَجًا "دراسة تحليلية"

بقلم: د. ملاك نجدي أبوضابة



أو رفضه من خلال الرواية، التي هي فن التعبير عن الرأي صريحًا، والستار الذي يحتمي خلفه الرفضون. تستوعب الرواية الواقع والخيال معًا، من خلالها يتعايش القارئ مع الأحداث، والشخصيات، والأماكن، والأزمنة، فهي السجل الحافظ للتاريخ، والمعلم للأجيال قديمًا وحديثًا ومستقبلًا. وإذا نظرنا إلى الرواية المصرية، وتحديدًا الرواية المصرية، وجدناها تقوم على تقنيات وفنيات تؤهلها للإقناع والإمتاع في آنٍ واحدٍ بما تحمله من جو دراميّ وعناصر تشويق، إلى جانب البساطة في التعبير التي يتميز بها الروائي المصري.

الكثير من الروايات حفظت تاريخًا، وسجلت أحداثًا مهمةً، ومن الموضوعات التي تطرق إليها الروائيون المصريون وجود بعض العناصر الأجنبية داخل الدولة، وظاهرة مثل ظاهرة وجود عناصر دخيلة على الوطن كان لابد من النظر إليها بعين الاهتمام والفحص والتدقيق، وتستحق الدراسة تحسبًا لشخصية هذا العنصر وإمكانية

نوقشت رسالة دكتوراه في رحاب جامعة دمنهور - كلية الآداب يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٤/١/١٠، تحت عنوان " صُورَةُ الأَرْمَنِ بَيْنَ التَّارِيخِ وَالسَّرْدِ الرَّوَائِيِّ - الرَّوَايَةُ المِصْرِيَّةُ بِالأَلْفِيَّةِ الجَدِيدَةِ نَمُودَجًا " دراسة تحليلية" للباحثة / عبير حسني عبد الموجود الطحان، وتحت إشراف الأستاذ الدكتور أ. د/ محمد محمود أبو علي، أستاذ النقد والبلاغة كلية الآداب جامعة دمنهور، و أ. د/ محمد عبد الحميد خليفة أستاذ الأدب والنقد ورئيس قسم اللغة العربية كلية التربية - جامعة دمنهور، و أ. د/ محمد رفعت الإمام أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد كلية الآداب سابقًا جامعة دمنهور، وناقش الرسالة كل من : الأستاذ الدكتور عيد على مهدي بلبع، أستاذ النقد الأدبي والبلاغة كلية الآداب - جامعة المنوفية، والأستاذ الدكتور عمر شحاتة محمد أستاذ الادب والنقد كلية الآداب جامعة دمنهور، وقد حصلت الباحثة على درجة الدكتوراه بتقدير مرتبة الشرف الأولى والتبادل بين الجامعات، وإليكم عرض الرسالة.

إن الرواية جنس أدبي يتسم بالمرونة، يستوعب الواقع ويعبر عن المجتمع بما يحمله من قضايا، وشخصيات، وأحداث، وظواهر، وأماكن، وأزمنة، ويحفظ تاريخ الأمم. يستطيع الروائي تصوير الواقع كما يراه، حالة قبوله لهذا

تأثيره على الوطن بالنفع أو بالضرر؛ لذلك وجب معرفة ودراسة الأسباب والدوافع وراء وجود هذا العنصر داخل الدولة، والدراية بما طرأ على المجتمع بعد التعايش من الناحية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

الأرمن من الأقليات التي لجأت إلى مصر واندجحت فيها، فهم شعب له وجوده وكيانه، تعرضوا قديمًا للإبادة والترحيل من بلادهم على يد العثمانيين، ونزح الناجون منهم إلى البلاد المختلفة، وكان لمصر دور عظيم في استيعاب الناجين من الإبادة الأرمنية عصر الدولة العثمانية. لذلك وجب التطرق إلى دراسة هذا الشعب، وكيف تأثر به الأدب المصري من خلال فن الرواية، فقد كانت الرواية المصرية بمثابة المرآة التي عكست حياته وأزمته وأنشطته، كل هذا، مثل مرآة عاكسة لسمات الشخصية الأرمنية، وصورت الرواية حياة الأرمن وتاريخهم قديمًا وحديثًا، وأزمتهم، كما تناولت الروايات تتابع الأجيال، وشملت المرأة، والرجل، والطفل، والشيخ وعرضت حياتهم على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، وقدراتهم الشخصية.

ما سبق ارتكز على دراسة بعض الروايات المصرية التي تناولت القضية الأرمنية.

هذه الروايات تبعًا للتسلسل الزمني:

١. رواية صيد العصري: للكاتب المصري محمد جبريل، صدرت عن دار البستاني للنشر والتوزيع ٢٠٠٤م.

٢. رواية ميمي زهرة أرمنية البيضاء: للكاتب المصري عبد العزيز السماحي، صدرت الرواية عن دار أوراق للنشر والتوزيع عام ٢٠١٣م.

٣. رواية بالأمس كنت ميتًا: للكاتبة المصرية رضوى الأسود، صدرت طبعها الأولى عام ٢٠٢٠م، عن الدار المصرية اللبنانية.

٤. رواية العشاء الأخير: للكاتب ميسرة الدندراوي، صدرت هذه الرواية عام ٢٠٢٠م عن دار الرواق.

٥. رواية الباشا للكاتب سمير زكي، صدرت طبعها الأولى عام ٢٠٢٠م عن جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية، تناولت سيرة الأرمني المصري (نوبار باشا)، وبث الكاتب من خلال السيرة المعلومات عن الأرمن وخصالهم، وظروف حياتهم، وما تعرضوا له من مذابح.

٦. رواية موت منظم: للكاتب أحمد مجدي همام، الصحفي المصري، وصدرت هذه الرواية عن دار هاشيت أنطوان، مؤسسة نوفل في العاصمة اللبنانية بيروت، ٢٠٢١م.

تم اختيار تلك الروايات تحديدًا نماذج للدراسة؛ لأنها كُتبت في الألفية الجديدة، ومثلت المسألة الأرمنية، وتضمنت أبعاد القضية كاملةً وأحاطت بتفاصيلها، وبحياة الشعب الأرمني قبل الأزمة، وفي فترة حدوث المذابح، وفي الفترة الحالية، أي الجيل الجديد منهم؛ لذلك آثرت التوقف أمام تلك الروايات تحديدًا؛ للكشف عن حياة الشعب الأرمني.

اتضح ذلك من خلال التحليل العلمي للروايات المصرية، من خلال تلك الصورة التي تكونت عن ذلك الشعب عرضت آراء الرواة المصريين حول المسألة الأرمنية، فقد عرضوا آراءهم من خلال الروايات، وطرحوا وجهة نظر كتاب الألفية الجديدة عن القضية الأرمنية، فلم ينظروا إلى تلك الفئة بعين الاتهام والإدانة، بل نظر الجميع لهم بعين الشفقة مع اطلاعهم على مؤلفات التاريخ التي أتت على أبعاد القضية، واتضح ذلك خلال الروايات.

لم تلق القضية الأرمنية اعتراضًا من قِبل الكتّاب المصريين في الفترة التي تم تحديدها للدراسة، ذلك ما تبين أثناء الشرح والتعليق على الروايات، كما تبين أنه بإمكان الأدب أن يفصل في قضايا الواقع، ويصدر الأحكام تبعًا للحقائق من خلال جمالياته، وكان فن الرواية خير سفير، وأقوى دليل على أهمية الأدب ودوره في حياة البشر.

وتكمن أهمية الدراسة في :

١. إن أزمة الأرمن موضوع يمس الإنسانية بالدرجة الأولى، فاستلهمت الرواية المصرية الموضوع وجعلته موضوعاً لها، ذلك في الروايات محل الدرس؛ لذلك قررت أن أنظر إلى القضية بين التاريخ الصرف والرواية.

٢. خوض تجربة من هذا النوع من الدراسات؛ تمد الباحث بالمقومات التي تمكنه من تحليل العمل الروائي في ضوء النقد التاريخي.

٣. التوقف أمام رواياتٍ جديدةٍ وروائيين معاصرين لم يتطرق إليهم البحث من قبل.

٤. مواكبة الجديد في فن الرواية المصرية، حيث تناولت الدراسة نماذج من الرواية المصرية في الألفية الجديدة.

٥. الإحاطة بكيفية استيعاب الرواية للتاريخ وللأحداث السياسية.

كما طرحت الدراسة العديد من التساؤلات منها :

ماذا عن صورة الأرمن السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية؟ كيف كانت علاقة الأرمن بالعرب وبالمصريين على وجه الخصوص؟

كيف تجلّت صورة الأرمن في الروايات محل الدراسة؟ كيف استطاع الروائيون إبراز أبعاد القضية الأرمنية، والشعب الأرمني بشكل عام من خلال الحدث الروائي؟ كيف أبرزت الرواية ومثلت الشخصيات الروائية كنماذج حقيقية للشعب الأرمني؟

ما دور المكان ودلالاته في تكوين صورة متكاملة عن الشعب الأرمني وقضيته؟

كيف عرضت الروايات محل الدراسة لصورة الأرمن؟ هل تتوافق صورة الأرمن في الروايات مع الأحداث التاريخية للأرمن؟

أما عن فصول الدراسة :

الفصل الأول: (الأحوال السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية للأرمن، دراسة تاريخية).

الفصل الثاني: (الحدث الروائي).

الفصل الثالث : (الشخصية).

الفصل الرابع: (الزمكانية) .

الفصل الخامس: (تقنيات السرد).

خاتمة

وجاءت أهم التوصيات :

لم يتسع المقام في هذه الدراسة لتناول كل ما كتب من أعمال روائية حول القضية الأرمنية، وتم تناول أكثر الأعمال الروائية إلمامًا بالقضية وقربًا من أحداثها؛ لذلك وجب الإشارة إلى بعض الدراسات التي يمكن أن تقام حول تلك القضية، ذلك على النحو الآتي :

تناول صورة القضية الأرمنية تطبيقًا على روايات الوطن العربي.

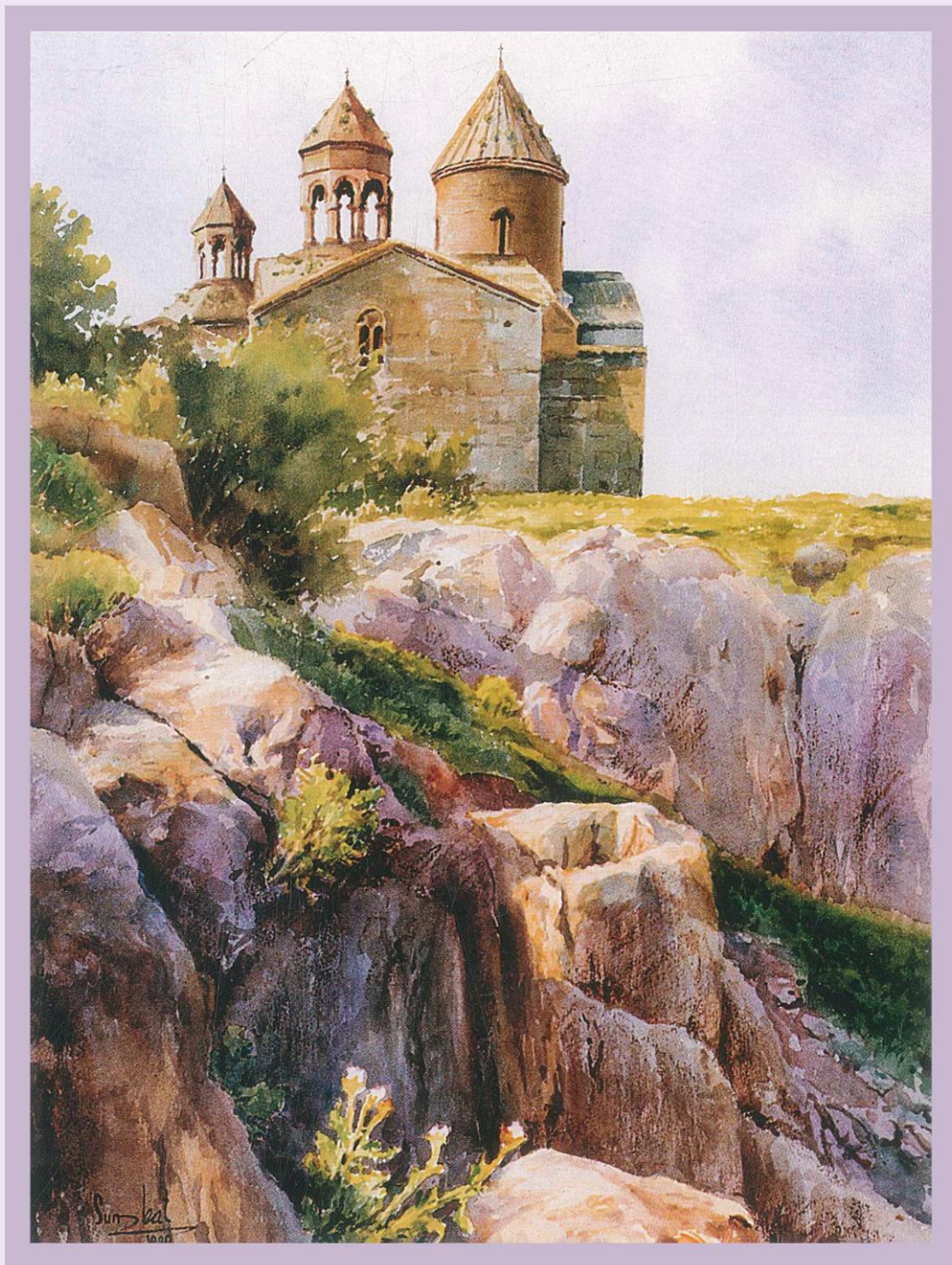
تناول الإبادة الأرمنية في بعض الروايات المصرية التي تناولت القضية الأرمنية، لكن لم يتسع المقام لدراستها، مثل رواية البنك العثماني للكاتب سمير زكي.

دراسة قدرة تقنيات الرواية على استيعاب التاريخ تطبيقًا على الروايات التي تناولت قضية الأرمن.

دراسة تبادلية العلاقة بين الأدب والتاريخ أو بين الرواية والتاريخ، تطبيقًا على الروايات محل الدرس.

دراسة مسألة التأثير والتأثر بين العلوم الإنسانية انطلاقًا من العلاقة الوطيدة بين الأدب والتاريخ، و تطبيقًا على تناول بعض الروايات للمسألة الأرمنية.

ՀԲԸՄ 2024



Մաղմուսավանք - Սումբատ Տեր-Կյուրեղյան

Sagmosavank - Sumbat Ter-Kyureghyan